جامعة التحدي
كلية الاقتصاد
سرت

قسم الدراسات العليا
العلوم السياسية

العلاقات الأمريكية – السعودية
(1990– 2002 ف)

إعداد
محمد مفتاح المبروك العواي
بكالوريوس علوم سياسية – كلية الاقتصاد
جامعة التحدي – 1999 إفرنجي

إشراف الدكتور / فتحي محمد البعجة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا (الماجستير)
في العلوم السياسية بتاريخ 30 / 4 / 2008 إفرنجي
بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة التحدي

العام الدراسي / 2008 ف

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــة التحـــــدي
كلية الاقتصـــــــاد
قسم العلوم السياسيـــة

العلاقات الأمريكية السعودية 1990 – 2002م

إعداد الطالب : محمد مفتاح المبروك العواي

لجنة الإشراف والمناقشة تتكون من :

		التوقيع:
د. فتحى محمد البعجـــة	مشرفا ورئيسا	.....
د. منصور فرج الشكـــري	ممتحنا داخليا	.....
د. زائد عبيدالله مصبـــاح	ممتحنا خارجيا	.....

د. علي مفتاح محمد البريشني

مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد/

أ.علي محمد عبدالسلام

أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمِ

سورة الكهف الآية (109)

الإهداء

إلى والدتي العزيزة أمدها الله بالصحة والعافية

إلى روح والدي الطاهرة اسكنها الله فسيح جناته

إلى زوجتي العزيزة اشكرها لفضلها في تشجيعي

والشد من أزري في مشوار هذه الرحلة العلمية

وإلى أبنائي مفتاح والمهدي

وإلى إخوتي وأخواتي

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ الفاضل **الدكتور/ فتحي محمد البعجة** على تفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة وعلى ما بذله من جهد وما قدمه من وقت في تفحص المعلومات وتقديم الآراء العلمية والتوجيهات السديدة التي أعانت الباحث على استكمال هذه الدراسة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أصدقائي الذين ساندوني ورفعوا من معنوياتي أثناء فترة إعداد الدراسة ولكل من قدم لي العون والمساعدة خلال مسيرة هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أشكر مجهودات ومساهمات الإخوة في مكتب أبوصوكاية للأشغال العامة الخاصة بطباعة هذه الدراسة .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
المقدمة : الدراسات السابقة – مشكلة الدراسة – أهمية الدراسة – أهداف الدراسة – فرضية الدراسة – منهجية الدراسة – التعريفات الإجرائية – الحدود الزمنية والمكانية للدراسة – محتويات الدراسة – تقسيم الدراسة .	10 -1
الفصل الأول : تكوين المملكة العربية السعودية وعلاقاتها الخارجية "نظرة تاريخية". المبحث الأول: تكوين المملكة العربية السعودية. المبحث الثاني: تطور العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية.	30-11
الفصل الثاني: المصالح والأهداف والوسائل الأمريكية في علاقاتها بالمملكة ووسائل تحقيقها. المبحث الأول: المصالح والأهداف الأمريكية في علاقتها بالمملكة العربية السعودية. المبحث الثاني: الوسائل والأساليب الأمريكية.	66-31
الفصل الثالث: أثر الأحداث الإقليمية والدولية على العلاقات الأمريكية السعودية (1990-2002ف). المبحث الأول: حرب الخليج الثانية والعلاقات الأمريكية السعودية. المبحث الثاني: أحداث 11 سبتمبر 2001ف والعلاقات الأمريكية السعودية.	91-67
الخاتمة.	96-92
قائمة المصادر	111-97

المقدمـــــة

المقدمة:

تكتسب المملكة العربية السعودية أهمية جغرافية، وإستراتيجية، واقتصادية كبيرة؛ لاعتبارات الموقع الحيوي الذي جعلها عنصراً محورياً في استراتيجيات، وسياسات القوى الاستعمارية الكبرى منذ عهد البرتغاليين مروراً بالإمبراطورية البريطانية، إلى أن أصبح من أهم مناطق الصراع بين المعسكرين الشرقي، والغربي أثناء فترة الحرب الباردة.

وإذا كان موقع المملكة العربية السعودية، وقربها من أحد أهم المضايق البحرية في العالم، وهو مضيق هرمز، هو الذي دفع البرتغاليين، ثم بعد ذلك البريطانيين للسيطرة عليه، فإن اكتشاف النفط بها قد جعلها من المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، وبالتالي أصبح ذو علاقة مباشرة بالأمن الاقتصادي لأوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا ما يفسر الحرص على ضمان استقرارها السياسي من ناحية، ووضع الغرب العديد من الخطط، والاستراتيجيات للحيلولة دون سيطرة قوة دولية، أو إقليمية عليها من شأنها أن تؤثر على إمدادات النفط، وأسعاره من ناحية أخرى.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تميزت العلاقات الأمريكية – السعودية، واكتسبت صفة "الخصوصية" منذ اللقاء الذي تمّ بين الرئيس الأمريكي روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود في عام 1945ف.[1]

وإذا كانت إحدى بديهات السياسة تفترض أن المصالح هي المحدد الأول للعلاقات بين الدول فإن العلاقات الأمريكية – السعودية ليست استثناءً لذلك.

فإلى جانب الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية، فهي تحتوي أيضاً على أكثر من ربع المخزون العالمي المعروف من النفط، وهي أكبر دولة عربية في إنتاجه، وهذا ما جعل منها ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن السعودية تلعب دوراً رئيسياً في كل من منظمة "الأوبك" (منظمة البلدان المصدرة للنفط)، و"الأوابك" (منظمة البلدان العربية

---

[1] محمد النوري ، العلاقات الأمريكية السعودية ، الطبعة الأولى، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1994ف) ص9.

المصدرة للنفط) خاصة فيما يتعلق بإتباع سياسات معتدلة تساعد في الحفاظ على أسعار ثابتة ومستقرة نسبياً، بما يتمشى مع المصالح الأمريكية دون تناقض يذكر.

وقد أسهمت العلاقات الأمريكية – السعودية، في تعزيز الدور السياسي للمملكة العربية السعودية في العالم العربي، والإسلامي، وفي انتشار الاستثمارات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، ومنطقة الخليج العربي عموماً. ومنذ ذاك الحين، وبعده أصبحت المملكة تحديداً مجالاً حيوياً أمريكياً في نظر قادة الولايات المتحدة الأمريكية يقع ضمن مناطق لأمن القومي الأمريكية.

كما أن المملكة العربية السعودية لعبت، وما زالت تلعب دوراً أساسياً في الأزمات النفطية بداية بأزمة عام 1973ف مروراً بالأزمات النفطية الأخرى منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وكذلك في أزمة ارتفاع أسعار النفط أبان أزمة الخليج الثانية.

وفيما يتعلق بالأهداف الأمريكية في منطقة الخليج، وخاصة في المملكة العربية السعودية، فبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في بداية السبعينيان من القرن الماضي دخلت المنطقة في دائرة الصراع بين المعسكرين الغربي، والشرقي "الحرب الباردة" (وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ما عرف "بمبدأ نكسون" في ضمان أمن الخليج العربي، وبعدها "مبدأ كارتر" في 23 يناير 1980ف الذي أعلن فيه أن أي محاولة لأية قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي تعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية).[1]

وخلال إدارة الرئيس ريغان تشددت الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بأمن الخليج العربي حيث كانت "حرب الخليج الأولى" تحقق أحد عناصر الرؤية الأمريكية في التعامل مع المنطقة من خلال ضرب القوتين الإقليميتين الرئيسيتين "إيران والعراق".

وبعد حرب الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت قدم الرئيس الأمريكية "جورج بوش" مشروع عن "النظام الإقليمي" الجديد في الشرق الأوسط ، الذي

---

(1) عثمان كامل ، المملكة العربية السعودية الأهمية الجيوبولوتيكية والمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية مقارنة عديدة ونوعية، الطبعة الأولى (القاهرة : الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1999ف ، ص74.

احتلت منطقة الخليج فيه أهمية كبيرة من خلال احتواء العـراق، والحيلولـة دون تحول إلى قوة تهدد أمن المنطقة.

ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية ترتيبات أمنية فـي الخلـيج تضـمن وجود عسكري في المنطقة بصورة مستمرة، وعقدت اتفاقيات دفاعيـة مـع دول مجلس التعاون الخليجي ، بما فيها المملكة العربية السعودية، حيث تركز أكبر عدد من الجنود والعتاد العسكري الأمريكي في الأرض السعودية، من خلال قواعـدها العسكرية في الظهران والخبر، هذا إلى جانـب المنشـآت والمـواني العسـكرية الأخرى كل ذلك بالطبع إلى جانب دفع عملية السلام بين العرب، وإسرائيل؛ تأميناً لتلك المصالح واستمرارها.

وعندما تولى الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" رئاسـة الولايـات المتحـدة الأمريكية فقد تبنى سياسة "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق، وإيـران باعتبـار أنهما خطر على مصالح أمريكا في المنطقة وفي هذا الصدد كان للمملكة العربيـة السعودية دور أساسي في دعم تلك السياسة حيث تقوم الولايات المتحدة بمراقبـة مناطق الخطر في شمال وجنوب العراق عبر المقر العام للقيادة والتحكم والاتصال وإدارة العمليات الجوية للقوات الأمريكية بالرياض. ومع تولى "جورج دبليو بوش" الابن رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أبرز ما أطلق عليه تسمية " الحرب ضـد الإرهاب" في أعقاب هجمات 11 سبتمبر عام 2001ف، وما خلّـف ذلـك مـن تداعيات أدت إلى توتر العلاقات الأمريكية – السعودية، وإعادة البحث في أسـس العلاقات بينهما.

الدراسات السابقة :

تعتبر دراسة العلاقات الأمريكية السعودية محوراً للعديد مـن الدراسـات المختلفة، وقد استطاع الباحث الحصول على عدد مـن الدراسـات السـابقة ذات العلاقة بالموضوع وهي:

1- دراسة أحمد عامر (1976ف):

بعنوان " إدارة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية "، وتناولت هذه الدراسة نشأة الدبلوماسية السعودية، وعلاقات المملكة الخارجية في فترة الخمسينيات، والستينيات من القرن الماضي.

2- دراسة حسن أبو طالب (1991ف):

بعنوان "المملكة السعودية وظلال القدس"، وتوضح الدراسة الأهمية التي أولتها الولايات المتحدة الأمريكية للمملكة العربية السعودية منذ نشأة المملكة، والدور الذي تقوم به السعودية سياسياً، واقتصادياً من أجل التأثير على سياسات دول المنطقة بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اقتصرت الدراسة على فترة الأربعينيات، والخمسينيات.

3- دراسة أميل نخلة (1980ف):

بعنوان "أمريكا والسعودية"، وتناولت الدراسة أهمية المملكة العربية السعودية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاستراتيجية، ولكنها دراسة قديمة حيث أنها تقتصر على دراسة فترة السبعينيات.

4- دراسة ريتشارد برس (1991ف) :

بعنوان "أمريكا والسعودية تكامل الحاضر وتنافر المستقبل"، الدراسة عبارة عن تقرير قُدّم إلى لجنة الشئون الخارجية بالكونغرس، وتناولت الدراسة أهمية المملكة العربية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المصالح الأمريكية في المملكة، والتحديات التي تواجه هذه المنطقة، والتعاون العسكري، والاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة منذ تأسيس المملكة، وحتى نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

5- دراسة محمد النيرب (1994ف) :

بعنوان "العلاقات الأمريكية السعودية"، وتناولت هذه الدراسة بدايات التدخل الأمريكي في المنطقة الخليجية بشكل عام، والسعودية بشكل خاص، وتناولت الدراسة الاهتمام الأمريكي بالسعودية نظراً للمصالح الاقتصادية، والإستراتيجية

للولايات المتحدة في هذه المنطقة، وهي من الدراسات المهمة التي سيعتمد عليها الباحث في جزء من دراسته.

6- دراسة على سعيد صميخ بريك آل عوير (1998ف) :

بعنوان " أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية "، وتناولت الدراسة نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وأثر انهيار الاتحاد السوفيتي على العلاقات الأمريكية الخليجية، وتناولت هذه الدراسة أيضاً أثر حرب الخليج الثانية على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

التعقيب على الدراسات السابقة :

باستعراض ما سبق من الدراسات السابقة نجد بأن معظم الدراسات سالفة الذكر قد تناولت جزئية محددة من جزيئات الدراسة التي يقوم بها الباحث حيث نجد دراسات تناولت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، وسياستها تجاه القضايا الخارجية كدراسة (أحمد عامر 1976ف)، (حسن أبو طالب1991ف) ولكنها دراسات قديمة في تناول القضايا محل الدراسة، وستقوم الدراسة الحالية بعرض، وتحديث دراسة هذه القضايا، وبالنسبة للدراسات التي تناولت العلاقات الأمريكية السعودية كدراسة (إميل نخلة 1980ف)، و(ريتشارد بيرس1991ف)، و(محمد النيرب 1994ف)،فنجد أنها تعرضت لفترات قديمة، وكذلك تناولت الإطار التاريخي لهذه العلاقات، وأهملت الجوانب الأخرى، وهو ما ستتناوله الدراسة الحالية، ومما سبق نرى أن هذه الدراسة ستعتمد على بعض الدراسات السابقة في تناول القضايا محل الذكر، خاصة وأن هذه الدراسات تتصل ببعض المباحث في هذه الدراسة .

المشكلة التي تبحثها الدراسة :

بناءً على ما قدّمه السرد المختصر السابق فإن مشكلة الدراسة تكمن في جملة من التساؤلات:

- تأسيساً على علاقات " المصلحة " السابقة (النفط – الموقع – السوق)، فهل يا ترى أن تلك العلاقات بُنيت على أسس متكافئة، ومتوازنة، أم أنها غير ذلك تماماً، وتعكس منطق الهيمنة، والتبعية ؟
- وفقاً لطبيعة هذه العلاقات، ما هو الدور الأساسي، والمركزي الذي لعبته وتلعبه "العربية السعودية" في مجمل سياسات الولايات المتحدة في المنطقة؟ وما هو تأثير هذا الدور على جملة البلدان المجاورة، وسياساتها ؟

فرضية الدراسة :

سنحاول في هذا البحث التحقق من الفرضية الآتية:

– إن العلاقات الأمريكية – السعودية هي علاقات غير متكافئة، وغير متوازنة، وتحمل مضامين تعكس هيمنة الولايات المتحدة من جهة، وتبعية المملكة العربية السعودية في المقابل.

أهمية الدراسة :

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من النقاط الآتية:

تنبع أهمية هذه الدراسة كغيرها من الدراسات في هذا مجال، من ضرورة التركيز على فهم المتغيرات في منطقة الخليج العربي عموماً، والعربية السعودية خصوصاً؛ للإطلاع بدقة عن مركبات المنطقة، وأهميتها الجيو- سياسية، والاقتصادية بالنسبة للسياسات الدولية، ولمجمل الصراعات العالمية.

وهذه الأهمية توفر للباحث في العلاقة الدولية مجالاً واسعاً لمعرفة مدى تأثير مثل هذا النوع من العلاقات ليس فقط على السياسات الخارجية لبلدان هذه المنطقة، ومساراتها، بل أيضاً لمعرفة التأثيرات المباشرة، وغير المباشرة على جملة التغيرات، والعلاقات الداخلية لتلك البلدان، وتحديد مستقبلها.

أهداف الدراسة :

وتهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- التعرف عن قرب على طبيعة، ونوعية المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية.

2- التعرف الدقيق على الوسائل التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها في المنطقة.

3- توضيح الدور إلي تقوم به المملكة العربية السعودية في الاضطلاع بنشر السياسة الأمريكية في المنطقة، وتحقيق تلك المصالح.

منهجية الدراسة :

سنستخدم المنهج التاريخي من حيث دراسة الأحداث حسب تسلسلها الزمني، ونستخدم المنهج الكيفي من حيث دراسة مجموع الاتفاقيات، والمعاهدات التي أقيمت العلاقات بين الأطراف بناء عليها.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

أ – الحدود الزمنية:

يتناول هذا البحث الفترة من 1990-2002 ف، وذلك التحديد لبداية ونهاية الفترة الزمنية تمّ على أساس أنه في بداية تسعينات القرن الماضي حصلت تطورات في المنطقة، والعالم بأسره، بدايةً من غزو العراق للكويت، إلى حرب تحرير الكويت، والتواجد الأمريكي في المنطقة، مروراً بالحرب على الإرهاب، وأحداث 11 من سبتمبر 2001ف، وما كان لهذه الأحداث من تأثير على العلاقات الأمريكية – السعودية.

التعريفات الإجرائية:

- **العلاقات** : يقصد بها العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية .

- **غير متكافئة:** عدم التكافؤ في العلاقات الأمريكية – السعودية في الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية.
- **غير متوازنة:** نتيجة لعدم التكافؤ في العلاقات الأمريكية – السعودية تولد عدم توازن في تلك العلاقات.
- **الهيمنة:** يقصد بها السيطرة الأمريكية على قرارات المملكة العربية السعودية في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية.
- **التبعية:** يقصد بها عدم استقلالية صنع القرار السياسي، والاقتصادي، والأمني في السعودية، وارتباطه بالولايات المتحدة الأمريكية.

محتويات الدراسة :

تم تقسيم محتويات الدراسة على النحو الآتي:

المقدمة التي تضمنت التعريف بمشكلة الدراسة، والمنهج المتبع هذا فضلاً عن الحدود المنهجية، والموضوعية، وتناول الباحث موضوع دراسته في ثلاث فصول:

الفصل الأول: تناول مراحل تكوين المملكة العربية السعودية، وعلاقاتها الخارجية من وجهة نظر تاريخية.

حيث تناول **المبحث الأول** عملية بناء الدولة السعودية، ودور بريطانيا في تلك المرحلة، أما **المبحث الثاني** فقد تناول تطور العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية بداية علاقاتها مع بريطانيا، ومن ثم بداية العلاقات الأمريكية السعودية.

الفصل الثاني : تناول المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية، والوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة؛ لتحقيق تلك المصالح حيث أهتم **في مبحثه الأول** بالمصالح الاقتصادية، والمصالح العسكرية والأمنية، والمصالح السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، أما **مبحثه الثاني** فقد تناول الوسائل والأساليب الأمريكية المتمثلة في الوسائل العسكرية والأمنية، والوسائل الاقتصادية، والوسائل السياسية.

الفصل الثالث: أهتم بدراسة أثر الأحداث الإقليمية والدولية على العلاقات الأمريكية السعودية، حيث تناول مبحثه الأول حرب الخليج الثانية، والعلاقات الأمريكية السعودية، وركز مبحثه الثاني على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001ف والعلاقات بين البلدين.

واختتمت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج التي توصل إليها الباحث، والمتعلقة بفرضية الدراسة.

تقسيم الدراسة:

- **المقدمة.**
- **الفصل الأول:** تكوين المملكة العربية السعودية وعلاقاتها الخارجية "نظرة تاريخية".
  - المبحث الأول: تكوين المملكة العربية السعودية.
  - المبحث الثاني: تطور العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية.
- **الفصل الثاني:** المصالح والأهداف والوسائل الأمريكية في علاقاتها بالمملكة ووسائل تحقيقها.
  - المبحث الأول: المصالح والأهداف الأمريكية في علاقتها بالمملكة العربية السعودية.
  - المبحث الثاني: الوسائل والأساليب الأمريكية.
- **الفصل الثالث:** أثر العلاقات الأمريكية السعودية على تطور الأحداث الإقليمية والدولية (1990-2002ف).
  - **المبحث الأول:** حرب الخليج الثانية والعلاقات الأمريكية السعودية.
  - **المبحث الثاني:** أحداث 11 سبتمبر 2001ف والعلاقات الأمريكية السعودية.
- **الخاتمة.**
- **قائمة المصادر.**

الفصل الأول

تكوين المملكة العربية السعودية وعلاقاتها الخارجية "نظرة تاريخية"

الفصل الأول

تكوين المملكة العربية السعودية وعلاقاتها الخارجية

"نظرة تاريخية"

تمهيد :

عرف تاريخ المملكة العربية السعودية في القرن العشرين بداية تكوين الدولة، تلك العملية التي بدأت في عمق الجزيرة العربية بقيادة آل سعود وفي حين أن هذه القيادة لم تكن جديدة (كانت ظاهرة في تاريخ الجزيرة العربية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)، إلا أن الدولة الحديثة التي نشأت في عام 1932 تميزت بإقامة مملكة وطيدة وراسخة ضمت الحجاز وعسير والإحساء بالإضافة إلى مناطق نجد الوسطى. وأخضعت الدولة أقواماً مختلفة، وأراضي شاسعة لسلطتها نتيجة حملة جديدة من الغزو.

كان المسار الذي اتخذته الدولة الجديدة في أيامها الأولى شبيهاً بدورة معهودة في المنطقة، فمنذ القرن الثامن عشر حاول عدة حكام محليين (من آل سعود وغيرهم) توسيع سلطاتهم إلى الأراضي المجاورة، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل لأسباب مختلفة، وأقام آل سعود وحكام محليون آخرون كيانات سياسية لكنها زالت بعد فترة قصيرة من بلوغها مستوى عالياً من التوسع.

وفي القرن التاسع عشر بُذلت محاولات عدة لإخضاع مزيد من الجزيرة العربية للحكم العثماني المباشر. وكان الهدف من الغزو العثماني – المصري للجزيرة العربية في عام 1818ف والاحتلال العثماني للأحساء وعسير في عام 1871ف، بسط السيطرة العثمانية المباشرة على الجزيرة العربية، ولكن مناطق واسعة بقيت من دون والٍ عثماني، ونال عدة أمراء محليين في العمق اعترافاً بوصفهم "يحكمون باسم السلطان"، وأحياناً كانت ترسل إليهم أموال دعم وهدايا لتعزيز التحالف، وتأمين الولاء، وكان العثمانيون يتوقعون من الحكام المحليين أن

يلجموا أتباعهم عن مهاجمة قوافل الحج، والحاميات العثمانية المتمركزة في مناطق حيوية مثل الحجاز والأحساء.[1]

استمر هذا الوضع حتى هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأول، وفي حين أن الشريف حسين في الحجاز وقف بنشاط إلى جانب بريطانيا ضد العثمانيين ، فإن حكاماً نافذين آخرين قرروا الابتعاد عن حرب لم يؤثر في إماراتهم تأثيراً مباشراً، وأعلن ابن رشيد في حائل ولاءه للسلطان العثماني من دون أن يسهم بأي دعم عسكري جدي، بينما اتخذ ابن سعود في الرياض جانب البريطانيين من دون أن ينخرط انخراطاً مباشراً في الحرب ضد العثمانيين.

وبعد سقوط الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية تقاسمت فرنسا وبريطانيا الأقاليم العثمانية بموجب نظام الانتداب، ووقعت الجزيرة العربية ضمن دائرة النفوذ البريطاني، ولكن الجزيرة العربية لم تصبح مستعمرة شبيهة بالمستعمرات الأخرى في الإمبراطورية البريطانية، وأقامت بريطانيا خلال الحرب علاقات وثيقة مع قوتين محليتين كبيرتين هما الشريف حسين وابن سعود، ولكنها أخفقت في التوفيق بين دعاواهما بحكم الجزيرة العربية بعد الحرب، وعملت سياسات بريطانيا المتناقضة ووعودها فضلاً عن دعمها المالي على تقوية الحاكمين معاً، وباتت الفكرة القائلة بإمكانية توحيد الجزيرة العربية واقعية أكثر بعدما خلت الحلبة إلا من متنافسين قويين، أحدهما في الحجاز والآخر في نجد، وجرت التضحية بعرش الشريف حسين لصالح ابن سعود الذي استولى على الحجاز في عام 1925ف خالعاً الأسرة الشريفيه في العملية، وفي عام 1932ف، أعلن ابن سعود نفسه ملكاً، ودائرة سلطاته المملكة العربية السعودية.[2]

إن المملكة العربية السعودية لم ترث إدارة استعمارية، أو نخبة قومية مماثلة للنخب التي نشأت في أماكن أخرى من العالم العربي؛ ذلك أن بريطانيا لم تحول المملكة العربية السعودية إلى مستعمرة، ولكن النفوذ البريطاني خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين كان بالغ الأهمية.

---

[1] طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، الطبعة الأولى(بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982ف) ص180.

[2] حسن أبو طالب، المملكة السعودية وظلال القرن، الطبعة الأولى، (القاهرة: سينا للنشر، 1991ف)، ص12.

ويصعب تخيل نجاح ابن سعود في الاستيلاء على المناطق التي ضمها من دون دعم بريطاني، وكانت الإمبراطورية العثمانية التي اعتراها الضعف سلمت بقهره الإحساء في عام 1913ف ، وإذ عجز العثمانيون عن إعادة الوضع إلى سابق عهده اعترفوا بأبن سعود حاكماً في واقع الأمر لمنطقة نجد، وأقرت بريطانيا بذلك لاحقاً في عام 1915ف عندما اعترفت بأن " نجد والأحساء والقطيف وجبيل وتوابعها هي مناطق ابن سعود"، وعلى الغرار نفسه لم يكن قهره الإمارة الرشيدية ممكناً إلا بتسليح، وتمويل سخي من بريطانيا، وحدت تمدده في الحجاز في وقت أخذت بريطانيا تضيق ذرعاً بمطالب الشريف حسين التي بدا أنها تشكل تهديداً للمصالح البريطانية.

وطيلة العشرينيات والثلاثينيات ظلت بريطانيا اللاعب الخارجي الرئيسي وراء تكوين الدولة السعودية، وفي حين أفلتت العربية السعودية من بعض تمزقات الحكم الاستعماري المباشر، فإن تكوين الدولة وتوحيد الجزيرة العربية تحت لواء سعودي يجب أن يفهما في سياق التدخل البريطاني في الشرق الأوسط، فالنفوذ البريطاني لم يتراجع إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما شرعت الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع بدور أكبر.[1]

وتمشياً مع أهداف هذه الدراسة، يحتوي الفصل الأول على مبحثين يتناول **المبحث الأول:** تكوين المملكة العربية السعودية.

بينما يتناول **المبحث الثاني:** تطور العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية.

---

[1] أحمد حسين العقبي، أسرار لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت- دراسة موجزة لتاريخ العلاقات الأمريكية – السعودية، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988ف)، ص7.

المبحث الأول

تكوين المملكة العربية السعودية

تمهيد :

شهد القرن العشرون انبثاق دولة فُرضت على الناس بلا ذاكرة تاريخية من الوحدة، أو الإرث الوطني الذي يبرر ضمهم في كيان واحد، وباستثناء وجود أقلية شيعية كبيرة في الإحساء، فإن غالبية السعوديين هم من المسلمين السنة، ولكن السكان كانوا منقسمين بفعل اختلافات إقليمية وقبلية تعمل ضد الوحدة الوطنية أو التوحيد، وكانت العربية السعودية تشترك في هذه السمة الهامة مع عدة بلدان عربية نشأت خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، وفي حين أن حدود العديد من الدول العربية رُسمت بموجب سياسات فرنسية وبريطانية، فإن "توحيد" المناطق الأربع التي تألفت منها العربية السعودية " نجد، والاحساء، والحجاز، وعسير" كان نتيجة قهرها على يد قيادة محلية بتشجيع من قوة استعمارية.

كان توحيد الجزيرة العربية بقيادة ابن سعود عملية دامت نحو ثلاثين عاماً، وخلال الفترة الواقعة بين 1902اف و1932اف هزم ابن سعود منافسين عديدين حتى بلغ ملكه الحدود المقبولة لبريطانيا. وحيث كانت فرنسا هي القوة الاستعمارية قامت جمهوريات، ولكن في العربية السعودية أنشئت مملكة، كما في مناطق من العالم العربي كانت بريطانيا صاحبة النفوذ فيها، وهي شرق الأردن والعراق.

بيد أن العربية السعودية ، تختلف عن البلدان العربية الأخرى، فإن فتوحات ابن سعود لم تتحقق في إطار خطابية قومية أو خطاب الاستقلال والحكم الذاتي ، وباستثناء الحجاز التي ظهرت فيها خطابية كهذه خلال الثورة العربية 1916 بالارتباط مع الشريف حسين الذي كان يطمح إلى أن يكون "ملك العرب"، فإن باقي العربية السعودية لم يعرف مثل هذه التطلعات ويضاف إلى ذلك أن بريطانيا لم تكن متميزة بجهودها الكبيرة لتوليد خطابات في الاستقلال والحكم الذاتي.

لقد تحققت سيطرة حاكم محلي على الجزيرة العربية بمفردات رمزية مختلفة للغاية، واعتمد ابن سعود على دعاوي سلفية لحكم المنطقة، وعندما عاد

إلى الرياض من منفاه في الكويت عام 1902ف لم يكن يفعل سوى إحياء دعوى آل سعود بحقهم في المدينة، أو توسيعها[1].

وعلى الغرار نفسه، فإن التمدد اللاحق في القصيم والإحساء وشمال نجد والحجاز وعسير جرى بنية إعادة سلطة أسرته على مناطق كانت خاضعة في السابق للقيادة السعودية، وكان ذلك يشير إلى الواقعة قصيرة العمر في القرن الثامن عشر عندما نجحت الإمارة السعودية – الوهابية الأولى (1744ف-1818ف) لفترة قصيرة مدّ مشارق السيطرة السعودية أبعد من عاصمتهم الإقليمية الصغيرة، الدرعية، وأثبتت هذه السابقة التاريخية كونها مبرراً للتوسع في العقود الأولى من القرن العشرين.

غير أن هذا المبرر وحده لم يكن كافياً لإقناع غرماء ابن سعود المحليين بقبول حكمة، وكانت القوة سلاحاً أمضى من الدعاوي السلفية المبهمة، ولم تضم غالبية المناطق إلى ابن سعود إلا بعد أن دمر مقاومة القيادات المحلية، ومضى الإكراه بتساوق مع انبعاث الوهابية، "الحركة الدينية الإصلاحية"، التي دفعت في السابق سكان جنوب نجد إلى التوسع أبعد من عمق الجزيرة العربية، ومنذ عام 1902ف جند ابن سعود "مطاوعة" نجد (الذين كانوا مختصين بالطقوس الدينية) في عملية التوسع، وكان المطاوعة، وراء تشكيل "الإخوان"، الذين كانوا قوة عسكرية قبلية نذرت نفسها للقتال باسم الجهاد ضد "الكفار" وهم فئة محددة بمطاطية كانت أحياناً تشمل من لم يكن من السهل إقناعهم بقبول الزعامة السعودية.[2]

كان مشروع توحيد الجزيرة العربية عملية تدريجية ساهمت فيها عدة عوامل خارجة عن سيطرة ابن سعود، فهزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، والتشجيع البريطاني مكنا ابن سعود من ملء فراغ السلطة الذي نشأ في الجزيرة العربية.

---

[1] محمد المانع، توحيد المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، (بدون مكان النشر، بدون دار النشر) 1982ف، ص365.

[2] عبد العزيز محمد الأحيدب، من حياة الملك عبد العزيز، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984ف)، ص243.

وستحاول هذه الدراسة في هذا المبحث أن تتناول هذا الموضوع في العناصر الآتية:

أولاً: الفترة من 1744ف إلى 1891ف.

ثانياً: الفترة من 1902ف إلى 1953ف.

ثالثاً: الفترة من 1953ف إلى 1973ف.

رابعاً: الفترة من 1973ف إلى 1990ف.

أولاً: الفترة من 1744ف إلى 1891ف:

عرفت الجزيرة العربية المركزية السياسية مبتدئة بانبثاق إمارات محلية أقيمت في واحات العمق الكبيرة والحجاز، وفي حين أن هذه الإمارات لا يمكن أن تُسمى دولاً مكتملة، فإنها بذلت محاولات منتظمة ومقبولة عموماً لإخضاع سكان وأراضي إلى سلطة قيادة ذات قاعدة مدنية. وحقيقة أن مثل هذه الإمارات فشلت كلها في إقامة كيانات سياسية دائمة، ينبغي ألا تقلل من أهميتها لفهم بُنى سياسية سابقة.

وفي حالة الإمارة السعودية – الوهابية الأولى (1744ف-1818ف) والإمارة الثانية (1824ف-1891ف) ساهم ائتلاف من التحالفات القبلية في عملية التوسع، ولكن القوة الدافعة الرئيسية وراء توطيد الحكم السعودي كانت من جماعات نجد الحضرية، سكان المدن والواحات. فالوهابيون ظهروا بين الحضر مقدمين بذلك مبرراً أيديولوجياً للتوسع وإقامة نظام أخلاقي وسياسي إسلامي، وفي حين أن البدو قاموا بدور بارز في الغزو فإنهم ظلوا هامشيين على مستوى القيادة. وكان هذا يصح أيضاً على الإمارتين الرشيدية والشريفية حيث كانت القيادة تتوفر بالدرجة الرئيسية من نسب قبلي حضري في حالة الأولى، ومن نسب ديني له قدسيته في حالة الثانية.

والإمارات السعودية – الوهابية – كانت المقدمات التي أفضت إلى الدولة الحديثة. فالدولة السعودية التي نشأت عام 1932ف كانت في أيامها الأولى مشابهة

لما سبقها، ومع اكتشاف النفط في العربية السعودية استطاعت الدولة أن تفلت من نمط الإمارة.[1]

ثانياً: الفترة من (1902اف-1953اف):

شهدت هذه الفترة خوض العديد من المعارك التي أسفرت عن توحيد البلاد تحت القيادة السعودية وقد ساهم علماء الدين الحضر في نجد أو ما عرفوا "المطاوعة" في توطيد الدولة السعودية وكذلك الدور الذي لعبه ما عرف بقوة "الإخوان"* القبلية التي استخدمها ابن سعود ضد منافسيه إلى جانب الدعم البريطاني في ذلك الوقت وكثيراً ما تعد الوهابية مصدر شرعية الحكم السعودي ولكن هذه الشرعية كانت تتطلب ما يضفي عليها طابعاً مرئياً وتمثيلياً، والمطاوعة كانوا وسائط نشيطة في هذه العملية، فهم دجنوا السكان باسم الإسلام ولكنهم فرضوا السلطة السعودية أيضاً تحت ستار برنامج صارم لـ"أسلمة" سكان الجزيرة العربية، وكانت القيادة السعودية و"المطاوعة" يمثلون مصالح الجماعات الحضرية النجدية على حساب مصالح الجماعات القبلية البدوية، وعلى الرغم من أن السكان القبليين كانوا أداة عسكرية هامة في توسع الحكم السعودي بعد عام 1912اف، فقد هُمشوا فور إنجاز عمليات الغزو الكبرى في أواخر العشرينيات، وكانت فكرة بناء دولة سعودية بكل تأكيد نتائج جهود "المطاوعة" وهم جماعة حضرية كانت تنظر إلى العناصر القبلية والبدوية على أنهم نقيض النظام الأخلاقي الإسلامي.

وبعد إعلان الدولة في عام 1932اف بقيت هناك مهمة الحفاظ على الولاء والسيطرة، وكانت استمرارية القرابة تعتمد على إيجاد أسرة ملكية قادرة على توفير ملوك المستقبل، وفي الفترة الواقعة بين 1912اف و1953اف عمد ابن سعود

---

[1] مضاوي الرشيد ، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، الطبعة الثانية (بيروت : دار الساقي ، 2005) ، ص30.

* المطاوعة: كان رجال الدين النجديون يُعرفون باسم المطاوعة في اللهجة المحلية الدارجة فالمطاوع هو الحضري الذي نال تعليما دينيا بعد فترة من الدراسة مع أحد العلماء المعروفين في المدن الكبيرة جنوبي نجد وأصبح بعدها متخصصا في الفقه وأمور العبادة.

* الإخوان : هم أولئك البدو الذين قبلوا المبادئ الأساسية للإسلام السلفي للمدرسة الحنبلية كما بشر بها محمد ابن عبد الوهاب

إلى تهميش فروع ثانوية من آل سعود في الجزيرة العربية وتوطيد سيطرته على معظم أراضي الجزيرة العربية، وفي حين أن الأعمال التي تتناول اتحادات ابن سعود العسكرية تسلط الضوء على ما فيها من إمكان بناء تحالفات مع قطاعات هامة من المجتمع، فإن المصاهرات أوجدت تبعية مديدة للفئة السعودية الحاكمة، وكان ذلك في وقت كانت بنية الدولة التحتية وجهازها البيروقراطي ومواردها غير مرئية لغالبية السعوديين، وفي غياب الموارد الاقتصادية الكبيرة لتعزيز السلطة على المناطق المقهورة جرى توطيد الدولة السعودية بالمصاهرة.[1]

يضاف إلى ذلك أن موارد الدولة المحدودة في الحقبة ما قبل النفطية تجلت في ولائم باذخة، وعطايا نقدية، وعينية، وتجسدت السلطة في سياق البلاط الملكي الذي كان هو الدولة السعودية. ويمنح فهم الأبهة الملكية منظوراً جديداً لتوطيد هذه الدولة ويبين استمراريتها مع نمط الإمارة، وعلى نحو يذكر بشيوخ القبائل وأمرائها.

وعمل ابن سعود على توطيد سلطته بتحويل البلاط الملكي إلى مركز لإعادة توزيع الموارد وتخصيصها، وهو كان يأخذ فائض إنتاج من قطاعات معينة في المجتمع ويعيد توزيعه على قطاعات أخرى طلباً للمبايعة والولاء، ولم يكن توطيد الدولة السعودية خلال تلك الفترة المبكرة يعتمد على مؤسسات وأجهزة بيروقراطية، وإدارة فهذه لم تكن موجودة.

ومع اكتشاف النفط في أواخر الثلاثينيات أتيح لابن سعود تعزيز موقعه بوصفه مصدر الثروة، والرخاء الرئيسي، وخصصت موارد مالية كبيرة لبناء قصور فخمة لأفراد الفئة الحاكمة وللبلاط الملكي، ولكن جهاز الدولة البيروقراطي ومؤسساتها بقيت ناقصة التطور في عهد ابن سعود، وكان الملك حاكماً مطلقاً مع إناطة بعض المسؤوليات بأبنائه، وتولت تطوير البنية التحتية للبلاد في تلك الفترة

---

[1] أمل إبراهيم الزياني، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، دراسة للعلاقات السعودية الإيرانية، الطبعة الأولى، (القاهرة : دار التأليف، 1989ف)، ص72.

"أرامكو" شركة النفط الأمريكية التي انبثقت من شركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" التي حازت بامتياز التنقيب عن النفط في عام 1933ف.[1]

ثالثاً – الفترة من 1953 إلى 1973:

وبعد وفاة ابن سعود في عام 1953ف، ورثه نجله سعود وشهد عهد الملك سعود صراعاً ضارياً داخل الأسرة الملكية، وقد واجه سعود تحدي شقيقه ولي العهد فيصل، الذي حُسم بتنازله عن العرش في عام 1964ف، وكان الصراع ناجماً عن سوء إدارة سعود لأموال الدولة، ولكن الأهم أن الصراع أناط اللثام عن أزمة سياسية أعقبت وفاة ابن سعود، فقد أصبحت كيفية تقسيم ميراث ابن سعود بين ورثته الكبار قضية ملحة هددت استمرارية نظام الحكم، وازداد الوضع تفاقماً برغبة سعود في ترقية أبنائه في الحكم على حساب الكبار من إخوته غير الأشقاء، أفضى النزاع إلى ظهور أجنحة متنافسة داخل الأسرة الملكية لم يكن بالوسع التوفيق بين مصالحها إلا بتنازل سعود عن العرش، وخرج فيصل من النزاع بسلطات متعاظمة مكنته من الحكم ملكاً وأول رئيس وزراء مع تعيين أنصار مجندين من بين أشقائه الملكيين الموالين في الوزارات الحساسة.[2]

رابعاً – الفترة من 1973ف إلى 1990ف:

واجه ورثة ابن سعود تحديات كبيرة مع التحديث المتسارع، وتحول المشهد، وظهور خطابات جديدة تمتد جذورها في الحداثة، وأصبح شعار الملك فيصل "الحداثة في إطار إسلامي"، إشكالياً بصورة متزايدة في الأيام الأخيرة من عهده. وفي الستينيات اعتُبرت القومية العربية بنسختيها الناصرية، والبعثية تهديداً لاستقرار الحكم السعودي، فوجد فيصل في الإسلام أيديولوجية مضادة للدفاع عن سلامة نظام الحكم وشرعيته، وسط حملات الخصوم، والغرماء في العالم العربي، ولكن ترويج الهوية الإسلامية للدولة السعودية كان إشكالياً.

---

[1] أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، (لندن : دار السامي، 1987ف)، ص53.

[2] فهد القحطاني، صراع الأجنحة في العائلة السعودية، الطبعة الثانية ،(لندن: دار الصفا، 1988ف)، ص116.

وتمكن فيصل من لفت انتباه العالم إلى العربية السعودية عندما أعلن الحظر النفطي على الغرب في عام 1973ف، وانتقلت السعودية من الهامش إلى مركز السياسة العربية، والدولية الأمر الذي دفع قيادتها إلى البحث عن قوة خارجية توفر لها الحماية، وأصبح الارتباط السعودي – الأمريكي إشكالياً حين كشف عن التوتر بين نظرة فيصل الإسلامية إلى العالم وعلاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

شهد خالد وفهد، وريثا فيصل، ظهور قوي وتحديات داخلية، وخارجية جديدة، وكان حصار المسجد الكبير في مكة عام 1979ف أول تحدٍ داخلي لشرعية الفئة الحاكمة منذ تمرد "الإخوان" في عام 1927ف، وكشف حصار المسجد عن التوتر بين الدولة ودينها ذاته، وكان من الضروري إيجاد صيغة للتوفيق بين ثروة الدولة الطائلة وزهد الإسلام الوهابي، وتسبب تعرض الأسرة الحاكمة إلى هجمات من صفوف أشد أنصارها ولاءً "المؤسسة الدينية"، في صدمة لمراقبين في الدخل والخارج كانوا يعتبرون السعودية من أكثر الدول استقراراً في الشرق الأوسط [1].

أما على الصعيد الخارجي فقد شكلت الأحداث الإقليمية، والدولية تهديد لأمن وبقاء المملكة العربية السعودية، سواء ما مثلته الثورة الإسلامية في إيران من تهديد على إثر محاولات تصدير الثورة للبلدان المجاورة لإيران، فأدى إلى نشوب الحرب الإيرانية – العراقية، وما خلفته من آثار اقتصادية، وعسكرية على المنطقة، إلى جانب ذلك جاءت أزمة اجتياح القوات العراقية للكويت 1990ف، وتوجه عدد من القوات العراقية نحو الحدود العراقية السعودية، مما فسر بأنه مقدما لاجتياح عراقي للمملكة وتهديد لبقاء الأسرة الحاكمة فيها.

---

[1] مضاوي الرشيد، السياسة في واحة عربية إمارة آل الرشيد، الطبعة الأولى، (لندن: دار الساقي، 1998ف)، ص43.

المبحث الثاني

تطور العلاقات الخارجية للمملكة العربية السعودية

تمهيد :

نظراً للتواجد البريطاني في منطقة الخليج العربي، وبسط نفوذه فيها، ارتبط ابن سعود بعلاقات قوية مع بريطانيا، فهي من قدم له الدعم المالي والسياسي، والعسكري أثناء غزواته، ولتوحيد مناطق الجزيرة العربية. الأمر الذي أدى إلى دخول رأس المالي البريطاني، واحتكار الشركات البريطانية البترولية، حق الامتياز، والتنقيب عن النفط في السعودية، ويعد نشاط شركات النفط البريطانية في السعودية، دليلاً على ارتباط الأخيرة بمجموعة من المصالح الإستراتيجية لبريطانيا، وقد استمرت الاحتكارات البريطانية وتغلغل رأس المال البريطاني في السعودية، إلى أن تراجع النفوذ البريطاني لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قامت بعملية ملء فراغ سببه تراجع الدور البريطاني في منطقة الخليج العربي، لاسيما السعودية وقد ارتبطت العلاقات الأمريكية السعودية في بدايتها بالنفط واستخراجه، إلا أنها تضمنت بعد ذلك أكثر من بُعد، وأكثر من مجال أمني، وسياسي، واقتصادي وتجاري. بعبارة أخرى فقد تطورت العلاقات بين البلدين لتصبح علاقة تتسم بالشمول والكثافة معاً.

والتفاعلات بين أمريكا والسعودية لا تقف عند حد هذين البلدين وحسب، بل تمتد إلى مجالات أخرى تتداخل بدورها مع عمليات الاستقرار الإقليمي في المنطقة، ومواجهة القوى العظمى الأخرى إبان مرحلة تصاعد الحرب الباردة بين العملاقتين في سنوات السبعينيات والثمانينيات، وفي الحقيقة أن دراسة العلاقات الأمريكية السعودية تمثل أساساً مهماً، لفهم الكثير من المواقف، والسلوكيات السعودية عربياً، ودولياً على صعيد القضايا الأمنية، والإستراتيجية.

كذلك فإن دراسة العلاقات الأمريكية السعودية تخضع لتصور معين، وينطلق من افتراض مبدأ التبعية في فهم طبيعة العلاقات بين دولة صغرى ذات إمكانيات بشرية محدودة، ومساحة جغرافية مترامية، وقدرات نفطية هائلة، وقوى عظمى تمسك بزمام العديد من مدخلات الأمن في المنطقة.

كل هذا لا يعني أن السعودية لم يكن لديها علاقات خارجية إقليمياً، ودولياً، فهي ترتبط بعلاقات خارجية، سواء في الدائرة الخليجية، بحكم موقعها الجغرافي الذي يجمعها بدول الخليج العربي، أو في الدائرة العربية، أو في الدائرة الإسلامية، على أساس أنها تحتضن الأماكن المقدسة "مكة المكرمة، والمدينة المنورة"، إلى جانب عضويتها في المنظمات، والهيئات الدولية، والإقليمية.

وستحاول هذه الدراسة في هذا المبحث أن تتناول هذا الموضوع في العناصر الآتية:

أولاً: العلاقات البريطانية – السعودية.

ثانياً: العلاقات الأمريكية – السعودية.

أولاً: العلاقات البريطانية – السعودية:

أخذت الأوضاع الاقتصادية في السعودية تزداد سوءاً، كانعكاس غير مباشر لأزمة الاقتصاد العالمي في فترة العشرينيات، والثلاثينيات من القرن العشرين، فقد تقلصت حركة التصدير، وقل العائد من الحجيج (انخفض عددهم من 150 ألفاً في عام 1926ف إلى 20 ألفاً في عام 1933ف). وللعام الثالث على التوالي يقل المحصول، كما خفضت بريطانيا بدرجة مؤثرة من مساعداتها التي كانت تشكل 40% من دخل البلاد.[1]

فرغت خزانة الدولة، وتوقف دفع رواتب الموظفين، والمساعدات التي كانت تقدم للقبائل، واشتدت وطأة المضاربات، ورفضت كل من بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا تقديم القروض للسعودية، وفي الوقت نفسه كان على السعودية أن تسدد في عام 1932ف التزامات قدرها 219 ألف جنيه إسترليني، وهنا بدأ أعداء ابن سعود في الخارج والداخل، حيث سعوا لتقليب القبائل ضده، في استغلال هذه الصعوبات الاقتصادية، وقد هددت هذه الأوضاع وجود الدولة السعودية ذاته، وتحت وطأة هذه الظروف اتجه ابن سعود نحو الغرب لطلب المساعدة واجداً أن الوسيلة المثلى لدعم الدولة الفتية هي جذب رأس المال الغربي إلى البلاد، وقد

---

[1] الكسندر باكوفليف، العربية السعودية والغرب، ترجمة : أنور محمد إبراهيم، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار العالم الجديد، 1988ف)، ص12.

علق ابن سعود آماله قبل كل شيء على الحصول على أموال تحقق له الاحتفاظ بولاء القبائل.[1]

كان لبريطانيا منذ عهد بعيد علاقات خاصة بابن سعود وهي التي كثيراً ما ساعدت أعداءه في الوقت نفسه الذي قدمت له الدعم المالي، والسياسي ويُعد نشاط شركات النفط البريطانية "ايسترن تيروليوم كومباني" و"اينك" التي بلغت أسهم الحكومة البريطانية فيها 40% دليلاً بالغ الدلالة على ترابط المصالح السياسية، والاقتصادية لكل من بريطانيا، والسعودية.[2]

وفي مايو عام 1923ف حصلت شركة "اينك" من ابن سعود على امتياز في الإحساء، وقد أورد ج. فيلبي، وهو أحد المقربين من ابن سعود، الشروط الأساسية لهذا الامتياز وهي[3]:

1- حق احتكار الشركة للبترول، واحتياطي المعادن الأخرى، ويشمل هذا الحق إقامة المنشآت ونصب المعدات.

2- حق احتكار استخدام منطقة الامتياز كما يتراءى لها بما في ذلك حق حفر الآبار وتوصيل أنابيب البترول، وإنشاء خطوط السكك الحديدية، والمباني وغيرها.

3- حرية استخدام جميع موانى البلاد.

4- حرية بيع، وتصدير النفط، والثروات الطبيعية الأخرى المستخرجة، وفي الوقت ذاته لا تملك الحكومة السعودية الحق في التدخل في أعمال توجيه الامتيازات.

5- حق الشركة في التنازل عن (أو بيع) الحق، والامتيازات الممنوحة لها للشركات البريطانية الأخرى.

6- حق الحصانة في السعودية لممثلي الامتياز الذين يعدون مسئولين أمام الحكومة البريطانية فقط.

---

(1) عمر حليق، حديث في السياسة السعودية، الطبعة الثانية،(القاهرة : مكتبة منبولي، ب.ت)، ص95.

(2) ل.ف.فالكوفا، العربية السعودية وعلاقاتها الدولية، ترجمة : هيثم جلال الدين، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الشروق، 2005ف)، ص48.

(3) فريد هاليدي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة : حازم صاغيه وسعد محيو، الطبعة الأولى،(بيروت : دار ابن خلدون، 1981ف)، ص130.

وهكذا يتضح من نص أول اتفاقية امتياز بترولي في السعودية أن الحكومة السعودية قد فقدت كل حق لها في مناطق الامتياز، وفي الثروات الطبيعية الموجودة في أعماق تربتها، كما أنه لم ينص على أي حق لها في استخدام المنشآت، والمعدات، والمرافق التابعة للشركة، وكانت الشركة تتمتع بحق الحصانة، ولم يكن موظفوها يقعون تحت طائلة قوانين الدولة السعودية، وكان بمقدور الشركة أيضاً أن تنقل الحقوق التي ضمنتها لها الدولة لأي شركة بريطانية دون دفع أي تعويضات للحكومة السعودية.

كان ابن سعود يمتلك 20% من أسهم هذه الشركة، أو أية شركات أخرى قائمة، وكان المبلغ المدفوع كإيجار في فترة التنقيب عن البترول يبلغ ثلاثة الآف جنيه إسترليني ذهباً.[1]

وقد حاولت شركات البترول البريطانية – بعد أن منيت بالفشل – أن تمنع من جهة، التغلغل الواسع لرأس المال الأمريكي في السعودية، وعملت من جهة أخرى، على دعم الحكومة السعودية، ففي عام 1933ف. تم إعداد مشروع إنشاء بنك حكومي سعودي برأس مال أساسي قدره 200 ألف جنيه إسترليني، كما دافع ممثلو الحكومة البريطانية بكل نشاط عن مصالح رجال الأعمال البريطانيين، وكان المستشارون البريطانيون موجودين في كل مرفق من مرافق الدولة منذ لحظة إنشائه، ويكفي أن نذكر على سبيل المثال ج. فيلبي الذي ظل مستشاراً للملك ابن سعود ما يزيد عن ثلاثين عاماً، وقد ظهر في السعودية مشروع للبنوك البريطانية مثل "أراب بنك ليمتد"، أو "برينيش أوف ميدل إست"كما حصلت الشركات البريطانية مثل "جنرال الكتريك" أو "واطسون" أو "بيرلي جنرال" أو "اكسبريس لفت" على عقود تسمح لها بتصدير المعدات والمنشآت، وقد بلغ حجم صادرات بريطانيا إلى السعودية في عام 1955ف ثمانية ملايين دولار.[2]

وقد كان التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على المملكة على اعتبار أنها منطقة تحتوي مصالح حيوية لكل الدولتين، وقد انتهى هذا

---

[1] أ. بيليايف، الإمبريالية الأمريكية في العربية السعودية، ترجمة : عبد الإله النعيمي، (بيروت: دار الساقي، 1988ف)، ص153.

[2] نفس المرجع السابق، ص156.

التنافس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت السعودية، من الناحية الاقتصادية شبه مستعمرة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً:- العلاقات الأمريكية - السعودية :

تعود الاتصالات الأمريكية - السعودية الأولى إلى عقد الثلاثينات من القرن الماضي، فبعد اتصالات جانبية بين مسئولين أمريكيين وآخرين سعوديين في حكومة ابن سعود، اعترفت الحكومة الأمريكية بحكومة ابن سعود في أبريل 1931ف، إلا أن هذا الاعتراف لم يتلهُ أية خطوات جدية بشأن تنشيط العلاقات بين البلدين، إلى أن منح ابن سعود امتياز البحث عن النفط في منطقة الإحساء في مارس 1933ف لشركة نفط كاليفورنيا الأمريكية، متخطياً بذلك نفوذ الشركات البريطانية العاملة في المنطقة، والتي كانت تستظل بنفوذ الحكومة البريطانية المهيمن على منطقة الخليج العربي كله في ذلك الوقت، وقد برر ابن سعود هذا الإجراء بأن الأمريكيين هم أشد الجميع بعداً عن أمن جزيرة العرب، ولذا فإنهم سيكونون أشدهم بعداً أيضاً عن التدخل في سياسة العرب.[1] وهو التبرير الذي يعكس رغبةً في توجه السعودية نحو الولايات المتحدة الأمريكية على حساب النفوذ البريطاني في ذلك الوقت.

ولقد تمخض عن منح هذا الامتياز، فيما بعد دخول الرأسمال الأمريكي، والخبرة الفنية الأمريكية، كما أنه غير مجرى التاريخ في منطقة الخليج، وفتح الباب أمام النفوذ الأمريكي، وعلى أية حال فإن مثل هذا التوغل وإن لم يتم في الحال فإنه كان بداية النهاية للسيطرة البريطانية في الخليج العربي، إذا أن بريطانيا لم تترك الأمريكيين يدخلون منطقة نفوذهم فحسب بل تركت لهم أكبر حقل نفطي في الشرق الأوسط.[2]

---

[1] ستيفن أي، أمبرور ، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، ترجمة: فادية محمد الحسيني،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994ف)، ص82.

[2] ر. بوروفوف، النفط وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، (القاهرة : دار العالم الجديد، 1987ف)، ص123.

ومع ظهور النفط بكميات تجارية في عام 1938ف، وتزايد عدد الأمريكيين المرتبطين بالمصالح النفطية، والمالية التي أخذت في التطور، وارتفاع عددهم إلى 325 شخصاً، ازدادت قناعة الإدارة الأمريكية بأهمية التمثيل الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية، وهو ما تم بالفعل في فبراير 1940ف في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت، وبتأثير الحرب العالمية الثانية تطورت العلاقات بين البلدين، وتمّ افتتاح أول مفوضية أمريكية دائمة في جدة في مارس 1942ف.[1]

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الخارجية الأمريكية ترى أن أحد أهداف السياسة الخارجية في منطقة الخليج العربي هو إبعاد البريطانيين عن السعودية، بل حملهم على فتح أبواب المنطقة للاستثمارات الأمريكية، وتغلغل رأس المال الأمريكي فيها، لضمان تكريس الهيمنة الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، وتحقيق مصالحها الحيوية في منطقة الخليج عموماً، والمملكة العربية السعودية خاصة.

وقد شارك رجال الأسطول، ووزراء الدفاع، وخبراء البترول الأمريكيون، ووزارة الخارجية هذا الرأي، وأخذت البعثات الاقتصادية الأمريكية تفد إلى المملكة العربية السعودية لدراسة أحوالها الاقتصادية مثل بعثة كليبرتون، وبعثة هوسكترد.

كما وفدت العديد من البعثات العسكرية لمعرفة الاحتياجات العسكرية السعودية، وتقديم التدريبات لأفراد القوات المسلحة السعودية، والحرس الوطني، وإقامة المنشآت العسكرية.[2]

وفي فبراير عام 1945ف، تمّ لقاء الرئيس الأمريكي روزفلت والملك عبد العزيز، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، على ظهر إحدى السفن الأمريكية في البحيرات المرة بقناة السويس، إلا أن تطور العلاقات بين البلدين ظل بطيئاً؛ وذلك لاستمرار الوجود البريطاني في المنطقة، واعتباره مسئولاً عن الاستقرار،

---

[1] حسن أبوطالب، المملكة السعودية وظلال القمر، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] انطوني متي، الخليج العربي (من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية) الطبعة الأولى، (القاهرة : منشورات دار الجيل، 1993)، ص74.

والأمن فيها إلى أن تمّ الانسحاب البريطاني في نهاية 1968ف، وطوال الخمسينات كانت العلامات البارزة في العلاقات الأمريكية السعودية هي توقيع اتفاقية دفاع مشترك في 1951ف، والتي أقرّت قيام الولايات المتحدة الأمريكية ببيع أسلحة، ومعدات دفاع، وإمداد السعودية ببرامج تدريب عسكري مقابل استخدام الولايات المتحدة لقاعدة الظهران الجوية، وفي عام 1952ف حلت البعثة العسكرية الأمريكية محل البعثة العسكرية البريطانية، كما قبل ابن سعود وجود المجموعة الاستشارية العسكرية الأمريكية في المملكة، وفي هذه السنوات الأولى عندما كان دخل المملكة محدوداً كانت معظم البرامج العسكرية الأمريكية في صورة برامج مساعدات، ومنح عسكرية، ويعود التغيير الهام في العلاقات الأمريكية السعودية إلى عام 1965ف عندما تمّ الاتفاق مع بريطانيا على تكوين برنامج أمريكي بريطاني مشترك تحت اسم "البساط السحري" لتطوير القوات المسلحة السعودية كنتيجة للتغيرات الإقليمية التي حدثت مع الوجود المصري في اليمن بعد 1962ف، والذي شهد بعض مراحله غارات جوية مصرية على بعض القرى والمناطق الحدودية السعودية – اليمنية[1].

ومع بداية السبعينات صارت العلاقات الأمريكية السعودية أكثر شمولاً، كما أن أسس العلاقات العسكرية تغيّرت من نظم المنح، والمساعدات إلي المبيعات المدفوعة الثمن نظراً لتطور دخل السعودية من العائدات النفطية، وبعد الخروج البريطاني من منطقة الخليج في 1968ف حجر الزاوية في تغلغل النفوذ الأمريكي سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً في المملكة؛ وذلك لأن الانسحاب البريطاني سبب – من المنظور الأمريكي– نوعاً من الفراغ في المنطقة، الأمر الذي توجب شغله، ونظراً للدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في حماية المصالح الغربية الاقتصادية، والأمنية عبر أطراف الكرة الأرضية، ونظراً لأن منطقة الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية تمثل حجر الزاوية في المصالح الغربية الاقتصادية النفطية، فكان طبيعياً أن يحدث مزيد من الانغماس الأمريكي في شئون

---

[1] عمر عثمان سعيد الخلسي، العلاقات المصرية السعودية 1956-1973 ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1979ف)، ص213.

المنطقة، ومزيد من تكريس الهيمنة خاصة مع دول كإيران –في عهد الشاه– والمملكة العربية السعودية، وقد تطورت النظرة الأمريكية إلى المنطقة طوال السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات عبر رؤيتين إستراتيجيتين[1]:

– **الأولى** وتعرف باسم مبدأ نيكسون، والقاضي بتخلي الولايات المتحدة عن التدخل المباشر في مختلف المشكلات الدولية، وعن لعب دور الشرطي للمصالح الغربية، وفي سياق هذا المبدأ طور الأمريكيون نظرية الدعامتين، بمعنى أن حماية الخليج تقوم في الأساس على جهود كل من إيران الشاة والمملكة العربية السعودية، وأن الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية هو مدّهما بالأسلحة المتقدمة، وكذلك توفير الدعم السياسي لها للقيام بدور الحفاظ على المصالح الأمريكية وتحرير سياساتها داخل المنطقة.

– **الثانية** وهي معاكسة تماماً للرؤية الأولى، وقد نشأت بفعل انتصار الثورة الإيرانية، والدخول السوفيتي إلى أفغانستان، وتشير في إطارها العام إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي، والخليج العربي، ومتابعة الحصول على مزيد من التسهيلات، والقواعد العسكرية، لتكريس الهيمنة العسكرية، والتبعية السياسية، والاقتصادية، والعودة إلى لعب دور شرطي الغرب المدافع عن مصالحه الأمنية، والإستراتيجية، الاقتصادية.

وفي إطار هاتين الرؤيتين الإستراتيجيتين للولايات المتحدة، عرفت العلاقات الأمريكية السعودية تطوراً هاماً شمل مجالات عديدة، سياسية، واقتصادية وعسكرية، أصبحت المملكة العربية السعودية في ظل تلك التطورات منطقة ذات مصالح حيوية، وإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى اعتبارها أحد أهم عناصر الأمن القومي الأمريكي .[2]

---

[1] مايكل كلير، دم ونفط " أخطار ونتائج إعتماد أمريكا المتزايد على النفط، تعريب :هيثم جلال غانم، الطبعة الأولى،(القاهرة : دار الشرق للطباعة والنشر، 7()()2ف)، ص76.

[2] نفس المرجع السابق، ص84.

خلاصة:

سيذكر القرن العشرين بأنه عصر تكوين الدولة في العالم العربي، والسعودية جزء من هذا التاريخ الإقليمي، فالدولة السعودية الحديثة، نشأت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وفي حين أن البلاد أفلتت من حقبة السيطرة الاستعمارية المباشرة، فإن تدخل بريطانيا المتزايد في شؤون الخليج أثّر مع ذلك في عملية تكوين الدولة.

وفي الفترة الواقعة بين 1932ف و1953ف تمكن ابن سعود من التمتع بالعائدات الأولى التي دفعتها شركة "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا" مقابل امتيازها النفطي، وفي حين ظلت البنية التحتية للدولة متخلفة، فإن الفئة الحاكمة بدأت تبتعد عن باقي السكان بحكم سيطرتها على الموارد، واستئثارها بالمناصب السياسية الحساسة. واستمرت تلك الأوضاع حتى بعد وفاة ابن سعود، حيث ورثه نجله سعود رغم ظهور بعض الصراعات داخل الأسرة الحاكمة، فعمل الملوك السعوديون على بسط سيطرتهم ونفوذهم على كافة أراضي الجزيرة العربية، ومن أجل ضمان استمرارهم وبقاءهم عمدوا إلى إقامة علاقات قوية مع الدول الكبرى، مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتبطت السعودية بعلاقات قوية مع بريطانيا حصلت الأخيرة بموجبها، على حق امتياز التنقيب على النفط في الأراضي السعودية، مقابل توفير الحماية للأسرة الحاكمة داخلياً وخارجياً، ودعمها مالياً، ومع تراجع دور بريطانيا في منطقة الخليج، وظهور قوى دولية جديدة، تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية، أقامت السعودية علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، على اعتبار أنها الدولة صاحبة النفوذ في المنطقة، حيث قامت بملء الفراغ الذي سببه الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي، وبظهور النفط بكميات تجارية في السعودية، وتزايد الطلب الأمريكي على النفط من جهة، والاستثمارات الخارجية من جهة أخرى، والرغبة في لعب دور رئيسي في المنطقة، أصبحت السعودية منطقة مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي استدعى ضرورة إقامة علاقات سياسية، واقتصادية وعسكرية، لضمان تحقيق تلك المصالح، والدفاع عنها، وحمايتها.

الفصل الثاني

المصالح الأمريكية في علاقاتها بالمملكة ووسائل تحقيقها

الفصل الثاني

المصالح الأمريكية في علاقاتها بالمملكة ووسائل تحقيقها

تمهيد :

تمارس الولايات الأمريكية دوراً حاسماً، في التأثير في السياسة الدولية، بما يخدم مصالحها الحيوية، ويحقق أهدافها الإستراتيجية. وقد تعددت تلك المصالح والأهداف، واختلفت باختلاف المنطقة، أو البيئة المراد التأثير فيها.

ومن بين الوحدات الدولية تميزت المملكة العربية السعدية ومنطقة الخليج عموماً، لاحتوائها على مصالح حيوية، للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد تصدرت المصالح الاقتصادية أولويات تلك السياسة؛ لاحتوائها على عصب الاقتصاد الأمريكي المتمثل في النفط إلى جانب التبادل التجاري، والاستثمارات الخارجية الأمريكية، وتأتي المصالح العسكرية، والأمنية سواء فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي الدائم "القواعد الثابتة"، أو التواجد في المياه الإقليمية، والدولية، والموانئ، والمطارات السعودية، أو ربط المملكة بعدة معاهدات، واتفاقيات عسكرية لحماية منابع النفط، وتأمينها وضمان استمرار النظام الحاكم فيها، كما تأتي المصالح السياسية المتمثلة في فرض سياسات محددة على المملكة، من شأنها الحد من سيادتها، واستقلالها سواء فيما يتعلق بقراراتها في مجال السيادة الداخلية، أو فيما يتعلق بالقضايا المصيرية، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية – ولا تزال – العديد من الوسائل، والأساليب لتحقيق تلك المصالح نذكر منها:

1- الوسائل العسكرية والأمنية.

2- الوسائل الاقتصادية.

3- الوسائل السياسية.

كل ذلك لا يعني أنها لم تستخدم وسائل أخرى، فلقد استخدمت الدعاية، ولجأت إلى الأساليب التكنولوجية، وغيرها من الوسائل التي تصب كلها في خدمة مصالحها الحيوية، وبما يحقق لها الهيمنة، والاستحواذ على المملكة.

وتمشياً مع أهداف الدراسة، سيتم طرح الموضوع من خلال مبحثين:
يتناول **المبحث الأول**: المصالح والأهداف الأمريكية في علاقاتها بالمملكة.
بينما يتناول **المبحث الثاني**: الوسائل والأساليب الأمريكية.

المبحث الأول

المصالح والأهداف الأمريكية في علاقتها بالمملكة العربية السعودية

تمهيد :

تعد منطقة الخليج العربي عموماً، والمملكة العربية السعودية خصوصاً أكثر مناطق العالم أهمية؛ وذلك لعدة اعتبارات مهمة منها الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، والتي تتمثل في كونها المورد الأكبر للنفط سواء من حيث الإنتاج، أو الاحتياطي، علاوة على أهميتها الإستراتيجية المتمثلة في موقعها الجغرافي، لذلك فقد احتوت على مصالح متشابكة، ومتعارضة للقوى الكبرى في النظام الدولي، وأصبحت بؤرة تركيز ومحط أنظار، بل وغالباً مسرح نشاط هذه القوى، والتي جعلتها هدفاً من أهدافها.

وبخروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كدولة قوية في النظام العالمي، رأت في المملكة العربية السعودية منطقة حيوية تحتوي على مصالح حيوية، وطرحت بالتالي في سبيل تحقيق تلك المصالح أطراً مختلفة.

فقد عبر ترومان عن تلك الأهمية في أبريل 1946ف بقوله: " إن منطقة الخليج تعد منطقة اقتصادية، وإستراتيجية في آن واحد، ولكل دولة كبيرة، أو صغيرة مصالح شرعية في هذه المنطقة." [1]

كما عبر جورج سيسكو "مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط في زمن إدارة نيكسون في تقرير قدمه أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في صيف 1973ف عن حجم الاهتمام الأمريكي بالمنطقة قائلاً: :" إنها منطقة نمتلك فيها مصالح سياسية، وإستراتيجية، واقتصادية خطيرة جداً" [2]

ويكاد يكون هناك اتفاق بين غالبية الباحثين حول أن الاهتمام الأمريكي الاستراتيجي، والسياسي بالمملكة لم يحدث إلا بعد الحرب العالمية الثانية، رغم أن

---

[1] حسين علي عبد المحسن، أصول الإستراتيجية الكونية وتطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1970-1988)، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1988ف، ص130.

[2] مروان بحيري :"السياسة الأمريكية والشرق الأوسط :من ترومان إلى كيسنجر"، في :السياسة الأمريكية والعرب، تأليف غسان سلامة [وآخرون] ، الطبعة الثالثة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991ف)، ص49.

هذا الاهتمام قد بدأ في القرن التاسع عشر على شكل نشاطات تبشيرية، وتعليمية، وخيرية، واقتصادية شملت منطقة الخليج العربي عموماً. ويمكن بالتالي أن نخلص إلى مجموعة من العوامل لعبت دوراً مهماً في تحديد المصالح الأمريكية المتحدة في علاقاتها بالمملكة العربية السعودية وهي[1]:

1- الأهمية المتزايدة للمملكة بالنسبة لأمريكا من الناحيتين الاقتصادية، والإستراتيجية.

2- تصاعد الحرب الباردة، والصراع العالمي مع الاتحاد السوفيتي، والتركيز على الدور الذي قد تلعبه المملكة في خدمة المصالح الأمريكية اتجاه النفوذ السوفيتي.

3- اعتبار الولايات المتحدة زعيمة العالم الحر بعد بداية التدهور في موقف فرنسا وانجلترا ومن ثمّ محاولة ملئ الفراغ السياسي في المنطقة، والتركيز على السعودية كقاعدة يعتمد عليها في ملء هذا الفراغ.

أدت تلك العوامل وغيرها إلى تبلور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتنوعت الوسائل المستخدمة لتحقيق تلك المصالح، ويكاد يكون هناك إجماع بين معظم الباحثين حول المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية .

وستحاول هذه الدراسة في هذا المبحث تناول موضوع المصالح، والأهداف الأمريكية في علاقاتها بالمملكة العربية السعودية في العناصر الآتية:

أولاً: المصالح الاقتصادية: وترتبط بالثروة البترولية للمملكة العربية السعودية إلى جانب ذلك التبادل التجاري، والاستثمارات الخارجية والتي تعد أهم أوجه الهيمنة الأمريكية على المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المصالح العسكرية والأمنية: وتتمثل في الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في الأراضي، والأجواء، والمياه، والموانئ السعودية، إلى جانب القواعد

---

[1] جمال عبد الجواد، "المصالح الإستراتيجية في الوطن العربي"، في الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، تحرير : هالة سعودي، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996ف)، ص ص25-26، وأيضا: ممدوح محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996ف)، ص85، وأيضا: علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية 1945-1982ف، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989ف)، ص62.

العسكرية الدائمة والمعاهدات والاتفاقيات العسكرية التي تكرس الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة على المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: المصالح السياسية: ولتحقيق مصالحها السياسية، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض جملة من السياسات كان من شأنها الحد من سيادة المملكة، وتكريس الهيمنة السياسية عليها، وجعل المملكة تعتبر أن بقاءها، واستمرارها، وأمنها مرتبط بالوجود الأمريكي على أراضيها.

أولاً: المصالح الاقتصادية:

1- النفط:

يعتبر النفط أهم المصالح الأمريكية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي عموماً، فقد ظل النفط هاجساً مسيطراً على مجمل العلاقات الاقتصادية الأمريكية بالمملكة، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الأمريكية تسعى إلى تأمين تدفق النفط، وضبط أسعاره، والتحكم فيها، والسيطرة عليه من المصب إلى العائدات، وهو الحافز الأول لاهتمام الولايات المتحدة، خصوصاً بعد تضاؤل إنتاجها النفطي.[1]

وقد ارتبطت السياسة الأمريكية بالنفط في المملكة انطلاقاً من الدور الجوهري الذي قامت به شركاتها الكبرى في التنقيب عن النفط واستهلاكه، ومن هنا سعت واشنطن لأخذ مكان لها في المملكة العربية السعودية، واعتبر الاهتمام بالنفط في المملكة البداية الحقيقية لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بتبني سياسة خاصة اتجاه المملكة.

وقد نجحت الشركات الأمريكية في الحصول على جملة من الامتيازات لاستغلال البترول كان من ضمنها امتياز نفط المملكة العربية السعودية عام 1932ف لمدة 66 سنة[2].

---

[1] محمد النبرب، العلاقات الأمريكية السعودية، مرجع سبق ذكره ، ص63.

[2] محمد عبد العزيز ربيع ، صنع السياسة الأمريكية والعرب، (عمان : دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1990)، ص192 .

وباقتراب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي ازداد الاهتمام الأمريكي بالنفط في المملكة العربية السعودية إلى الحد الذي جعل الرئيس الأمريكي "روزفلت" يتجه ليقابل " الملك عبد العزيز آل سعود" معلناً عن بداية الاهتمام الحيوي بنفط المملكة. [1]

وقد أعلن الرئيس الأمريكي في 16 أبريل 1946ف عن الاهتمام الأمريكي بالنفط السعودي قائلاً:" المنطقة تحتوي ثروات طبيعية واسعة فهي تقع عبر منطقة ذات أهمية اقتصادية، وإستراتيجية كبيرة مليئة بالدول غير القادرة على الدفاع عن نفسها".[2]

وحتى تُعرف فائدة النفط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يتطلب ذلك أن نعرف أولاً نسبة الإنتاج، والاحتياطي الموجود لدى المملكة العربية السعودية، وثانياً معرفة الاحتياجات النفطية لأمريكا من النفط "الواردات".

يشكل احتياطي النفط في المملكة العربية السعودية (نحو 24.6%) ويقدر بـ262.8 مليار برميل من جملة الاحتياطي العالمي لعام 2001ف، ولاشك أن هذا الاحتياطي النفطي قد جعل المملكة من أكثر الدول الخليجية إنتاجاً، وتصديراً للنفط.[3]

ويبلغ حجم الإنتاج النفطي للمملكة العربية السعودية 8.8 مليون برميل في اليوم أي (11.6% من الإنتاج العالي).[4]

ويتمتع النفط السعودي بالإضافة إلى ميزة وفرة الاحتياطي، والإنتاج بمميزات تجعله يتفوق على باقي المنتج من الدول الأخرى، فهو يتمتع بمميزات مزدوجة، وهي طاقة إنتاج مرتفعة على المدى الطويل مع القدرة على زيادة نسبة

---

(1) أحمد يوسف أحمد ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، (القاهرة : دار المستقبل العربي، 1985ف) ، ص119 .

(2) غازي ربايعة، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط 1967-1987، (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع، 1990) ص23.

(3) حسن أبو طالب [وآخرون]، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003 ، (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام، 2003ف)، ص123.

(4) خليل العناني، "دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية " السياسة الدولية، العدد 151، (يناير: 2003ف)، ص34.

الإنتاج بنسبة كبيرة، وتمتلك أيضاً المملكة العربية السعودية مزايا نسبية في الإنتاج والتسعير.[1]

وبالإضافة إلى ذلك تتمتع بمزايا نسبية أخرى هي:[2]

أ/ انخفاض تكاليف إنتاج البترول السعودي بسبب ارتفاع معدلات الإنتاج، وقلة العمق للآبار، وانخفاض النفقات في البحث.

ب/ انخفاض الأسعار المعلنة للبترول السعودي بالمقارنة بأسعار بترول الكاريبي وغيره.

ج/ ميزة النوعية؛ إذ أن المملكة العربية السعودية تنتج خامات خفيفة، ومتوسطة، وثقيلة. وهذه الأنواع تتناسب مع الأسواق المختلفة.

كل هذه المميزات تجعل من نفط المملكة العربية السعودية يكتسب أهمية نسبية كبيرة كمصدر للطاقة تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتتأثر به الأسواق العالمية للنفط، من هنا تسعى إلى ضمان تدفقه، واستقرار أسعاره بمستوى يناسب الولايات المتحدة الأمريكية، وتزداد أهمية النفط إذا نظرنا إلى استهلاك الولايات المتحدة لهذا النفط، فقد ازداد الطلب الأمريكي على نفط المملكة زيادة كبيرة مع مرور الوقت بالرغم من استحداث مصادر بديلة للطاقة، فحتى أواخر الستينات كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسد احتياجها من النفط من الإنتاج المحلي (بنسبة 80%)، وتستورد نسبة 20% الباقية، ولكن هذه النسبة تغيرت بالتدريج، فقد ازدادت في أواخر عام 1977ف لتصل إلى 40% من المستهلك محلياً بينما وفر النفط المستورد 42% من الاحتياجات النفطية للولايات المتحدة، وتصاعد في عام 1997ف ليصل إلى 34 % من المستهلك محلياً كما وفر النفط المستورد 84 % احتلت المملكة ما نسبته 18% من احتياجات أمريكا النفطية [3].

---

[1] حمد عبدالعزيز الكواري ، جدل المعارك والتسويات : الحرب الخليجية الأولى ومجلس الأمن ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1989ف)، ص153.

[2] ممدوح محمود مصطفى منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره، ص57.

[3] مايكل كلير ، تعريب: هيثم ميلاد غانم، دم ونفط أخطار وتناقج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط، مرجع سبق ذكره ، ص55.

ومع تزايد نسبة الاعتماد الأمريكي على نفط المملكة العربية السعودية، ظهرت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة ضمان تدفق هذا النفط وعدم انقطاعه عنها، حتى أصبح هذا التدفق مصلحة، وهدفاً حيوياً بسبب ارتباط نمو الاقتصاد الأمريكي بذلك النفط.

كما سبق أن توقعت خطة الطاقات للسنوات 1990اف-2010ف والتي قدمها الرئيس الأمريكي جورج بوش في فبراير 1991اف، أن ميل معدل الاعتماد على النفط في الولايات المتحدة إلى 60% عام 2000ف. [1]

ومن هنا نفهم الاهتمام الأمريكي بنفط المملكة، واعتباره أحد المقومات الحيوية للأمن القومي الأمريكي، فبالرغم من أن نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط تقل عن الدول الأوروبية إلا أن اهتمامها بتأمينه أكثر، ويفسر هذا بأنها تريد التحكم في اقتصاديات البلدان الصناعية من خلال تأمينها للنفط، والذي يدفعها إلى دخول الحروب من أجل ذلك.

وللتأكيد على أهمية تدفق بترول المملكة للولايات المتحدة الأمريكية، فإننا نعود إلى ما جاء في أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي، والذي ورد فيه: " إن حرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحده لمدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 مليار دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2%، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم، ولعل ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة من دول العالم تعادل المملكة العربية السعودية من حيث الأهمية الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة."[2]

---

[1] جمال مصطفى عبد الله سلطان ، الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2002)، ص ص53-54.

[2] ممدوح محمود مصطفى منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص79.

ويفهم مما سبق أن أهمية نفط المملكة العربية السعودية تزداد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مع مرور الزمن ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب هي:[1]

1- إن النفط سيبقى وسيظل يحتل في المستقبل (وليكن حتى عام 2020ف) أعلى مرتبة في مصادر الطاقة، وستظل جميع البدائل الأخرى غالية الثمن، وسيستغرق إنتاجها بسعر اقتصادي وقتاً طويلاً.

2- انخفاض معدل الإنتاج الأمريكي من النفط والذي يعود إلى سببين هما:

أ/ جفاف بعض الآبار النفطية.

ب/ رغبة الولايات المتحدة في عدم استنفاذ الاحتياطي النفطي الإستراتيجي والاعتماد على النفط المستورد.

3- تقليص كندا وفنزويلا وبقية الدول المنتجة للنفط من صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة حفاظاً على ثرواتها الطبيعية.

4- انخفاض صادرات الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، والصين نتيجة زيادة الاستهلاك الداخلي، وتناقص معدلات الإنتاج.

ويعتقد الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية في نظرتها إلى أهمية النفط السعودي تحسب حساب الكميات المتزايدة التي تستوردها، وتفكر في احتياجاتها من المملكة العربية السعودية في المستقبل، وبالإضافة إلى ذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية تسعى من خلال نظرتها إلى نفط المملكة، وسياساتها اتجاهه، وضرورة التحكم في أسعاره على أساس أنها تستخدمه وسيلة للسيطرة على القوى الدولية الأخرى مثل الدول الأوروبية، واليابان؛ لأن البترول هو عماد اقتصاد تلك الدول.

فالولايات المتحدة تسعى إلى الهيمنة على منابع النفط لإدارة المنافسة الاقتصادية حيال أوروبا واليابان، وللتدليل على ذلك يأتي قول "أوين رستو" عضو

---

[1] أسامه الغزالي حرب ، "الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الخليج العربي ، مصالح ثابتة وسياسات متغيره" ، في السياسة الأمريكية والعرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص243-244 ، وأيضاً: زهير شكر، السياسة الأمريكية اتجاه الخليج العربي، "مبدأ كارتر" ، (بيروت: معهد الاتحاد العربي، 1982) ، ص ص20-23، وأيضاً: ممدوح محمود مصطفى منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 56-57.

مجلس الشيوخ الأمريكي وعضو لجنة الشئون الخارجية: " إن من يقبض على صمام البترول في الشرق الأوسط يستطيع أن يتحكم في أوروبا".[1]

وإذا كان مبدأ الاحتواء قد مكنها من قيادة العالم الغربي بدون تحد مؤثر " أثناء الحرب الباردة " فانتهاء الحرب الباردة، وتدهور القوة الاقتصادية الأمريكية تفرض عليها تعزيز دورها، وبقاء قيادتها للعالم، والولايات المتحدة تدرك أن القوة الاقتصادية في العالم تكمن في سيطرتها على مصادر الطاقة، والتي يشكل النفط عمادها.[2]

ويقول في ذلك "تشاس فريمان" السفير الأمريكي السابق في السعودية خلال فترة رئاسة "جورج بوش الأب" : " تعتقد الإدارة الأمريكية من أجل الوصول إلى مصادر الطاقة يجب أن تكون لها السيطرة عليها، والفكرة السائدة في الإدارة الآن هو أن انتهاء الحرب الباردة قد هيأ الظروف التي تمكن الولايات المتحدة من فرض إرادتها على العالم، وجعل القدرة على رسم مسارات الأحداث عن طريق أعمال قوتها وأنها مكلفة بتنفيذ هذا الأمر وهذه هي أيديولوجيتها." [3]

وقد وضعت إدارة بوش تصوراً لتحكم في منطقة الخليج بشكل عام، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، وتمّ تحديد مدة زمنية تستغرق عشرة سنوات لغرض استكمال السيطرة على هذه المنطقة ففي يونيو 1990ف وقد قدم أحد خبراء الإستراتيجية الأمريكية دراسته حيال هذه المنطقة أكد فيها: " إن النظام الدولي الجديد، وما تتجه إليه أوروبا من تحقيق وحدة اقتصادية شاملة، وما يتجه إليه الاتحاد السوفيتي من إعادة النظر في أيديولوجيته، وسياسته، وكذلك بوادر التعاون الاقتصادي مع الدول الأوروبية، وكل القوى الاقتصادية الأخرى، فانشغال الاتحاد السوفيتي أيضاً بإعادة بناء أوضاعه يجعلنا نفكر في مفهوم جديد للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة فنحن أمام حقب عالمية جديدة، وأمام نظام

---

[1] نفس المرجع السابق، ص59 .

[2] خالد محمد خالد، "المنظمات الدولية والنظام الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، (ابريل: 1994ف)، ص120.

[3] رابرت درايفوس ،"المشروع الأمريكي للسيطرة على النفط" ، مختارات إيرانية ، العدد 36 ، (يوليو : 2003ف)، ص75.

دولي متغير سيسيطر فيه المفهوم الاقتصادي، والقوة الاقتصادية على ما عداها من المفاهيم العسكرية." [1]

فالنفط ظلّ مصلحة أمريكية في علاقاتها الخارجية اتجاه المملكة، ولم يتأثر بتغيير الرؤساء الأمريكيين، لذلك فإن أي خطر، أو تهديد للنفط، وتدفقه، ستستخدم الولايات المتحدة جميع الوسائل لإزالته حتى بالقوة العسكرية من قبلها.

2- التبادل التجاري:

تشكل المملكة العربية السعودية مجالاً مهماً للتجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنه طبقاً لإحصاءات سنة 2002ف فإن حجم التبادل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة العربية السعودية يشكل 28.7% من إجمالي التجارة الخارجية لأمريكا، بينما كانت النسبة حسب إحصاءات سنة 1994ف حوالي 11.5% عن إجمالي التجارة.[2]

وتشكل السوق السعودية مجالاً واسعاً للصادرات الأمريكية، بينما تكاد تنحصر الصادرات السعودية للولايات المتحدة الأمريكية في تصدير النفط، وتعتبر المملكة أهم شريك تجاري بين الدول الخليجية للولايات المتحدة الأمريكية إذ أنها تشكل بمفردها 73.3% من الوردات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية، وتعكس هذه الشراكة مدى الهيمنة الأمريكية، والتبعية السعودية للأسواق الأمريكية.[3]

3- المصالح الاستثمارية:

يعتبر النشاط الاستثماري أحد الجوانب المهمة للنشاط الاقتصادي سواء بالنسبة للدول التي تقوم، أو التي تستقبل الاستثمارات، فالمملكة العربية السعودية بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لتحقيق معدلات النمو المطلوب، وبدون

---

[1] جمال مصطفى عبد الله سلطان ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص ص145-146 .

[2] محمد السيد سليم، " المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية"، في الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص129.

[3] المرجع السابق، ص130.

الاستثمارات الأمريكية في ميدان النفط، والغاز الطبيعي لم يكن ليمكن استخراج هذين الموردين، بل ومن الثابت تاريخياً أن الشركات الأمريكية المعروفة باسم "الأخوات السبع" هي التي قامت بالعمل الرئيسي للتنقيب عن النفط في السعودية، كما أن للمملكة فوائض دولارية بترولية، تسعى إلى استثمارها في الخارج وتنويع ميادين هذه الاستثمارات، ومن ثمّ فإن الولايات المتحدة مصالح استثمارية مع السعودية ذات شقين: الاستثمارات الأمريكية في السعودية، والاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة.

أ – الاستثمارات الأمريكية في السعودية:

يقدر أحد المصادر الإحصائية الأمريكية أن الاستثمارات الأمريكية المباشرة تتركز في السعودية وأن تلك الاستثمارات تبلغ 4.9 مليار دولار، سنة 2000، وتشكل تلك الاستثمارات 55.2% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج سنة 2002.[1]

وتتركز معظم الاستثمارات الأمريكية في القطاع الاستخراجي، وبالذات التنقيب عن النفط واستخراجه، وتشكل هذه النسبة حوالي 80% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في المملكة وتعكس هذه النسبة مدى الاستحواذ الأمريكي على هذه القطاع الحيوي، ودرجة الهيمنة عليه، حتى أصبحت الولايات المتحدة المستثمر الوحيد في المملكة لقطاع البترول، أما النسبة الباقية فتتجه إلى قطاعات الصناعات الميكانيكية والمنسوجات والصناعات الكهربائية.

ب- الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة :

تشير المصادر الأمريكية إلى أن الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 420 مليار دولار سنة 2002ف.[2]

---

[1] مارتن إنديك، أولويات السياسة الأمريكية في الخليج "التحديات والخيارات، في : المصالح الدولية في منطقة الخليج ، الطبعة الأولى ، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006)، ص ص130-131.

[2] نواف عبيد ، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، الطبعة الأولى (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص252.

إن تدفق الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل مصلحة أمريكية، فهذه الاستثمارات تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الأمريكي، وسد الثغرات الاقتصادية، وتغطية العجوزات المالية، كما أن تلك الاستثمارات تمثل اقتطاعاً من الموارد المتاحة للتنمية في المملكة وأن المصلحة السعودية تكمن في توجيه تلك الاستثمارات نحو الدول العربية ذات الحاجة إلى الاستثمارات، كذلك فإن تلك الاستثمارات ليست بمأمن من التجميد والمصادرة إذا دعت الحاجة إلى ذلك كما حدث للاستثمارات الإيرانية، والعراقية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: المصالح العسكرية والأمنية:

إن الوجود العسكري الخارجي في أية منطقة يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية ذات الدلالة على وجود مصالح حيوية شديدة الأهمية للأطراف التي تتبعها القوات العاملة في الإقليم المعني، خاصة تلك الدول التي تتمركز قواتها في "قواعد ثابتة" به، فالدول لا تقوم بنشر قواتها خارج أراضيها، أو تتدخل عسكرياً، إلا في حالة وجود تهديدات محتملة أو قائمة لمصالح تقتضي الدفاع عنها بتلك الوسيلة "العسكرية".

وبتحليل المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية والتي سبق ذكرها نجد أنه[1]:

1- يمثل "البترول" المصلحة الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج خاصة المملكة العربية السعودية بفعل مركزية "الطاقة" في إدارة عجلة الاقتصاد الأمريكي، وتزايد الطلب عليه، وفي ظل اعتماد كبير " يقترب من نسبة ثلثي الاستهلاك في الولايات المتحدة " على الخارج في تلبية الاحتياجات البترولية، خاصة بترول المملكة العربية السعودية حيث تحتل المملكة أكبر

---

[1] هيفاء عبد العزيز الربيعي، غزاة في الخليج "الغزو الهولندي للخليج العربي والمقاومة العربية ، (بغداد : منشورات دار الكتب للطباعة والنشر، 1998ف)، ص46، وأيضاً: درية شفيق بسيوني، الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 41 (بيروت: منشورات معهد الاتحاد العربي، 1992ف) ، ص95.

منتج ومصدر للبترول في العالم – المركز الأول من حيث الاحتياطيات بواقع 25.5% من الاحتياطي العالمي.

2- إن حماية "الدول الحليفة" في المنطقة يمثل الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، ويركز بعض الباحثين على إسرائيل تحديداً، باعتبارها الحليف الأول للولايات المتحدة في المنطقة، وهناك بالفعل التزام أمريكي معلن بالحفاظ على أمن إسرائيل، إلى جانب ذلك هناك التزامات دفاعية أمريكية معلنه "موازية" ترتبط بأمن دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية، وهو ما يفسر إلى حد كبير حرب الخليج الثانية عام 1991ف، كما أنه يمثل عنصراً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إيران.

3- إن وزن "المصالح الأمنية" المتعلقة بأشكال محددة من التهديدات الإقليمية، أو الداخلية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، والمتعلقة بواقع المنطقة، أو التي تنبع من وجهة النظر السائدة داخل المملكة، قد تصاعد بمستويات حادة خلال السنوات الأخيرة، خاصة ما يتعلق بالإرهاب، فقد كان الإرهاب يمثل مشكلة دائمة في المنطقة ككل، والمملكة خاصة، أيًا كانت تعريفاته، إلا أن هجمات 11 سبتمبر 2001ف التي شنتها عناصر القاعدة ضد الأراضي الأمريكية قد أحدثت تحولاً جوهرياً في سياسة الولايات المتحدة الدفاعية باتجاه التركيز على ما سمته "الحرب ضد الإرهاب" تلا ذلك التركيز على السعودية باعتبارها مركز إفراز "العمليات الإرهابية" على النحو الذي دفع إلى ظهور سياسات تدخليه شديدة الوطأة في شؤون المملكة.

إن الوجود العسكري للولايات المتحدة في منطقة الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة، كان ولا يزال يمثل أحد الملامح الأساسية التي تشكل واقع المنطقة، كعنصر فاعل من عناصر المعادلات الإستراتيجية الحاكمة لتفاعلاتها، وقد استند عملياً – من الناحية العسكرية– على عدة أسس من أهمها[1]:

---

[1] نواف عبيد، ، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره، ص253 ، أيضاً : جمال مصطفى عبدالله سلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص183-184.

1- وجود قواعد، وتسهيلات عسكرية مكثفة للولايات المتحدة الأمريكية داخل حول النطاق الجغرافي للمملكة العربية السعودية.

2- تواجد، وتحركات مكثفة لوحدات عسكرية بحرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في المياه الدولة لمنطقة الخليج، والمملكة على وجه الخصوص.

3- ارتباطات دفاعية متطورة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، تضمنت في بعض الأحوال تحالفات إستراتيجية.

ومنذ بداية التسعينيات -على الأقل- أصبحت القوات الأمريكية تمثل مركز الثقل العسكري الخارجي في منطقة الخليج، مع محدودية حجم، وتسليح، وانتشار القوات البريطانية المتحالفة تقليدياً مع الولايات المتحدة.

كما تتمتع القوات الأمريكية فعلياً بشبكة واسعة من التسهيلات العسكرية التي تتيح لها التواجد، أو التحرك "بشكل ما" في أراضي، وأجواء، ومياه المملكة العربية السعودية كاملة تقريباً، كما تشمل تلك التسهيلات على عدد كبير نسبياً من القواعد العسكرية، فقد كانت " التسهيلات العسكرية"، المحدودة هي التي تمثل الشكل الرئيسي للوجود العسكري الأمريكي في المملكة حتى عام 1991ف، إذ لم تكن هناك قواعد عسكرية على غرار القواعد الأمريكية في (ألمانيا، وإيطاليا، واليابان)، بحيث كان على وزارة الدفاع الأمريكية خلال أزمة الخليج الثانية 1990ف، أن تعمل بكل طاقات النقل الإستراتيجية المتاحة لها عسكرياً، ومدنياً، لمدة ستة شهور؛ لكي تتمكن من نقل حوالي 370 ألف جندي إلى الخليج، في إطار ما عرف وقتها باسم عملية درع الصحراء، وهو ما لم تعد في حاجة إليه في المرحلة الحالية.[1]

وفي هذا الإطار، يمكن رصد أهم مواقع انتشار التسهيلات العسكرية الأمريكية في المملكة، كما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية، وصولاً إلى الفترة الراهنة، مع بعض التعديلات التي لحقت بانتشارها في الفترة الأخيرة، فقد منحت المملكة كافة التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تمثل أقوى

---

[1] وليم كوانت، ماذا بعد عاصفة حرب الخليج رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992ف)، ص76.

مواقع وجود للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي منذ عام 1990ف، فهناك تسهيلات عسكرية مختلفة لعناصر متعددة من القوات الأمريكية في الدمام، والهفوف، والخبر، وتبوك، وينبع وقاعدة الملك عبد العزيز بالظهران، وقاعدة الملك فهد البحرية بجدة، وقاعدة الملك خالد الجوية بأبها، وقاعدة الرياض العسكرية، وقاعدة الطائف العسكرية، لكن قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض كانت أقوى مواقع الوجود العسكري الأمريكي في السعودية، حيث يوجد بها حوالي 5100 جندي أمريكي، وتضم قيادة القوات الجوية الأمريكية في الخليج، التي نقلت بعض عناصرها إلى قطر، يضاف إليها 42 مقاتلة إف 15 وإف16 وإف117[1].

ثالثاً: المصالح السياسية:

ساهمت الأهمية السياسية للمملكة العربية السعودية، بشكل فعال في بلورة المصالح السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، كونها تمثل بالنسبة للولايات المتحدة، أهمية إستراتيجية، وسياسية، واقتصادية، وأمنية. وإزاء ذلك تظل الولايات المتحدة تتطلع إلى الكيفية، والدور الذي ستلعبه في المنطقة ككل، والمملكة بصفة خاصة، كما أنها تتطلع إلى الكيفية التي من خلالها تستطيع الحصول على تعاون أفضل مع المملكة؛ لتحقيق مصالحها.

ولقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة المساندة، والدعم، والحماية للنظم الحليفة، والموالية في المنطقة، وعلى رأسها النظام السعودي، وتتضح هذه السياسة فيما قامت به إبان حرب الخليج الثانية 1991ف حيث لم تتردد في استخدام القوة العسكرية مادامت مصالحها الحيوية في خطر.

---

[1] أندرو باسيفيتش ، الإمبراطورية الأمريكية – حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية ، الطبعة الأولى ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2004) ، ص97.

وفي هذا السياق يمكن أن نحدد المصالح السياسية للولايات المتحدة الأمريكية في المملكة في النقاط الآتية:[1]

1- دعم الأمن، والاستقرار في المملكة العربية السعودية، ومساندة نظام الحكم فيها، ودعمها من خلال تشجيع الجهود الإقليمية لخدمة المصالح الأمريكية. ويؤكد جوزيف سيسكو أن استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لطلب المشورة، والسلاح، والخدمات من قبل دول المنطقة لكي تلبي هذه مستلزمات الدفاع، والأمن الداخلي التي تحتاجها تلك الدول، وكذلك استجابتنا لكل قضية تتصل بصفقات السلاح، والمعدات، والخدمات من خلال التعاون مع كل قضية على حدة.

هذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية تتجه دائماً للفصل بين المشاكل، أو تجزئة المشكلة الواحدة لكي يسهل عليها التحرك لمعالجة أوضاع أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الجانب يعني الحفاظ على النظم السياسية الموالية لذلك فقد ركزت انتباهها على السعودية، وزودتها بالمساعدات العسكرية، والاستشارية.

2- ضمان الحصول على إمدادات النفط، وبكميات كافية لسد احتياجاتها، وبأسعار معقولة "بالنسبة لها"، وبهذا ترى الولايات المتحدة أن ضمان حصولها على الإمدادات النفطية يتحدد في معالجة التهديدات الخارجية للمملكة، أو من داخل المملكة نفسها، ومنع أي قوة معادية من التغلغل فيها، وكذلك معالجة حالات عدم الاستقرار، والتوتر الداخلي، التي تؤدي إلى انقطاعه.

3- إلى جانب ذلك فإن المملكة العربية السعودية لعبت دوراً مهماً بتأثيرها في تبرير التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال إعطائه الغطاء العربي بتأثير على قرارات جامعة الدول العربية بما يخدم مصالح الولايات المتحدة، وهذا ظهر واضحاً في قمة القاهرة، والتي منحت التدخل الأمريكي لضرب القوات العراقية

---

[1] كاظم هاشم نعمة، التغيير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي، دراسة منشورة ، مجلة المستقبل العربي، العدد 195، ص32، أيضاً: عاطف الغمري ، تحول في النظرة الإستراتيجية الأمريكية لظاهرة الإرهاب الدولي، صحيفة الأهرام، 1996/5/5ف، ص7، أيضاً: إبراهيم على إبراهيم، السياسة الأمريكية في الخليج (1980ف-1996ف)، رسالة ماجستير ، (القاهرة : معهد الدراسات العربية، 1993ف)، ص82، أيضاً: ياسين سويد، الوجود العسكري في الخليج واقع وخيارات، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004ف)، ص65.

في أزمة الخليج الثانية الشرعية، أما على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي فقد أثرت المملكة في قرارات قمة الرياض في ذات الشأن، كما قدمت الدعم الكامل للقوات الأمريكية في هجماتها على أفغانستان، والعراق فيما بات يعرف بـ" الحرب على الإرهاب" بعد أحداث ١١ سبتمبر 2001ف.

المبحث الثاني

الوسائل والأساليب الأمريكية

تمهيد :

منذ عقد التسعينيات، أصبح التواجد الأمريكي في منطقة الخليج عموماً والمملكة العربية السعودية خاصة، السمة البارزة في الإستراتيجية الأمريكية، من خلال استخدام جملة من الوسائل الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والأمنية بهدف الهيمنة، والاستحواذ على المنطقة، والتي أثرت، وبشكل فعلي على المملكة العربية السعودية، وهيأت الظروف أمام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سيطرتها الكاملة عليها من خلال وجودها العسكري، وأصبح أمن المملكة، ومصيرها، ومستقبلها قضايا خارجية خاضعة للسيطرة الأمريكية، بذلك أصبحت الموجه لسياسات المملكة، وترتيباتها الأمنية، وتقييم مستويات الحظر، والتحكم بمصادر التهديد في المملكة. وستحاول هذه الدراسة في هذا المبحث أن تتناول هذا الموضوع في العناصر الآتية:

أولاً – الوسائل العسكرية والأمنية.

ثانياً – الوسائل الاقتصادية.

ثالثاً- الوسائل السياسية.

أولاً – الوسائل العسكرية والأمنية:

أصبح التواجد الأمريكي بشقيه الأمني، والعسكري، منذ مطلع عقد التسعينيات أكثر الوسائل الأمريكية وضوحاً، وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية، على أثر وجودها العسكري في المنطقة عموماً، والمملكة العربية السعودية خاصة إلى قوة من القوى الرئيسية في المنطقة، تحدد الأولويات وتتحكم في الترتيبات الأمنية، والعسكرية، وتضع السياسات اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار، للحفاظ على مصالحها في المملكة.

فالولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ دخولها الأراضي السعودية بحجة تحرير الكويت، تبدو حريصة كل الحرص على القيام بدورها، في توفير الحماية المطلوبة

للمملكة العربية السعودية، وردع التهديدات الإقليمية، من خلال احتفاظها بقوة عسكرية فيها، مستعدة للتعامل مع كل الاحتمالات ، وعلى أسوا الظروف.[1]

وهكذا أصبحت المملكة العربية السعودية، مسرحاً لتجمع ضخم من القوات العسكرية بتشكيلاتها المختلفة، فحجم الحشد العسكري في المملكة، يفوق أي هدف، مما دعا بعض المحللين العسكريين إلى القول بأن هيكل النظام العالمي خلال التسعينيات، تحدد في منطقة الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة.

كما أصبح الوجود العسكري من الخيارات الإستراتيجية، في التعامل مع المنطقة ، وخاصة العراق وإيران ، أو أية قوة مهددة أخرى في المنطقة، مما جعل المملكة تحت الهيمنة العسكرية الأمريكية.

وخلال عقد التسعينيات فرضت الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً جديداً للأمن في المملكة، وفق مصالحها، ورؤيتها الخاصة، ومن أجل حماية مصالحها المرتبطة بسلامة إمدادات النفط، تحت ذريعة أن المملكة العربية السعودية، ومنذ الغزو العراقي للكويت، غير قادرة على حماية نفسها ضد التهديدات الإقليمية، وبهذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة مسيطرة على المنطقة، قادرة على ردع أي تهديدات إقليمية، من فرض بعض الترتيبات الأمنية، على المملكة، ووضع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الأمن، وتقييم مستويات الخطر، والتحكم بمصادره وطرق مواجهته.[2]

كما تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تربط مصير وأمن المملكة بالنظام العالمي الجديد، تحت هيمنة القطب الواحد، وأن مثل هذا الارتباط كفيل بإخضاع المملكة، للهيمنة الأمريكية على مختلف المستويات، من خلال وجودها الدائم تحت ذريعة الأمن والاستقرار، والتي ترتبط أهدافه بالمحصلة النهائية بالمنظور الأمريكي.[3]

---

[1] إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، الطبعة الأولى، (القاهرة: منشورات مؤسسة الشراع العربي، 1996ف)، ص217.

[2] علي بن ضميخ المري، مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحولات المستقبل، (القاهرة: منشورات مدبولي الصغير، 2003ف)، ص46.

[3] نفس المرجع السابق، ص135.

فالأمن بقدر ما يعني سلامة الدولة، من الأخطار الخارجية، والداخلية – فإنه في المملكة العربية السعودية– جاء معكوساً بسبب ارتباط هذا الأمن بالقوى الأجنبية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أحكمت قبضتها بذريعة الأمن على المملكة بأكملها، عبر تأسيسها القواعد الدائمة، وتكثيف وجودها البحري، وربط المملكة باتفاقيات أمنية طويلة الأجل، تتولى الولايات المتحدة عبر هذه الاتفاقيات، مهمة تأمين حقيقة الأمن، ودفع المملكة وباقي دول الخليج إلى سباق تسلح، تحت ذرائع استمرار التهديد الإيراني والعراقي لهذه الدول.[1]

ونستخلص مما سبق، أن حقيقة الأمن في المملكة العربية السعودية، خرجت من الإقليمية إلى العالمية، بسبب حجم ارتباطها المحلي، المتزايد بالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التنسيق، والتحالف الإستراتيجي مع المملكة العربية السعودية عبر اتفاقيات الهيمنة، والتبعية الأمنية، فالولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال وجودها في المملكة فرضت نظاماً أمنياً جديداً يقوم على إعطاء الولايات المتحدة دوراً محورياً في تحقيقه من خلال وجودها العسكري، ويعمق التبعية الأمنية للولايات المتحدة، من خلال تقليص الدور الإقليمي، وربط هذا الأمن بالأمن العالمي، وإعطاء الأولوية للبعد الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد شكل الوجود العسكري الأمريكي في المملكة نقطة تحول حاسمة في تحقيق الهيمنة العسكرية الأمريكية الكاملة على المملكة، والتحكم في مجريات الأحداث فيها من خلال إعطاء الأولوية للقوة العسكرية لمواجهة أي تهديد لنفوذها، ومصالحها في المملكة، وهذا ظهر واضحاً خلال أزمة الخليج الثانية في التعامل مع أحداثها من خلال القوة العسكرية، والتي شكلت خلال عقد التسعينيات، أفضل الخيارات الأمريكية في التعامل مع بعض دول المنطقة، وخاصة العراق.

فالوجود العسكري الأمريكي، يمثل مركز الثقل العسكري في المملكة، والذي يتمتع بشبكة واسعة من التسهيلات، التي تتيح له الحضور والتحرك بفاعلية، في أراضي، وأجواء، ومياه المملكة العربية السعودية، مما يعني أن المملكة

---

[1] سعد ناجي جواد، منعم صاحي العمار، الخليج العربي في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 125، (القاهرة : منشورة مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 1996ف)، ص28.

أصبحت بكل تضاريسها، وأحوالها الجوية، وكل تحركاتها تحت رحمة القوات العسكرية الأمريكية، من خلال نقل المعلومات أولاً بأول إلى القيادات المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية، والقيادات المركزية للقوات الأمريكية في المنطقة.

كما أطلقت الولايات المتحدة قمراً صناعياً، من طراز KH-12 فوق المملكة؛ لمتابعة الموقف داخلها بدقة كاملة، وعلى مدار أربعة وعشرين ساعة، حتى تتوفر لديها معلومات كاملة، في حالة استنفاد وسائل الحل السلمي، واللجوء للخيار العسكري.[1].

وقد أكد الأميرال الأمريكي "كارليل تروست" للكونغرس الأمريكي في أوائل التسعينيات "على أن الموضوع الدفاعي الأساسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل المنظور هو الحفاظ على قوة حربية في المنطقة قادرة على الدفاع عن مصالحنا، ومصالح حلفائنا، من تهديدات إقليمية محتملة." [2]

وعلى الرغم من أن الوجود العسكري الأمريكي في المملكة جاء وفق اتفاقيات عسكرية معها، إلا أنه ترك آثاراً سلبية على المملكة، لما يعنيه هذا الوجود من استنزاف لموارد المملكة، وظهور القوات الأمريكية له آثار ثقافية، وسياسية، وأمنية عديدة تحمل نوعاً من العداء، والتوجس إزاء القوة العسكرية الأمريكية، وهذا ظهر واضحاً من خلال تفجيرات الخبر في يوليو 1996ف، وتفجيرات الرياض.[3]

إضافة إلى ذلك: إن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في المملكة العربية السعودية تستخدم التوترات الإقليمية للحفاظ على بقائها، وربط وجودها بسياسة الهيملة العسكرية، والتي تقوم على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي، وبهذا اعترفت وزارة الدفاع الأمريكي عام 1992ف. أن الهجوم العسكري على العراق كان الهدف منه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة؛ لتأسيس سلطة

---

[1] جلال عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، الطبعة الأولى، (القاهرة: منشورات المكتب العربي للمعارف، 1990ف)، ص151.

[2] محمد الأطرش، "أزمة الخليج ودور السياسة الأمريكية اتجاهها"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت : منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 1992ف)، ص27.

[3] فتحي العفيفي، الخليج العربي "النزاعات السياسية وحروب التغير الاستراتيجي" ، الطبعة الأولى، (القاهرة : منشورات مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 2003ف)، ص201.

أمريكية عليها، وعلى نفطها، وليس من أجل استعادة السيادة الكويتية كما يعتقد البعض.[1]

وقد أوضحت بعض الدراسات أن التكاليف المادية الناتجة من وجود القوات الأمريكية على أرض المملكة، بموجب معاهدات أمنية تؤثر في الأوضاع الاقتصادية، لا للمملكة فحسب بل لبعض الدول العربية المعتمدة في اقتصادها إلى حد كبير على المملكة العربية السعودية، كما أدى هذا الوجود إلى بروز اتجاهات عديدة رافضة له عبّر بعضها باستخدام العنف "تفجيرات الرياض والخبر"، وعبّر بعضها الآخر من خلال وسائل الإعلام المختلفة الرافضة لهذا الوجود العسكري، والتي تطالب برحيل القوات الأمريكية عن المملكة، وهذا ترتب عليه اهتزاز صورة النظام الحاكم الموالي للولايات المتحدة الأمريكية أمام واشنطن، كما أدى إلى تدهور الوضع الأمني الداخلي بالمملكة.

ومما سبق يتضح أن السياسة الأمريكية اتجاه المملكة، هي سياسة الاستفراد عن طريق الهيمنة العسكرية الكاملة، حيث أصبح العسكريون الأمريكيون يتولون وضع السياسة، وتخطيطها، وتنظيمها اتجاه المملكة، حيث أصبحت المؤسسة العسكرية الأمريكية، هي التي تضع الخطط، والرؤية، والأولوية في المملكة خاصة، ومنطقة الخليج عموماً، وهذه الإستراتيجية لها تأثيراتها، وتداعياتها على المملكة على مختلف الأصعدة، والمستويات ما جعل المملكة تتعامل مع وزارة الدفاع الأمريكي أكثر من تعاملها مع وزارة الخارجية الأمريكية.

وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية للمملكة العربية السعودية، وزيادة المخزون منها في المملكة، أكد "وليام كوهن" أثناء زيارته للمملكة على أهمية توسيع نطاق الوجود العسكري في المملكة، من خلال زيادة درجة استيعاب القواعد العسكرية البحرية والبرية، ورفع مستوى المخزون من الأسلحة، والمعدات، في مستودعات المملكة بهدف تعزيز القدرات الرادعة للقوى الأمريكية، والحفاظ على الانتشار العسكري لأجل غير مسمى، وجعل وزارة الدفاع الأمريكي

---

[1] محمد مظفر الأصبهي، الطريق إلى حرب الخليج، الطبعة الأولى، (عمان : منشورات الأهلية للنشر والتوزيع، 1997ف)، ص67.

تضع برنامجاً منظماً يهدف إلى تكديس المملكة بالأسلحة بكافة أنواعها، وتشهد المملكة العربية السعودية تنافساً كبيراً مع دولة قطر فيما يتعلق بهذا الجانب.[1]

ومن هذا المنطلق أكد وزير الدفاع الأمريكي" أن مبيعات الأسلحة لدول الخليج تستند إلى مبدأ أساسي هو تلبيتها لأمننا الوطني، وسياستنا الخارجية، وعندما يشتري بلد ما معدات أمريكية، يشتري في الوقت ذاته متطلبات الاستشارة، والتدريب، وكلاهما يتطلب احتكاكاً بين عسكريي الطرفين، وتبني الطرف المشتري العقيدة العسكرية الأمريكية".[2]

هذا يعني أن مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة لا تعني فقط مورداً اقتصادياً للولايات المتحدة، بقدر ما تعني أيضاً نشر الثقافات، والعادات الغربية بين أبناء المملكة، وهذا يعد اختراقاً للعادات، والتقاليد السعودية الإسلامية.

ثانياً: الوسائل الاقتصادية:

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ عقد التسعينيات الفاعل الرئيسي، والمؤثر بشكل فعال في مجريات الأحداث في منطقة الخليج عامة، والمملكة العربية السعودية خاصة، من خلال فرض سياساتها الاقتصادية، وإتباع وسائل وأساليب، من شأنها استنزاف مواردها؛ وذلك بالسيطرة على منابع النفط، وإغراق المملكة بالسلاح، وربط تجارتها الخارجية بالمركز الرأسمالي الغربي، والحد من الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع الأسعار، حتى لا تستطيع المملكة استثمار قدراتها المالية، في مشاريع اقتصادية معتمدة على الذات، تنافس الصناعة الغربية.[3]

فاستمرار التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، في النظام العالمي الجديد، والذي يقوم على معايير اقتصادية، تستمد قوتها من قوة المنطقة الاقتصادية

---

(1) فتحي العفيفي، الخليج العربي "النزاعات السياسية وحروب التغير الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص237.
(2) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي العربي، الطبعة الأولى ،(بيروت : منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998م)، ص112.
(3) عطا الله محمد الروابدة، "التدخل الأمريكي في دول الخليج العربي، (رسالة ماجستير)، (القاهرة: منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، 2001م)، ص82.

وفي مقدمتها السعودية، من خلال الهيمنة عليها بالسيطرة على النفط ومواردها المالية عن طريق محاولات تسليحية، ومجالات تجارية استثمارية.

من هنا يمكن أن نحدد ، الوسائل والأساليب الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية:

1- النفط كوسيلة للهيمنة الأمريكية.

2- التسلح كوسيلة للهيمنة الأمريكية.

3- التجارة والاستثمار كوسيلة للهيمنة الأمريكية.

1-النفط كوسيلة للهيمنة الأمريكية:

يظل النفط عاملاً محورياً، ومصلحة إستراتيجية في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية السياسية، والعسكرية، والأمنية، وخاصةً نفط المملكة العربية السعودية وهو ما يؤكد عليه صراحة المستشار الاقتصادي السابق للرئيس جورج بوش "الأب"، لورانس ليند ساي" حين ذكر: " إن نفط المملكة هو الهدف الأساسي في الإستراتيجية الأمريكية." [1] لذا فإن نفط المملكة يلعب دوراً هاماً بل حاسماً، ومباشراً، في صياغة القرار السياسي، والاستراتيجي الأمريكي، وهذا ظهر واضحاً من خلال التحركات الأمريكية السياسية، والعسكرية، خلال أزمة الخليج الثانية التي خلقت مناخاً مناسباً، وأرضية خصبة مواتية لتنفيذ الرغبة الأمريكية، على صعيد السيطرة على منابع النفط في المنطقة، بحجة إعادة السيادة للكويت، وحماية الأراضي السعودية من زحف القوات العراقية.[2]

فالسيطرة الأمريكية على منابع النفط في المملكة، تعد أحد الهواجس الرئيسية، في الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بمنطقة الخليج العربي، ومنذ منتصف القرن العشرين، كان هم واشنطن الدائم، يتمحور حول إيجاد الظرف الإقليمي، والعالمي الموالي، والقادر في آن واحد على لعب دور الشرطي، والحارس لحماية مصالحها، والهيمنة على نفط المملكة.

---

[1] عبد اللطيف على المياح، الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه الخليج العربي، الطبعة الأولى ، (عمان : منشورات المجدلاوي، 2002ف)، ص102.

[2] نفس المرجع السابق، ص107.

وعندما أصبحت الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مهيأة، لوضع النفط تحت الهيمنة الأمريكية المباشرة، خاصة بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى في هذا العصر يمكنها التأثير على مقدرات الاقتصاد العالمي، من خلال وجودها في المنطقة، على أثر تحرير الكويت، واحتلال منابع النفط في المملكة تحت مختلف الذرائع الوهمية، والمزاعم الكاذبة، الأمر الذي ترتب عليه تكريس الهيمنة الأمريكية، والسيطرة على النفط السعودي إنتاجاً، وتسعيراً، واحتياطاً، مما مكنها من فرض سياسة نفطية محددة، إلى جانب تحكمها في توزيع حصص النفط المصدرة إلى البلدان المستهلكة بما يحقق مصالحها، ويخدم أهدافها باستخدامها كورقة ضغط في المحيط العالمي، وخاصة اتجاه أوروبا الموحدة، واليابان، الأمر الذي ساعدها على مضاعفة قوتها، ونفوذها الدولي على حساب الدول النفطية في المنطقة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

ومن أجل سيطرتها على الثروة النفطية عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحكم بالمخزون النفطي، الذي يشكل العصب الرئيسي لاقتصادها، من خلال ربط المملكة استراتيجياً، واقتصادياً بشبكة المصالح القومية للولايات المتحدة.[1]

بالإضافة لما سبق، فإن السيطرة الأمريكية على منابع النفط في المملكة مكنتها من تقوية اقتصادها، ومعالجة أزماتها الاقتصادية، والإمساك برقاب الدول الصناعية الكبرى، كلما اشتد التنافس معها.

كل هذا مكن الولايات المتحدة الأمريكية، من أن تلعب دوراً مهماً، وأساسياً في فرض سيطرتها بالكامل – على القطاع النفطي – في المملكة وعوائده المالية – كخطوة إستراتيجية – واستغلال هذه الثروة بالوسائل، والأساليب الاقتصادية التي تزايد دورها في إدارة عالم ما بعد الحرب البادرة، ومن خلال ما تملكه الولايات المتحدة من إمكانيات تكنولوجية، وعسكرية، وسياسية استطاعت أن تفرض سياساتها النفطية على المملكة، فقد عمدت الولايات المتحدة في سبيل ذلك إلى دمج مبيعات المملكة للنفط، بالسوق الأمريكية الداخلية؛ أي السماح باستثمارات

---

[1] فرج بن لأمة، "حرب النفط ونفط الحرب"، مجلة المشعل، العدد 13، (طرابلس: منشورات المؤسسة الوطنية للنفط، 2000م)، ص20.

سعودية، في مجال التكرير، والتوزيع داخل الولايات المتحدة، وفي هذا الجانب سمحت لشركة "أرامكو" التي تمثل المصالح الأمريكية، وشركائها السعوديين، بإنشاء عشرة الآف محطة بنزين داخل أمريكا، كبداية لشبكة توزيع أكبر، وتتولى تموينها مباشرة المملكة العربية السعودية بنفطها.[1]

إلى جانب ذلك قامت الشركات الاحتكارية الأمريكية النفطية، الموجودة في المملكة بإنشاء إدارات مستقلة عن السلطة الوطنية السعودية؛ لتنظيم عمليات بيع النفط، ومشتقاته كبديل عن الاتفاقيات بين المملكة، أو الهيئات الوطنية، وبين الأطراف المشترية للنفط؛ من أجل سحب السيادة من الهيئات الوطنية السعودية.

كما قامت تلك الشركات بشراء الاحتياطي النفطي تحت الأرض لسنوات قادمة، وشجعت حركة التجارة الدولية في هذا المجال من أجل محاصرة النفط السعودي، وإبقائه تحت هيمنتها.

ونظراً لدخول المملكة العربية السعودية، في فخ المديونية للولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت عائداتها من النفط، لا تكفي لتلبية شروط النمو، والتنمية، وسداد الديون في آن واحد مما دفعها إلى تجاوز سقفها المحدد لإنتاج النفط، وفقدانها لبعض إراداتها السياسية في مفاوضاتها مع الشركات النفطية العاملة بها، وعلى أثر هذا التجاوز ظهر انقسام بين المملكة، وباقي الدول الأعضاء في منظمة أوبك، وخروج المملكة من الإجماع ما أدى إلى إتباع سياسات إنتاجية وفقاً لمصالح الولايات المتحدة، وعدم التقيد بسقف الإنتاج أو الحصص المحددة في منظمة أوبك.[2]

وعملت الولايات المتحدة إلى إقناع المملكة بضرورة تخزين جزء من نفطها المستخرج لدى الوكالة النفطية للمخزون الأمريكي، وهذا مكن الولايات المتحدة، من توسيع مخزونها الاستراتيجي، واستخدامه في حالة الطوارئ، لمواجهة أي نقص في الإجراءات النفطية، أو لضبط الأسعار ومنعها من الارتفاع،

---

[1] محمد علي حوات، مضيق باب المندب أهميته الإستراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي، (القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، 1995ف) ، ص96.

[2] هيثم الكيلاني، حالة الأمن والدفاع ومصادر تهديده، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية)، ص284.

وهذا التوجه ظهر واضحاً خلال عقد التسعينيات، حينما أعلنت الإدارة الأمريكية عن زيادة مخزونها الاستراتيجي، إلى مليار برميل يومياً.[1]

كل هذه الوسائل والأساليب الأمريكية في فرض هيمنتها على الثروة النفطية ترشدنا إلى وجود نظرة إستراتيجية أمريكية، بإدارة هذا القطاع عالمياً، وقدرتها على استخدام هذا المورد كسلاح، ضد الدول الصناعية الكبرى في المستقبل.

2- التسلح كوسيلة للهيمنة الأمريكية:

لقد أصبحت المملكة العربية السعودية خلال عقد التسعينيات، من أكثر دول الخليج إنفاقاً على التسلح، وتخصص المملكة نسبة عالية من ميزانيتها العامة، لشراء الأسلحة من الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن يساهم هذا الانفاق في تحقيق الأمن والاستقرار داخلياً وخارجياً ، ونتيجة هذا الإنفاق أصبحت المملكة تعاني من العجز المالي ومن تراكم الديون الخارجية، وتدهور مستوى الخدمات الاجتماعية، حيث تمر المملكة بأزمات اجتماعية حادة، كالبطالة، والتطرف والاضطرابات الاجتماعية، هذا كان نتيجة الزيادة في الإنفاق العسكري، الذي تضخم على حساب البنود الأخرى في الميزانية العامة، وخاصة البنود التنموية، حيث جاء هذا الارتفاع في الإنفاق العسكري، في الوقت الذي كان من المفروض أن تشعر المملكة بالأمن والاستقرار، على أثر زوال خطر النظام العراقي واحتواء إيران سياسياً، وزيادة حجم التواجد العسكري والسياسي، لأمريكا في المملكة.

رغم هذا اندفعت المملكة العربية السعودية، إلى عقد اتفاقيات جديدة، مع الولايات المتحدة الأمريكية، تتعلق بصفقات جديدة من الأسلحة، وذلك لتغطية احتياجاتها العسكرية المتزايدة، والتي لم تتوقف طيلة عقد التسعينيات عند حد

---

[1] نبيل أبو عوف، حرب الخليج الثانية- النتائج والآثار، الطبعة الأولى، (بيروت : منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992ف) ، ص ص66-67.

معين، حيث استوردت المملكة خلال 1997ف-2000ف أسلحة بما قيمته 36.7 مليار دولار.

لقد بدأت انعكاسات هذا الإنفاق الضخم على صفقات الأسلحة تظهر بشكل واضح على حياة الشعب السعودي، حيث بلغت عجوزات الموازنة للمملكة العربية السعودية عام 1994ف 10مليار دولار، وفي عام 1995ف بلغت 5مليار دولار.[1]

ونظراً للآثار الخطيرة المترتبة على العجوزات في الموازنة تدخل صندوق النقد الدولي لدى المملكة؛ لضرورة تخفيض المصروفات الحكومية تحت (ترشيد الإنفاق)، كما أجبرت المملكة على اتخاذ إجراءات اقتصادية قاسية؛ لتعويض النقص في الموازنة من خلال تقليص الإنفاق في بعض القطاعات الحيوية، كالصحة، والتعليم، وفرض رسوم إضافية أخرى جديدة على الخدمات العامة كالكهرباء، والوقود، والأكثر من ذلك فقد فقدت المملكة الجزء الأكبر من استثماراتها الخارجية، وأصبحت مدينة للبنوك الأجنبية.[2]

وبالإضافة لما سبق، حرصت المملكة على عدم المساس بمصروفاتها العسكرية، أو حتى ترشيدها تبعاً لظروفها الاقتصادية، الأمر الذي يؤكد خضوع برنامج التسلح، والإنفاق لمعايير سياسية ناتجة عن ضغوط خارجية، وقد شهدت المملكة زيادة كبيرة في نفقاتها العسكرية، بلغت في عام1995ف فقط 13.7 مليار دولار/ أي ما نسبته 33 % من إجمالي الإنفاق الحكومي لتلك السنة.[3]

ولا شك بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد الأكبر من تجارة السلاح التي لاقت رواجاً، واستمراراً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث بلغت الصادرات الأمريكية ما نسبته 50% من مجمل صادرات العالم من المعدات الحربية طوال عقد التسعينيات، ويقدر إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية للعالم،

---

(1) عطا الله محمد الروابدة، التدخل الأمريكي في دول الخليج العربي، مرجع سبق ذكره، ص91.
(2) فتحي العفيفي، الخليج العربي "النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص57.
(3) حسن عبد الله، عبد الله يوسف محمد، "الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط"، مجلة السياسة الدولية، العدد133 ، (القاهرة : منشورات مركز الأهرام لنشر والتوزيع، 1998ف)، ص29.

خلال الأعوام من 1992ف إلى 1996ف حوالي 61.7 مليار دولار[1]، وتعتبر المملكة أكبر سوق للسلاح الأمريكي بعد إسرائيل، ويعتبر قطاع التسلح من أبرز المؤشرات على وجود تحول واضح في منحنيات التبعية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت المملكة تحولا كبيراً نحو الاعتماد على الولايات المتحدة في مجال التسلح.

بالإضافة للتكاليف التسليحية السابقة، هناك تكاليف باهظة تمثلت في المناورات الميدانية، وأجور الصيانة، والتدريب، كل هذا يرشدنا إلى أن معالم الهيمنة الأمريكية على المملكة بدأت منذ عقد التسعينيات تطفو نحو السطح بكل وضوح، ويعد هذا التوجه الجديد تحولاً سياسياً، واستراتيجياً خطيراً، وأصبحت معالم التحالف العسكري سمة بارزة في العلاقات الأمريكية-السعودية.[2]

3- التجارة والاستثمار كوسيلة للهيمنة الأمريكية :

وفي قطاع التجارة، والاستثمارات الخارجية تشير معدلات الصادرات، والواردات بين المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة إلى تنامي التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة، أكثر من أي وقت آخر، وفي ظل هذه التبعية، يشهد هذا القطاع محاولات أمريكية للاستفراد بالمملكة على حساب الدول الغربية "أوروبا الموحدة ، واليابان".[3]

فقد زادت نسبة التجارة المتبادلة، بين المملكة والولايات المتحدة، حيث بدأت حصة الولايات المتحدة ترتفع ، على حساب حلفائها من حجم التجارة الخارجية للمملكة، بعد ضغط الولايات المتحدة عليها، للحصول على المشاريع الاقتصادية فيها ، حيث استطاعت أمريكا الاستفراد بأكبر المشاريع، الاقتصادية والاستثمارية في المملكة إلى حد تذمر خصومها من هذا التدخل السياسي، حيث وصلت حصة الولايات المتحدة إلى 43% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية

---

(1) فتحي العفيفي، الخليج العربي "النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي"، مرجع سبق ذكره، ص58.
(2) سيار الجميل ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، (الأردن: منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1996ف)، ص178.
(3) نفس المرجع السابق، ص179.

بالمملكة، وعلى أثرها حصلت شركة " سيفرون" الأمريكية على أكبر مشروع في القطاع الخاص لإنتاج المشتقات البتروكيماوية، بمبلغ 550 مليون دولار، كما حصلت نفس الشركة على نحو 660 مشروع استثماري آخر في مختلف الأنشطة، والقطاعات الإنتاجية.[1]

ومن أجل المزيد من السيطرة على القطاعات الاقتصادية، ومن خلال الاستثمارات الأجنبية تمارس الولايات المتحدة، ضغوطاً كبيرة على المملكة، لإلغاء سياستها الحمائية مثل لزوم الشريك المحلي، أو الوكيل المحلي لأي مشروع أجنبي، ودفع نسبة معينة من تكلفة المشاريع، لضمان التنفيذ، كما تدفع الحكومة السعودية باتجاه سياسة الخصخصة، رغم عدم كونها البديل الأمثل للنهوض باقتصاد المملكة، وذلك لتزايد فرص الشركات الأمريكية للاستحواذ على هذه المشاريع، التي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص.

وبالإشارة لما سبق، فإن الحديث عن التبادل التجاري بين الولايات المتحدة، والمملكة لا يكاد يخرج عن كونه آلية تؤدي في نهاية المطاف إلى تغلغل الاستثمار الأمريكي في المملكة تحت مسميات عدة من قبيل نقل التكنولوجيا، وغير ذلك من الإجراءات العملية الممهدة لتكريس التبعية السياسية، ومن ثم الهيمنة الإستراتيجية على المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: الوسائل السياسية :

إن التغيرات التي شهدها العالم، وخاصة منطقة الخليج ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور بوادر العالم الجديد، كل هذا هيأ الظروف لتكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة على الساحة الدولية، ومنذ تلك اللحظة، استطاعت الولايات المتحدة فرض سيطرتها الكاملة، وإيقاع المنطقة لسيادتها عبر ما سمته "النظام العالمي الجديد" [2]

---

[1] السيد عبد المنعم المراكبي، دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الأولى، (القاهرة : منشورات مكتبة مدبولي ، 1998ف)، ص115.

[2] علي بن صميخ المري، مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحولات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص38.

وبهذا فقدت المملكة العربية السعودية، وهي جزء من هذه المنطقة، سيطرتها على شؤونها، وسلمت إدارة نظامها الإقليمي، إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبحت المملكة في عقد التسعينيات، أمام حقيقة ألا هي : أن أمنها ومصيرها، ومستقبلها واستمرارها، كلها قد أصبحت قضايا خارجة عن سيطرتها المباشرة، يتم تقريرها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبح نفوذها قائماً في كل مجال وفي كل زاوية، وبهذا أصبحت المملكة تتعامل مع حقيقة ، أن حالة التوتر والصراع وعدم الاستقرار هي الحالة السائدة، وهي القاعدة الحاكمة والسمة السياسية البارزة، في حين أن الأمن والاستقرار، والتعايش السلمي بين المملكة ودول المنطقة هو الاستثناء.[1]

لقد نقلت الولايات المتحدة قوتها إلى حيث مركز الثقل النفطي العالمي، وأخذت تتصرف كقوة وحيدة في المنطقة، بل أنها تتصرف وكأنها القوة الأولى والأهم، حيث أنها تدير شئون المملكة وتؤثر في قراراتها، بما في ذلك قرار النفط.

إن علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية، والتي تتسم في ظاهرها بالصداقة مع النظام الحاكم فيها، إنما تحمل في باطنها علاقة مصلحة نفطية في الدرجة الأولى، فالثروة النفطية في المملكة في وضعها الحالي، توظف فيما يتعلق بفوائضها ومدخراتها على الأقل، من أجل حزمة الاقتصاد الأمريكي، ورغم كل الروابط المتبعة، سياسياً واقتصادياً بين المملكة والولايات المتحدة، فإن الأخيرة لم تسهم في وضع أي برنامج يساعد المملكة على الانتفاع من أموالها، في إرساء دعائم اقتصاد داخلي متين، معتمد على ذاته، قادر على مواجهة الظروف التي قد تستجد عندما تنضب موارد البترول.[2]

ومنذ أن بدأت الولايات المتحدة، تسعى إلى السيطرة على النفط السعودي، وربط مستقبل المملكة بتأمينه، فإن القوة العسكرية كان لابد أن تصبح عنصراً هاماً، من عناصر السياسة الأمريكية في المملكة، ومن المعروف، أن الولايات المتحدة لجأت في وقت من الأوقات، إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية لاحتلال

---

(1) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي العربي، مرجع سبق ذكره، ص112.

(2) أسامة عبد الرحمن، عرب الخليج في عصر الردة، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات دار رياض الريس، 1995ف)، ص108.

منابع النفط، واعتمدت إستراتيجية قوة الانتشار السريع في المملكة، وكان لها حضور عسكري دائم منذ أمد طويل، وهذا يؤكد على أن الولايات المتحدة، في علاقاتها بالمملكة تقف موقف المتحكم الذي يستعمل قوته، من أجل إملاء شروطه ومصالحه، فالولايات المتحدة، لم تعد تنظر إلى المملكة من خلال منظور عالمي صراعي، كما كان سابقاً مع الاتحاد السوفيتي، بل أصبحت تتحكم في تطوراتها، من خلال تأثيرها القوي فيها لضمان مصالحها الحيوية، كما أصبحت تسعى لاستثمار الواقع الدولي الذي أصبح في صالحها، بغية دعم تلك المصالح في السيطرة والتحكم في الإنتاج النفطي وتسويقه وتحديد أسعاره والتحكم فيها، إضافة إلى حماية مصالحها من خلال السيطرة الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، ويؤكد عقد التسعينيات أن عمليات التدخل بكافة مظاهرة في شؤون المملكة من قبل الولايات المتحدة قد أصبح من أبرز تقاليد الوضع فيها، وضمن وسائل الهيمنة في التعامل مع المملكة.[1]

(بالإضافة لما سبق هناك اختراقات أخرى للسياسة الأمريكية اتجاه الأوضاع الداخلية للمملكة العربية السعودية، فقد عبّر عنها العديد من الساسة الأمريكيين بالحديث المستمر عن الإصلاح السياسي، وتوفير الأجواء المناسبة لتعميق المفاهيم الديمقراطية، حسب وجهة نظر الأمريكيين؛ أي قيام أنظمة سياسية تحت ستار الديمقراطية تكون أكثر ولاء للولايات المتحدة الأمريكية، وخاضعة لسياساتها وتوصياتها بشأن حماية الأقليات، وحقوق الإنسان، وتطورت تلك الاختراقات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001ف إلى المطالبة بتغيير المناهج العلمية، وإقفال المدارس الدينية، وإيقاف المؤسسات الخيرية السعودية، أو المدعومة من قبل السعودية بحجة "مكافحة الإرهاب)[2].

إلا أن مخططو السياسة الأمريكية يعلقون على إدخال الديمقراطية بشكلها الصحيح إلى المملكة من شأنه أن يمثل خطر على النفط فيها، واستخلصوا فرضية

---

(1) نفس المرجع السابق، ص110.
(2) نفس المرجع السابق، ص111.

تقول : "إن الديمقراطية إذا لم تسبق النفط في مجتمع ما، فالمقدر أن يحرم هذا المجتمع من الديمقراطية إلى حين ينضب نفطه".[1]

وقد أعطت كل التطورات، والأحداث التي حصلت بعد أزمة الخليج الثانية، الإدارة الأمريكية الفرصة كاملة، لتوسيع نطاق مصالحها في منطقة الخليج عامة والمملكة خاصة، وتكريس وجودها العسكري، وتغلغلها الاقتصادي حتى أصبح يضر بمصالح المملكة، وأصبح من حق الولايات المتحدة ، الاعتراض على أي موقف سعودي، يحمل طابعاً استقلالياً.[2]

خلاصة :

للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المصالح الحيوية في المملكة العربية السعودية، حرصت على حمايتها، والحفاظ عليها، منها المصالح الاقتصادية، المتمثلة في النفط، والتبادل التجاري، والاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة في المملكة، كما ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بجملة من المصالح العسكرية، والأمنية، وتتمثل في وجود قواعد دائمة في الأراضي السعودية، والاتفاقيات العسكرية التي تكرس الهيمنة الأمريكية في كافة مجالات الحياة للمملكة العربية السعودية، ولاكتمال صورة الهيمنة الاقتصادية، والعسكرية، والأمنية للولايات المتحدة، ارتبطت المملكة بعدة مصالح سياسية كان من شأنها الحد من سيادة المملكة، وتكريس مبدأ التبعية للسياسات الأمريكية في القضايا الداخلية، والخارجية للمملكة، والتأثير في قراراتها داخل المنظمات الإقليمية، والدولية بما يخدم المصالح، والأهداف الأمريكية، ولتبرير السياسات الأمريكية إزاء المنطقة.

وخلال عقد التسعينيات أصبح التواجد الأمريكي من أكثر الوسائل، والأساليب الأمريكية وضوحاً في التعامل مع الأحداث، والتطورات في المملكة، وقد تحولت الولايات المتحدة على أثر وجودها العسكري في المملكة إلى أهم قوة

---

[1] جميل مطر، تأملات في السياسة الدولية، (القاهرة: منشورات دار المستقبل، 1995ف)، ص170.

[2] طه المجذوب، "الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن"، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، (القاهرة: منشورات مركز الأهرام لنشر والتوزيع، 1995ف)، ص113.

مؤثرة في المنطقة تحدد الأولويات، وتتحكم في الترتيبات الأمنية، والعسكرية من أجل حماية مصالحها المرتبطة بسلامة إمدادات النفط ضد أي تهديدات إقليمية.

كما أن الوجود العسكري الأمريكي في المملكة ظهر واضحاً في التعامل مع أحداثها من خلال القوة العسكرية، والتي شغلت خلال عقد التسعينيات أفضل الخيارات الأمريكية في التعامل مع الأحداث، والتطورات الإقليمية المحلية.

ومن أجل استنزاف ثروات المملكة فرضت الولايات المتحدة سياسة تسليحية عليها من خلال تضخيم التهديدات الإقليمية، والداخلية، وعلى أثر ذلك أصبحت المملكة من بين أكبر دول العالم إنفاقاً على التسلح، وخصصت نسبة عالية من ميزانيتها العامة لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة، مما أثر بشكل واضح على الميزانية العامة للمملكة، وأصبحت تعاني من العجز المالي الذي أثر على الإنفاق التنموي، وكذلك على مستوى الخدمات الاجتماعية.

بالإضافة لما سبق هناك عوامل أخرى خلقت نوعاً من التبعية تمثلت في معدلات الصادرات، والواردات فقد زادت قيمة التجارة بين الولايات المتحدة، والمملكة ترتفع عمّا كانت عليه بشكل لا تكاد تخرج فيه عن كونها آلية تصب في نهاية المطاف إلى تغلغل الاستثمار الأمريكي في المملكة، وهذه مؤشرات واضحة توحي بتنامي التبعية السعودية للسوق الأمريكي، الأمر الذي يعني المزيد من النفوذ الأمريكي في سياسات المملكة الاقتصادية.

كذلك كانت هناك عدة عوامل سياسية قد أثرت على المملكة جعلتها تفقد جزءاً من سيطرتها على شؤونها، وأصبحت أمام حقيقة أن أمنها، ومستقبلها وبقاءها قضايا خارجة عن سيطرتها، وأصبحت تفرض عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

أثر الأحداث الإقليمية والدولية على العلاقات الأمريكية السعودية (1990-2002ف)

الفصل الثالث

أثر الأحداث الإقليمية والدولية على العلاقات الأمريكية السعودية (1990-2002ف)

تمهيد :

كان للأحداث، والتطورات الإقليمية، والدولية التي شهدتها منطقة الخليج العربي انعكاساتها، وتداعياتها على العلاقات الأمريكية – السعودية؛ ففي أزمة الخليج الثانية تعرضت السعودية إلى تهديد مباشر تمثل في توجه عدد كبير من القوات العراقية إلى الحدود العراقية السعودية، حيث حقول النفط الشرقية، الأمر الذي اعتبر تهديداً لأمن المملكة، ولبقاء الأسرة الحاكمة فيها، كما اعتبر تهديداً للمصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية، ومنطقة الخليج العربي ككل، على اعتبار أن السيطرة على ما يزيد عن 50% من احتياط النفط العالمي.[1]

الأمر الذي استدعى تحرك أمريكي على كافة الصُعد، خاصة بعد طلب السعودية رسمياً تقديم الحماية، والدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد وفرت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الصادرة بالخصوص، الغطاء الدولي لها، كما وفرت السعودية عبر جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي الغطاء العربي، والإسلامي للتحركات الأمريكية وبناء على ذلك تشكل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، عمل على تحرير الكويت من القوات العراقية، بل وتدمير تلك القوات فيما عرفت بعملية "عاصفة الصحراء"، وقد لعبت السعودية دوراً كبيراً في تبرير ذلك التحالف، وكسب التأييد للتدخل العسكري الأمريكي، كما تحملت السعودية الجزء الأكبر من تكاليف تلك الحرب، إلى جانب التسهيلات، والقواعد العسكرية، وفتح المطارات، والمياه الإقليمية؛ لاستقبال الأعداد الكبيرة من القوات الأمريكية، وكان لهذا الوجود تداعياته على الداخل السعودي، وقد أخذت تلك

---

[1] تيري ميسان، 11 سبتمبر 2001 الخديعة المرعبة، ترجمة : داليا محمد السيد وجيهان حسن عبد الغني، (القاهرة : مطابع الأهرام، 2002ف)، ص123.

المبحث الأول

حرب الخليج الثانية والعلاقات الأمريكية – السعودية

تمهيد :

شهد العقد الأخير من القرن الماضي عدة تطـورات، وأحـداث إقليميـة، ودولية كان لها أثرها على العلاقات الأمريكية السعودية، فمـع انتهـاء الحـرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي فقدت تلك العلاقات أحد دعائمها، وهو مكافحـة المد الشيوعي واحتواءه، رغم بقاء أهم عنصر من عناصر تلك العلاقـات، وهـو الثروة النفطية، وما تمتلكه من أهمية، وأولوية في السياسة الأمريكية باعتبارها أهم دعائم الاقتصاد الأمريكية، ومن ضمن تلك الأحداث التي كان لها تداعياتها علـى المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي عموماً، الاجتياح العراقي للكويت واحتلاله، وما تتبع ذلك من تحرك للقوات العراقيـة باتجـاه الحـدود العراقيـة السعودية، الأمر الذي فُسِّر على أنه بداية لاجتياح عراقي للأراضي السعودية، ما يعني تهديد لبقاء الأسرة الحاكمة في السعودية وتهديد للمصالح الحيوية للولايـات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن المملكة العربية السعودية "مجال حيوي أمريكي" يستوجب حمايته، والدفاع عنه، ومع بداية تلك التطورات اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية كافة الإجراءات لضمان عدم وصـول القـوات العراقيـة للأراضـي السعودية.

وستحاول هذه الدراسة في هذا المبحث أن تتنـاول هـذا الموضـوع فـي العناصر الآتية:

أولاً – الأزمة العراقية – الكويتية.

ثانياً – دوافع التدخل العسكري الأمريكي في أزمة الخليج الثانية.

أولاً – الأزمة العراقية – الكويتية:

تعتبر الأزمة العراقية – الكويتية واحدة من الأزمات ذات العلاقة الوثيقـة بالمشكلات الحدودية التي زرعها المستعمر بين بلدان المنطقة، ولم تحسم جـذرياً حتى الآن، والنزاعات الحدودية التي تعتبر جزءاً من الإرث الاستعماري وضعتها

الدول الغربية لضمان هيمنتها على المنطقة بحيث تثيرها، وتستغلها كلما شعرت بأن مصالحها معرضة للتهديد، أو الخطر، لاسيما المصالح البترولية تلك المتعلقة باستمرار تدفق النفط، والتحكم في أسعاره. فالنفط كان، وما زال عاملاً من عوامل عدم الاستقرار في الخليج العربي، بما في ذلك الخلاف العراقي- الكويتي الذي هو في صميمه خلاف نفطي.[1]

وإذا كان تاريخ العلاقات العراقية – الكويتية تاريخاً يتسم بالتوتر، والنزاع الدائم بسبب مسألة الحدود العالقة، فإن هذه العلاقات عرفت نوعاً من الهدوء، والاستقرار خلال فترة الحرب الخليجية الأولى نتيجة وقوف الكويت إلى جانب العراق في تلك المرحلة. لكن الصراع بين البلدين ما لبث أن عاد إلى الظهور في فترة ما بعد الحرب، فتداخلت فيه عوامل التاريخ، والجغرافيا، والبترول.

يُجمع معظم الباحثين السياسيين، والاقتصاديين على أن الأوضاع الاقتصادية – النفطية هي السبب المباشر لتفاقم الأزمة بين العراق، والكويت، فالمعروف أن العراق خرج من حربه مع إيران بمشكلات اقتصادية خانقة نتيجة الدمار الكبير الذي طاول بنيته التحتية، ومرافقة الإنتاجية، عدا الديون المستحقة عليه لأطراف عربية، وأجنبية.

وعندما وقعت حرب الخليج الأولى عام 1980ف، كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب الثلاثين مليار دولار. وبعد توقف الحرب تبخرت هذه المدخرات، وأصبح العراق مديناً بحوالي مئة مليار دولار. أما الخسائر المادية فقد بلغت ما يقارب ثلاثمائة مليار دولار أمريكي، وذلك بالنسبة للعراق وحده.[2]

بالإضافة إلى ذلك، فقد بدا أن تراكم الديون الذي يصحبه عجز العراق عن تسديد فوائدها سوف يحمل الحكومة على انتهاج سياسة نقدية خطيرة تضطرها إلى الاقتراض بفائدة تتعدى 30% سنوياً.» [3]، وهذا يعني أن العراق سيدخل في

---

[1] مجموعة باحثين، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1991ف)، ص85.

[2] غازي القصيبي، أزمة الخليج – محاولة للفهم، الطبعة الأولى، (لندن : دار الساقي، 1991ف)، ص11.

[3] بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج- الملف السري، ترجمة : دار أزال للتوزيع والنشر، (بيروت: دار أزال للتوزيع والنشر، 1991ف)، ص16.

معمعة الديون التي يعجز عن الخروج منها، فتصبح قوته العسكرية وانتصاره في الحرب عندئذ دون فائدة.

أمام هذا الوضع الاقتصادي، لم يكن للنظام العراقي سوى خيارين: مطالبة كل من الكويت، والسعودية، ودولة الإمارات العربية بإعفائه من الديون المستحقة عليه، أو تأجيلها، ثم إقناع الدول المنتجة للنفط برفع أسعاره في الأسواق العالمية عن طريق خفض العرض من خلال خفض الإنتاج؛ لكي يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب فارتفاع الأسعار، وزيادة العائدات المالية وبالنسبة للديون. تجاوبت السعودية، ودولة الإمارات العربية مع المطالب العراقية، ووافقتا على الإعفاء، في حين رفضت الكويت هذا المطلب رفضاً قاطعاً، وطالبت بإلحاح بدينها المستحق على العراق، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما باعت سندات ديونها على العراق إلى أحد البنوك الأمريكية "ستي بنك"، وجعلت العراق بذلك مسئولاً عن التسديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية عينها.[1]

أما فيما يتعلق برفع أسعار النفط، فقد طالب العراق دول منظمة "الأوبك" برفع سعر البرميل الواحد من 18 دولاراً إلى 25 دولاراً عن طريق خفض الإنتاج، ولكن الكويت، ودولة الإمارات المتحدة عارضتا المسعى العراقي، ولم تلتزما بحصص الإنتاج التي حددتها منظمة الأوبك، مما أدى إلى هبوط السعر إلى 15 دولاراً للبرميل، وأحياناً إلى 11 أو 12 دولاراً، وكان الجزء الأكبر من زيادة الإنتاج الكويتي يأتي من حقل "الرميلة" الواقع في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين.[2]

وأدت زيادة الإنتاج إلى انخفاض أسعار النفط، فأثار ذلك غضب العراق المنهك اقتصادياً، والذي كان يرى أن حل أزمته لا يكون إلا بارتفاع الأسعار لمدة طويلة؛ لذلك اعتبر العراق أن مثل هذا السلوك نوع من الاستفزاز، بل إعلان لحرب اقتصادية ضده، والتآمر عليه من أجل تحقيق مآرب معينه، وفي خطاب ألقاه الرئيس الراحل صدام حسين بتاريخ 17 يوليو 1990ف بمناسبة ذكرى الثورة

---

[1] علي نعمة، خطوط المواجهة في الإستراتيجية القومية، (بيروت: دار النوال، 1992ف)، ص31.
[2] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، (بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000ف)، ص307.

أتهم دولتين عربيتين منتجتين للنفط بأنهما اتبعتا سياسة نفطية جديدة في مجال تصدير النفط، وتسعيره، وإنتاجه أدت إلى الإضرار بالعراق، وتدمير اقتصاده، وتخريب مصالحه.[1]

وتوالت بعد ذلك تصريحات المسئولين العراقيين تؤكد هذه الاتهامات، وتحديد هاتين الدولتين بالاسم "الكويت، والإمارات المتحدة"، وقدم العراق مذكرة بهذا المعنى إلى جامعة الدول العربية، وأتهم الكويت بسرقة حقل "الرميلة" العراقي بوسائل تكنولوجية متقدمة، وبإنشاء مواقع عسكرية كويتية داخل الحدود العراقية.[2]

ورفضت الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة على مذكرة العراق بمذكرتين إلى جامعة الدول العربية نفتا فيهما كل الاتهامات العراقية. ذكرت الكويت في مذكرتها أن العراق هو الذي اعتدى على أراضيها، وحفر آباراً داخلها، واستولى على النفط الكويتي، وطالبت المذكرة بتشكيل لجنة تابعة للجامعة العربية تتولى تسوية نزاع الحدود مع العراق.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأزمة، وعملت على توسيع هوة الخلاف بين الجانبين؛ خدمة لمصالحها، وأهدافها، من خلال العمل بسياسة فرق تسد، فليس من المستبعد وقوف الولايات المتحدة وراء سياسة الكويت النفطية في الفترة الأخيرة، وحثها على عدم التنازل عن دينها المستحق على العراق، ومطالبته مجدداً بإعادة رسم الحدود بين البلدين، وفي المقابل أعلنت السفيرة الأمريكية في العراق "ابريل غلاسبي" في أثناء لقائها مع الرئيس الراحل صدام حسين 25 يوليو 1990ف أن الولايات المتحدة تعتبر الخلاف العراقي- الكويتي نزاعاً داخلياً لا يعنيها طالما أنه لا يمس مصالحها النفطية في المنطقة، وقد فسر العراق هذا القول بأنه موافقة أمريكية ضمنية على الموقف العراقي.[3]

---

[1] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج- أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992ف)، ص ص320-321.

[2] نفس المرجع السابق ، ص322.

[3] صدام مصطفى الغندور، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004ف)، ص186.

وبعد فشل الوساطة العربية التي قامت بها كل من مصر، والسعودية لحل الخلاف سلمياً في لقاء جدة الذي ضم ممثلين عن الطرفين المتخاصمين، أقدم العراق في 2 أغسطس 1990ف على احتياج الكويت عسكرياً، واحتلال كامل أراضيها معلناً أنها المحافظة العراقية التاسعة عشرة.

إلى جانب ذلك قامت العراق بحشد عدد كبير من قواتها باتجاه الحدود العراقية السعودية، الأمر الذي فُسِّر على أنه مقدمة لاجتياح عراقي للسعودية، ومنذ بداية الاحتلال العراقي للكويت طالب الرئيس الأمريكي جورج بوش العراق بالانسحاب فوراً دون قيد، أو شرط، ولم يكن الموقف الأمريكي يعبّر عن قلق الإدارة الأمريكية من انتهاك العراق لسيادة الكويت، والأسرة الحاكمة فيها، بقدر ما هو تعبير عن قلقها من تهديد مصالحها النفطية في المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لأهم المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة؛ لذلك أعلن جورج بوش في تصريح له نشرته مجلة نيوزويك بتاريخ 19 نوفمبر 1990ف: "إننا لا نستطيع أن نسمح لصدام حسين بأن يفرض علينا ابتزازاً اقتصادياً، إن الأمن الطاقي جزء من الأمن القومي، وعلينا أن نتهيأ للتصرف على هذا الأساس".[1]

وبالفعل، تحركت الإدارة الأمريكية بسرعة لمواجهة هذه الأزمة، واختارت الحل العسكري منذ الوهلة الأولى، وقد سلكت طريق الأمم المتحدة لتضفي على هذا الخيار الشرعية الدولية لاعتبارات عديدة أهمها: إظهار العراق بمظهر الخارج عن قواعد القانون الدولي، والحصول من مجلس الأمن على قرارات تمنحها الشرعية الدولية، وتعطيها حرية الحركة في تدخلها العسكري.

لذلك كان أول قرار اتخذه الرئيس الأمريكي بعد إدانته عملية الاجتياح إرسال مجموعة من طائرات (F.15) إلى المملكة العربية السعودية، وكانت الخطوة التالية هي الحصول على موافقة السعودية على استضافة قوات أمريكية ضخمة على أراضيها تحسباً لاحتمال المواجهة العسكرية.

---

[1] محمد أحمد علي عنوي، "انعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996ف) ، ص134.

ونظراً لشعور السعودية بالخوف، والقلق على أمنها، وأن يتحول مصير الأسرة الحاكمة في المملكة إلى ما آل إليه حال الأسرة الحاكمة في الكويت، تقدمت السعودية للإدارة الأمريكية بطلب رسمي لحمايتها من النظام العراقي، واحتمال امتداد الاجتياح ليشمل المنطقة الشرقية من المملكة.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في القاهرة بعد أسبوع من الاحتياج اتخذ قراراً بأغلبية ضئيلة "11 صوتاً" يستجيب لطلب المملكة العربية السعودية، ودول الخليج الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها، وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي، ويُعتقد أن طلب السعودية في مؤتمر القمة العربي كان بإيحاء أمريكي؛ كي لا تأخذ المواجهة العسكرية طابعاً صراعياً بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية، ولتفوت الفرصة على العراق من كسب الرأي العام العربي والإسلامي أي يكون بجانبه، ما يؤكد لعب المملكة العربية السعودية دوراً رئيسياً في تمرير السياسات الأمريكية في المنطقة.

وعلى صعيد آخر استنهضت الولايات المتحدة دور مجلس الأمن الدولي الذي بقي طيلة الحرب الباردة محدود الفاعلية تجاه الأزمات الدولية، وكانت الغاية من وراء ذلك توفير غطاء مُحكم من الشرعية الدولية لتحركها السياسي، والعسكري، وقد تم الاتفاق بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين على أن العراق لا يهدد مصالح الكويت والسعودية فحسب، بل يهدد كذلك مصالح الولايات المتحدة، وحلفائها.

ثانياً – دوافع التدخل العسكري الأمريكي في أزمة الخليج الثانية:

لم يكن التدخل العسكري الأمريكي في أزمة الخليج الثانية وليد الحدث، وإنما تمتد جذوره إلى عام 1973ف حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالمخاطر التي تهدد مصالحها النفطية، ثم توالت الأزمات فيما بعد من التدخل السوفيتي في أفغانستان، إلى الثورة الإيرانية وسقوط الشاه، إلى الحرب العراقية-

الإيرانية، وكلها أحداث كان لها تأثيرها في أوضاع النفط، في انقطاعه، أو في ارتفاع أسعاره.

منذ ذلك الوقت بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لوجودها العسكري المباشر في المملكة العربية السعودية منطقة الخليج عموماً، وقد أعدت خطط التدخل العسكري، بدءاً بقوات الانتشار السريع، وانتهاءً بإيجاد القواعد، والتسهيلات العسكرية الدائمة في المملكة، كل هذه الخطط، والتحضيرات كانت تنتظر الفرص المناسبة، والدوافع الملائمة لوضعها موضع التنفيذ، وكانت أزمة الخليج الثانية الفرصة المنتظرة، أما الدوافع، فكانت سياسية، وإستراتيجية، واقتصادية.

1- الدوافع السياسة والإستراتيجية:

هناك عدة دوافع سياسية، وإستراتيجية شجعت الإدارة الأمريكية على اتخاذ قرار التدخل العسكري بدلاً من الحل السياسي، والدبلوماسي.

فعلى الصعيد السياسي أرادت الولايات المتحدة عبر تدخلها العسكري في الخليج استعادة الهيبة الأمريكية على المستوى الدولي بعد أن فقدتها إثر هزيمتها في حرب فيتنام، وقد تحكمت العقدة الفيتنامية في أذهان الأمريكيين مدة طويلة من الزمن، وحالت دون استخدام القوات الأمريكية المسلحة في كثير من النزاعات الإقليمية، والدولية؛ لذلك أعلن الرئيس بوش بعد انتهاء حرب الخليج أن "عقدة فيتنام قد دفنت في صحراء الجزيرة العربية" [1]، ومن وجهة أخرى فإن ثقة الحكام الخليجيين بالولايات المتحدة الأمريكية لحماية أنظمتهم الملكية قد تزعزعت بعد أن تخلت الإدارة الأمريكية عن حليفها التقليدي شاه إيران، مما أدى إلى سقوطه؛ لذلك اتجهت إدارة الرئيس بوش إلى اختيار الحل العسكري ضد النظام العراقي بهدف استعادة ثقة الأنظمة الصديقة بها، وبالقدرة الأمريكية على حماية تلك الأنظمة من أي تهديد يواجهها. ويبدو أن التدخل العسكري الأمريكي استهدف أيضاً إفهام حلفاء

---

[1] ديفيد كية نيكولز، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة : صادق عودة، (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997ف)، ص68.

أمريكا الغربيين بأن القوة الأمريكية هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تحمي مصالحهم النفطية في الخليج، وأن قوتهم الاقتصادية لا معنى لها دون الحماية الأمريكية، وبالإضافة إلى ذلك اعتقدت إدارة بوش أن وجود القوات الأمريكية في الخليج يحفظ الاستقرار في المنطقة، ويساعد على فرض التسوية الأمريكية لقضية الشرق الأوسط بعد أن وصلت إلى الطريق المسدود.

أما على الصعيد الإستراتيجي العالمي، فقد ساعدت التحولات الدولية الحاصلة على تبني الولايات المتحدة الأمريكية الحل العسكري لأزمة الخليج؛ من أجل تأكيد زعامتها العسكرية، والسياسية للعالم، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الثنائية القطبية وجدت الولايات المتحدة نفسها متحررة من القيود، والضوابط التي كانت تحكم الأزمات الإقليمية في عقود الحرب الباردة، وقد ضمنت الإدارة الأمريكية منذ البداية وقوف السوفيت إلى جانبها لحاجتهم الماسة إلى المساعدات الغربية، وبالتالي لم تخشَ النقض "الفيتو" السوفيتي الذي فَقَدَ مفعوله.[1]

ثم أن الخطر السوفيتي لم يعد بعد زواله هدفاً استراتيجياً لقوات حلف الأطلسي فكان لابد للولايات المتحدة من إيجاد هدف استراتيجي آخر يبرر الاحتفاظ بهذه القوات خاصة بعد تفكك حلف وارسو. وقد تركز هذا الهدف على القوى الإقليمية الصاعدة، وكان العراق في طليعتها. ففي تصريح لوزير الدفاع الأمريكي آنذاك، "ديك تشيني" مطلع عام 1990ف أكد " أن تهديد السوفييت لحقول نفط الخليج لم يعد ينطوي على مصداقية، فهناك لاعبون إقليميون يمتلكون قوات كبيرة كالعراق، وإيران هم مصدر التهديد الحقيقي لإمداداتنا النفطية في شبه الجزيرة العربية ".[2]

---

[1] عبد العليم محمد، حرب الخليج- حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993ف) ص43.

[2] هنري لورنس، اللعبة الكبرى-الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة : محمد مخلوف، (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992ف)، ص165.

2- الدوافع الاقتصادية:

ليست الدوافع السياسية، والإستراتيجية هي العوامل الوحيدة وراء اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية خيار التدخل العسكري في أزمة الخليج الثانية، فهناك أيضاً الدوافع الاقتصادية. فالحروب كما يرى المحللون هي ولبدة الأزمات الاقتصادية، وإذا كانت أزمة العراق الاقتصادية بعد حربه مع إيران من أهم الأسباب التي قادت الرئيس العراقي إلى اتخاذ قراره باحتلال الكويت، فإن قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش بتدخله العسكري في أزمة الخليج كان هو أيضاً مرتبطاً بتفاقم الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها إدارة الرئيس بوش "الأب"، كانت امتداداً لأزمة الاقتصاد الأمريكي في عهد الرئيس "ريغان" وهي نتيجة الزيادة الكبيرة التي رصدها لميزانية التسلح، خاصة فيما يتعلق بـ"حرب النجوم" فقد هبط معدل النمو آنذاك من 4.5 % عام 1985ف إلى 2 % عام 1989ف حتى وصل إلى 1 % عام 1990ف.[1]

لقد كان وضع الاقتصاد الأمريكي المتردي من أهم الأسباب التي قررت خيار العمل العسكري في أزمة الخليج الثانية، فإن ثمة قوى أخرى لعبت دورها في اتخاذ هذا القرار. فلقد كان لإسرائيل مصلحة كبرى في تحطيم قدرة العراق العسكرية التي أصبحت توازنها استراتيجياً.

لقد رجحت جميع هذه العوامل كفة ميزان القوة لإنهاء أزمة الخليج، وبدا العمل العسكري السريع ضد العراق من وجهة النظر الأمريكية أقل كلفة من الناحية المالية، والسياسية مقارنة بحل سياسي غير مضمون النتائج يعطي العراق تنازلاً مادياً، أو معنوياً ويبقيه قوة إقليمية تهد التوازن التقليدي في المنطقة.

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حرب الخليج الثانية أن تسيطر على منطقة الخليج عسكرياً، وسياسياً، واقتصادياً. فعلى الصعيد العسكري حققت ما كانت تصبو إليه من وجود عسكري دائم في السعودية ومنطقة الخليج عموماً، والمملكة بوجه الخصوص، وبموجب اتفاقيات عسكرية وأمنية معها، كما

---

[1] عبد العليم محمد، حرب الخليج- حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص49.

حصلت واشنطن على تسهيلات لتخزين العتاد، والأسلحة الأمريكية في الأراضي السعودية؛ تحسباً لأي نزاع يقع في المستقبل، بالإضافة إلى إجراء المناورات، والتدريبات العسكرية المشتركة، وإبرام عقود لبيع الأسلحة قدرت قيمتها بمليارات الدولارات.

أما في المجال السياسي، فقد تمكنت الولايات المتحدة من الضغط على السعودية للمشاركة في مشاريع السلام الأمريكية عبر مؤتمر مدريد، اوسلو من أجل تطبيع الأوضاع في المنطقة وفق المصالح الأمريكية المتمثلة باحتياطيات النفط والغاز الكبيرة.

وعلى الصعيد الاقتصادي حصلت الشركات الأمريكية على معظم عقود مشاريع إعادة الإعمار في المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت وقد بلغت قيمتها 2 مليار دولار.[1]. لكن الأهم من ذلك هو سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على نفط المملكة، وتحكمها في القرار النفطي السعودي إنتاجاً، وتسعيراً، وتسويقاً، ففي عام 1992ف تمكنت أمريكا من الحصول على 600 مليون برميل نفط لحساب احتياطيها الاستراتيجي تمّ تخزينها في أراضي ولاية تكساس، ولونيريانا.[2]

---

[1] شفيق المصري، النظام العالمي الجديد – ملامح ومخاطر، الطبعة الأولى، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992ف)، ص56.

[2] عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، الطبعة الثانية (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994ف)، ص177.

المبحث الثاني

أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001ف

والعلاقات الأمريكية – السعودية

تمهيد:

تُعد الهجمات التي شهدتها كل من نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر عام 2001ف، والتي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي، والبنتاغون، أحد أهم أحداث القرن الحادي والعشرين، وهذا لا يرجع إلى أعداد الضحايا، وحجم الخسائر المادية، المباشرة وغير المباشرة التي نجمت عنها فحسب، ولكن يرتبط أيضاً بالدلالات العميقة التي مثلتها هذه الأحداث بالنسبة إلى دولة تعتبر القوة العظمى الوحيدة – ولو لبعض الوقت – في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك باستهداف أهم عنصرين تستند إليهما، وهما القدرة العسكرية، والقدرة الاقتصادية والمالية، فضلاً عن التداعيات، والتحولات التي ترتبت – وستترتب– على الأحداث المعنية ليس على الصعيد الأمريكي فحسب، ولكن على الصعيد العالمي أيضاً، وبخاصة في ظل انطلاق ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية " الحرب ضد الإرهاب"، والتي بدأت مراحلها في أفغانستان في7-10-2001ف، وتعتبر المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج عموماً، من أكثر الدول تأثراً بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهذا لا يرجع إلى ضخامة الخسائر المادية، والاقتصادية التي لحقت بها من جراء هذه الأحداث فحسب، ولكن يرجع أيضاً إلى عدت اعتبارات، وعوامل أخرى منها: موقع المملكة على خارطة الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، فمنذ اللحظة الأولى للأحداث أشارت أصابع الاتهام إلى السعودية في إطار حملات إعلامية، وسياسية واسعة انخرطت فيها دوائر، وأوساط عديدة أمريكية، وغير أمريكية. وقد تزامن مع هذه الحملات إعلان الإدارة الأمريكية أن من بين منفذي هجمات 11 سبتمبر خمسة عشر مواطناً سعودياً.

وستحاول هذه الدراسة في هذا المبحث أن تتناول هذا الموضوع في العناصر الآتية:

أولاً – أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

ثانياً – السياسة الأمريكية تجاه السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ثالثاً – موقف السعودية من أحداث 11 سبتمبر 2001.

أولاً – أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001ف أصعب الأزمات في تاريخها المعاصر، حيث قام مجموعة من الأشخاص باستخدام طائرات مدنية لتفجير أهداف محددة تمثلت في برجي التجارة العالمي بمدينة نيويورك، وجزء من مبنى وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون" في العاصمة واشنطن، مما وضع الإدارة الأمريكية أمام أزمة هي الأولى من نوعها لأمرين[1]:

- **الأول:** هو وقوع الهجوم من داخل الأراضي الأمريكية مما يعد اختراق للأمن القومي.
- **الثاني:** طبيعة الأزمة من حيث أنها تختلف في طبيعتها عن الكوارث الطبيعة.

هذه الأزمة تمثلت في الهجوم على رموز الهيبة العسكرية، والاقتصادية الأمريكية مما يعني أن مواجهة الأزمة يتطلب إجراءات لزيادة هذا الأمن على المدى الطويل، كما أن طبيعة "الإرهاب" من حيث أنه عدو غير محدد جعل مواجهة الأزمة تتعدى الإجراءات التقليدية في إدارة الأزمات إلى الحرب بمعناها الشامل لاستخدام القوة العسكرية خارج الحدود القومية لحماية الأمن القومي الداخلي من تهديدات عدو مجهول في حرب أطلق عليها الخبراء الأمريكيون "حرب غير المتماثلة".

---

[1] فريد هاليداي، ساعتان هزتا العالم 11 سبتمبر 2001 : السياق والنتائج، الطبعة الأولى (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص21 ، أيضاً : السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالية الفكرية والإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004)، ص28.

تم توصيف هذه الأزمة على أنها من أعقد الأزمات في تاريخ إدارة الأزمات من ناحية، وفي تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وحسب الرواية الأمريكية فإنه: في صباح يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من سبتمبر قامت مجموعة من الأشخاص مقسمين إلى مجموعات من أربعة إلى خمسة أشخاص باختطاف أربع طائرات مدنية غادرت مطارات في الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الطائرات استخدمها الخاطفون في الهجوم على أهداف حيوية داخل الأراضي الأمريكية على النحو الآتي[1]:

1- الرحلة رقم 11 الخطوط الجوية الأمريكية نوع الطائرة بوينج 767 حمولتها 200 إلى 250 راكب، الإقلاع من بوسطن: الهدف تفجير البرج الشمالي لمركز التجارة العالمي، توقيت الاصطدام بالهدف الساعة 8:45 عدد الركاب في الطائرة 92 راكباً.

2- الرحلة رقم 175 الخطوط الجوية المتحدة، الإقلاع من مدينة بوسطن: الهدف تفجير البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمي، وقت الاصطدام 9:03، عدد الركاب بالطائرة 65 راكباً، نوع الطائرة بوينج 767 حمولتها 200 إلى 250 راكباً.

3- الرحلة رقم 7 الخطوط الجوية الأمريكية الإقلاع من مدينة دالاس: الهدف وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، وقت الاصطدام 9:39، عدد الركاب في الطائرة 64 راكباً، نوع الطائرة بوينج 757، حمولتها 120-150 راكباً.

4- الرحلة رقم 93 الخطوط المتحدة الإقلاع من مدينة نيويورك: الهدف غير معروف، سقطت في ولاية بنسلفانيا، عدد الركاب 46، نوع الطائرة بوينج 757 حمولتها 120-150 راكباً.

لقد نفّذت الطائرات الثلاث الأولى أهدافها بدقة بالغة حيث استطاعت الطائرة الأولى والثانية تفجير مركز التجارة العالمي الذي انهار بعد ساعتين من

---

(1) اشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون 1990-2004، رسالة ماجستير، غير منشورة، (القاهرة: البحوث والدراسات العربية، 2005ف)، ص121. وأيضا : نعوم تشومسكي، الصدمة "الحادي عشر من أيلول، الطبعة الأولى ، (دمشق: دار الكتاب العربي، 2002)، ص68، وأيضا : مايكل كلير ، دم ونفط "إفطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط، مرجع سبق ذكره، ص227.

توقيت الاصطدام بفعل اشتعال المبنى بسبب النيران التي نتجت عن انفجار الطائرات التي كانت تحمل كامل طاقتها من الوقود، كما أن أساسات المبنى مصممة من المعدن الذي لم يتحمل الحرارة العالية، كما استطاعت الطائرة الثالثة تحقيق هدفها بنجاح حيث دمرت الوجهة الجنوبية الغربية من مبنى البنتاجون، ولكن الطائرة الرابعة فشلت في تحقيق هدفها حيث سقطت في غابات بنسلفانيا.

لقد أدارت الإدارة الأمريكية الأزمة على أكثر من مستوى[1] :

المستوى الأول: مواجهة تداعيات الأزمة في الداخل الأمريكية حيث اتخذت الإدارة الأمريكية العديد من الإجراءات على مسرح الأزمة؛ لاحتواء تداعيات انهيار برجي مركز التجارة العالمي، والجزء المنهار من مبنى وزارة الدفاع.

المستوى الثاني: بدء إدارة الحرب العسكرية ضد مرتكبي الأحداث، حيث وجهت أصابع الاتهام نحو تنظيم القاعدة، وحركة طالبان الأفغانية.

ثانياً – السياسة الأمريكية تجاه السعودية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

ميزت الولايات المتحدة الأمريكية بين الدول من منظور مواقفها من الإرهاب: معه أو ضده، وبالتالي حكمت سياستها الخارجية حيالها أولويات مختلفة، مع ملاحظة ما يأتي[2] :

أولاً– أن ثمة عوامل إضافية تحكمت في هذا التصنيف الثنائي (مع / ضد)، وفرضت تصنيفات فرعية داخل كل فئة، من هذه العوامل درجة التهديد الذي تمثله الدولة (أ) أو (ب) أو (ج) بالنسبة إلى المصالح الأمريكية، مستوى التعاون بين كل دولة والولايات المتحدة، وطبيعة علاقتها بها، والتطور التاريخي لهذه العلاقة، وعلى هذا الأساس أمكن التمييز في إطار الدول المناهضة للإرهاب بين تلك التي

---

[1] نعوم تشومسكي ، الحادي عشر من سبتمبر، الطبعة الأولى ، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2002) ، ص46.

[2] فلب . أ. توماس، ردود الفعل التشريعية على الإرهاب، في :ما وراء 11 سبتمبر مختارات معارضة ، تعريب: إبراهيم يحي الشهابي ، الطبعة الأولى ،(بيروت : دار الوراق للنشر ، 2004) ، ص186، وأيضاً شحاتة محمد ناصر، الأبعاد السياسية والأمنية لأحداث 11 سبتمبر على العالم العربي، مجلة شئون خليجية، العدد 28 ، شتاء 2002ف ، ص ص57-58.

مثّل موقفها المناهض للإرهاب – من المنظور الأمريكي – خطأ مستمراً في كل من سياستها الداخلية، وسياستها الخارجية، وأخرى انتقلت من مواقع دعم الإرهاب إلى موقع مكافحته بتأثير مجموعة من الضغوط، أبرزها التهديدات الأمريكية.

ثانياً– أنه من واقع التمييز السابق بين دول إرهابية، ودول غير إرهابية اختلف موقف الولايات المتحدة من جملة الإجراءات المطلوب اتخاذها من أجل إرغام دولة على مقاومة الإرهاب، أو تشجيع أخرى على ذلك، فقضية الإصلاح السياسي، والتعليمي، والمالي كانت القضية الأساسية في علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وفي ضوء هذه الخلفية يمكن تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية وهي إحدى الدول التي يمكن اعتبارها من ضمن "الدول الصديقة" للولايات المتحدة حيث كان يتوقع أن يعتمد عليها بشكل أساسي في دعم الجهود الأمريكية في مجال ما يعرف بمكافحة الإرهاب بحكم عوامل متعددة، البعض من هذا العوامل يتعلق بطبيعة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، والبعض الأخر يرتبط بظروفها الداخلية، وتعرضها هي نفسها لمشاكل مبعثها جماعات، وتيارات دينية متشددة، لكن المفارقة التي كشفت عنها أحداث 11 سبتمبر 2001ف أن الصديق الأهم للولايات المتحدة على المستويين العربي والإسلامي –السعودية – كان هو المتهم الرئيس – حسب الرواية الأمريكية – فزعيم تنظيم القاعدة هو السعودي أسامة بن لادن، و15 من إجمالي 19 متهماً فيها يحملون الجنسية السعودية.[1] وعلى الرغم من أن قائمة الاتهام طالت كثيرين، إلا أنها ظلت تحتفظ بظل سعودي بالأساس. وفي هذا السياق فرض منطق الأحداث تساؤلين هما: لماذا تعزز البيئة السعودية مثل تلك العناصر؟ ولماذا تختص هذه العناصر بعدائها للولايات المتحدة؟

في الإجابة على السؤال الأول يتفق معظم المسئولين الأمريكيين على أن غياب الديمقراطية، والتساهل مع منظمات المجتمع المدني التي يرى الغرب أنها

---

[1] عبد الجليل محمد حسين كامل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، (القاهرة: مطابع الدار الهندسية، 2003ف)، ص291.

راعية للإرهاب هما السببان الرئيسيان، والإجابتان كما يظهر محملتـــان بأســـباب التناقض الداخلي، وذلك أن جزءاً من آليات أعمال الديمقراطية تتمثل في تنشـــيط المجتمع المدني، لكن المجتمع المدني نفسه متهم بتمويل مـــا يعـــرف بالإرهـــاب، والتالي يصبح المطلوب هو تدخل الدولة من أجل ضبطه وتقييده، وفي هذا إخلال بالديمقراطية، وفي كل الأحوال فإن فتح ملف الديمقراطية فـــي منطقـــة الخلـــيج عموماً، وفي المملكة خصوصاً، ليس من إنجازات 11 سبتمبر، فلقد سبق أن أثيـــر هذا الموضوع على نطاق واسع في ظل إدارة بوش "الأب"، عندما طالـــب بـــوش أعضاء إدارته بأن تستثمر الولايات المتحدة الظرف التاريخي المـــرتبط بانهيـــار الاتحاد السوفيتي، والانتصارات الأمريكية الناجمة عن حرب الخليج الثانيـــة مـــن أجل نشر الديمقراطية في المنطقة.

وفي هذا الخصوص يقول "مارتن إنديك":" إن الولايـــات المتحـــدة تركـــت الدول العربية الصديقة، وعلى رأسها السعودية تتعامل مـــع مشـــكلاتها الداخليـــة بالشكل الذي يروقها، وتحصلت في المقابل على المزيد من التسهيلات العســـكرية، وأسعار مستقرة للنفط، وتمويل صفقات السلاح، والمساعدة فـــي احتـــواء الـــدول المارقة "إيران والعراق".[1] وفي مقابل الموقف الرسمي لإدارة بوش الـــذي أثـــار قضية الديمقراطية بعقلانية متعمدة، واكتفى بإشارات متكررة إلى قـــيم الحريـــة، واحترام حقوق الإنسان المميزة للحضارة الغربية، فإن بعض ممثلي تيار اليمـــين المحافظ الجديد داخل الكونغرس، لجاءوا إلى التحريض السافر، وحثوا الولايـــات المتحدة صراحة على أن تبادر إلى فرض قيمها السياسية، والاقتصادية على بلدان المنطقة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.[2]

وبالتناقض مع قضية الديمقراطية أثير موضوع التضـــييق علـــى أنشـــطة الجمعيات الخيرية، واحتل موقعاً متقدماً من اهتمامات بوش ومـــن حولـــه، فلقـــد تقدمت الولايات المتحدة إلى السعودية بلوائح ضمت جمعيات خيرية متهمة بتمويل

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001ف، في: صناعه الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، تحرير : أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003ف)، ص247.

[2] صلاح الدين حافظ، ديمقراطية التأديب والتهذيب والإصلاح"، صحيفة الأهرام، 2002/1/23ف.

الإرهاب والإرهابيين، وطالبتها بتجميد أموالها إعمالاً لقرار الأمم المتحدة رقم (1373)، وبلغ عدد الجمعيات التي خضعت لإجراءات سعودية من هذا القبيل نحو 150 جمعية، وفي السياق نفسه تكررت زيارات مسئولين أمريكيين إلى المملكة للتعرف عن قرب على التقدم في إحكام الرقابة المالية على المجتمع المدني، والتأكد من أن المال السعودي لا يذهب إلى ابن لادن، أو من شابهه، وكان بين هؤلاء وزير الخزانة جون أونيل ومسئولون من الخارجية وآخرون من الكونغرس.[1]

وإذا علمنا أن النشاط الخيري يمثل أحد الوجوه الأساسية إن لم يكن هو الوجه الأساسي لنشاط منظمات المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، أمكن لنا أن نضع يدنا على حجم الأضرار التي سوف تلحقها تلك السياسة بدور المجتمع المدني ومنظماته، وإذا أضفنا إلى ذلك التلازم بين العمل الخيري والدوافع الدينية المبررة له، استطعنا أن نتبين إلى أي مدى جاءت الإجراءات الخاصة بالجمعيات صادمة لمشاعر المواطن السعودي العادي الذي وجد فيها تعارضاً مع معتقداته الإسلامية .

ترافق ذلك كله وتزامن مع انهمار قوائم المطلوبين على السلطة السعودية، وكانت الإثارة فيما عُرف في شهر يونيو 2002ف من أن المملكة اعتقلت 13 شخصاً من مواطنيها بتهمة الانتماء لتنظيم القاعدة، وتقدمت إلى الأنتربول بقائمة ضمت 750 مواطناً آخرين متهمين بالتهمة ذاتها.[2] وبقدر ما لفتت تلك التحركات النظر إلى أبعاد التنسيق الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، فإنها أثارت القلق حول الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على التطور الديمقراطي في المملكة.

أما في ما يتعلق بالتساؤل الثاني، فإن المسئولين الأمريكيين تقدموا بإجابة تمثلت في العداء الإعلامي، والتعليمي للآخر "المختلف" عن الذات العربية

---

[1] جاسم خالد السعدون، أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 285، نوفمبر 2002ف، ص45.

[2] ريمون ماهر كامل، مجلس التعاون الخليجي: تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، مجلة شئون خليجية، العدد 28 (شتاء 2002ف) ، ص49.

والإسلامية، وذلك على أساس أن هجمات 11 سبتمبر 2001ف حركها "حقد" على التقدم، والحضارة الأمريكيين، ومثل هذا التفسير يذهب بعيداً عن التفسيرات الأخرى لتلك الهجمات، والتي تدور حول ازدواجية المعايير الأمريكية، والوجود العسكري الأمريكي في المملكة، والتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة لكن التفسير الأمريكي كان كافياً على أي حال لفتح ملف تنقيح السياسات الإعلامية، والتعليمية من مشاعر العداء للآخر، وعلى غرار قضية الديمقراطية، لم تكن قضية إصلاح المناهج التعليمية حديثة، فلقد ارتبطت إثارتها بنشر ما عُرف بثقافة السلام التي بنتها اليونسكو منذ عام 1974ف، وقد شهدت المملكة سلسلة من المراجعات لمنهجها التعليمي تلبيةً للمطالب الأمريكية، فشكلت لجان لهذا الغرض، وكان الجديد في إثارة القضية نفسها بعد أحداث سبتمبر، التركيز على أحد فروع التعليم، وهو التعليم الديني.[1]

واقترنت تلك المطالب بحملات صحافية، وإعلامية، وأكاديمية، ومن ذلك أن بعض أعضاء اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة أرسلوا تقريراً إلى الكونغرس للنظر في اقتراح هدم الكعبة بعنوان "لم لا" جاء فيه أن فكرة ريتش لوري وإنْ بدت مستحيلة عملياً إلا أنها قابلة للنقاش على أساس أن هدم الكعبة ليس أهم من برجي مركز التجارة العالمي، ولا هو أعز منها عند الأمريكيين.[2] كذلك التهجم على السعودية في جلستين للكونغرس حضرهما دوري غولد المستشار السياسي لإريل شارون رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، وديفيد رايس جونز الصحافي البريطاني وآخرون، ولم يستبعد ديفيد رايس جونز احتمال تقسيم السعودية إلى "كانتونات"، واحتلال الولايات المتحدة الإقليم الشرقي حيث منابع النفط.[3]

---

[1] محمد كمال ، تأثير أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بحث مقدم إلى ندوة (أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسات في الولايات المتحدة الأمريكية)، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002/5/14ف، ص ص6-9.

[2] أشرف سعد العيسوي، أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية- الأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب، مجلة شئون خليجية، العدد 32 ، شتاء 2003ف، ص123.

[3] جميل مطر، أمريكا والكراهية: الرد الجدلي، صحيفة الخليج، 2001/11/29ف.

ثالثاً – موقف السعودية من أحداث 11 من سبتمبر 2001:

من خلال رصد موقف المملكة العربية السعودية الرسمي من أحداث 11 سبتمبر 2001ف وتحليلها يمكن القول إنها في غالبيتها العظمى تكاد تكون متطابقة، حيث سارع المسئولون السعوديون إلى تقديم العزاء للإدارة الأمريكية، والشعب الأمريكي، وقد أكدت معظم التصريحات، والبيانات الرسمية الصادرة عن الرياض على عدة أمور تمثلت في شجب الهجمات باعتبارها عملاً إرهابياً إجرامياً أدى بحياة الآلاف من المدنيين الأبرياء، والتأكيد على رفض الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، والدعوة إلى تكاتف جهود المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب، والقضاء على أسبابه، خصوصاً أن المملكة العربية السعودية قد عانت – وتعاني – من ويلاته، كما أكدت تضامن المملكة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب.

هذا ولم تكتف المملكة في إدانتها لأحداث سبتمبر بشكل فردي، بل حرصت على أن تؤكد ذلك بشكل جماعي، وتضمنه وثائق رسمية من خلال اجتماعات مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في اجتماعات جامعة الدول العربية، ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في اجتماع وزراء خارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الاستثنائي الذي عقد في مدينة جدة السعودية في 2001/9/23ف، وكذلك ما أكدته قمة مجلس التعاون الخليجي الثانية والعشرين المنعقدة في مسقط يومي 30-2001/12/31ف، وما جاء في البيان الختامي للدورة التاسعة عشر لمجلس وزراء الداخلية العرب، والتي عقدت في بيروت في أواخر يناير 2002ف، ثم جاءت القمة العربية التي عُقدت في بيروت خلال يومي 27-28 مارس 2002ف لتؤكد السعودية ومن خلال كلمة رئيس الوفد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز على موقفها من هجمات 11 سبتمبر 2001ف.[1]

---

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والغرب "العلاقات السعودية – الأمريكية نموذجا 11 سبتمبر"، الطبعة الأولى ، (دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2003ف)، ص95.

كما قامت المملكة العربية السعودية بقطع علاقاتها مع حركة طالبان في 25 سبتمبر 2001ف، وقد عزت السعودية قرارها إلى عدة أسباب كان من أهمها إصرار حركة طالبان في استخدام أراضيها لإيواء، وتسليح، وتشجيع المطلوبين للسلطات السعودية، لكن الثابت أن قرار المملكة جاء بناء على طلب أمريكي، ومحاولة السعودية احتواء الغضب الأمريكي، الرسمي والشعبي.[1]

وفي مجال تقديم الدعم الأمني، والاستخباراتي للولايات المتحدة الأمريكية، قامت السلطات السعودية بحملات اعتقالات، وتحقيقات واسعة داخل المملكة، إلى جانب إعلانها بعدم السماح لأي مواطن بالسفر إلى أفغانستان، وهي المسألة التي كانت محور الحوار في جولة وزير الدفاع الأمريكي السابق "دونالد رامسفيلد" إلى منطقة الخليج قبل بدء الحرب على أفغانستان، إذ كانت هناك خشية من أن تمثل الدول الخليجية عامة، والمملكة العربية السعودية خاصة مسنداً بشرياً لتنظيم القاعدة، وأن تتكرر دعوات الجهاد، والتطوع إلى أفغانستان، الأمر الذي كان مقبولاً أمريكياً إبان المواجهة مع الاتحاد السوفيتي سابقاً، وقد حرصت المملكة على التجاوب مع المطالب الأمريكية، واتخذ هذا المظاهر الآتية[2]:

1- استدعاء المئات ممن اشتركوا في أعمال جهادية في أفغانستان، أو البوسنة، والشيشان والتحقيق معهم بحثاً عمن تكن لهم صلة بتنظيم القاعدة، بل اعتقال بعضهم، ووضع البعض الآخر على قوائم الممنوعين من السفر حال الإفراج عنهم.

2- شن حملة واسعة استهدفت ترحيل أعداد مختلفة من الجنسيات العربية، والأسيوية منهم عدد كبير من الأفغان، والباكستانيين.

3- تقديم كافة المعلومات حول العناصر والجماعات التي أدرجت أمريكيا تحت تهمة الإرهاب، وإشراك محققين أمريكيين مباشرة في التحقيقات التي تجريها السلطات السعودية مع من يشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة.

---

(1) محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي 2002/2001ف في التقرير الاستراتيجي الخليجي 2000-2001ف، الشارقة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير 2002ف، ص71.

(2) يوسف إبراهيم الجهماني، الإسلام والغرب، "العلاقات السعودية – الأمريكية نموذجاً 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص110.

إلى جانب ذلك أعلنت المملكة عن ترحيبها بتشكيل التحالف الدولي، الـذي دعت إليه الولايات المتحدة، وأعلنت استعدادها للانضمام إليه، وتقـديم التعـاون الكامل لمواجهة الإرهاب، على الرغم من إعلان الولايات المتحدة عـن ملاحقـة دول، وتنظيمات، وأحزاب إسلامية، وعربية في إطار حربها على الإرهاب .

خلاصة:

مثّل الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990ف، وما تبعه من تـداعيات المرحلة الجديدة في العلاقة الأمريكية السعودية، فبمقدار ما خلّفه الغزو وتداعياتـه من آثار على المنطقة، فإنه مثّل دورة التحالف بين الولايات المتحـدة الأمريكيـة، والمملكة العربية السعودية، خاصة بعد أن آثار الغزو مخاوف المملكـة، فتقـدمت بطلب رسمي لضمان الحماية العسكرية من الولايـات المتحـدة، وبـذلك حققـت الولايات المتحدة ما كانت تصبو إليه من حضور عسكري دائـم فـي المنطقـة، وبشكل مرغوب فيه من دول المنطقة إلى الدرجة التـي دفعـت وزيـر الـدفاع الأمريكي آنذاك "ريتشارد تشيني" إلى القول: " إن دول الخليج كانت فـي السـابق ترفض أي وجود عسكري أمريكي، وإن الوضع قد تغير بوضوح بعد الثاني مـن أغسطس"[1]

وقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حرب تحرير الكويت، أو ما سمي "بعاصفة الصحراء"، وانطلقت الطائرات الأمريكيـة مـن المطـارات والقواعـد العسكرية في الأراضي السعودية هذا إلى جانب مشاركة القوات السعودية في تلك الحرب، وبعد الانتهاء من حرب الخليج الثانيـة وقعـت السـعودية العديـد مـن الاتفاقيات الأمنية العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكيـة، وتحـتفظ الولايـات المتحدة في المملكة منذ غزو الكويت، وحرب الخليج الثانية بعدد كبير من القوات العسكرية البرية والجوية، كما يستخدم سلاح الجو الأمريكي قواعد جويـة عـدة،

---

[1] إبراهيم أحمد عمران، "السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي" 1990-1999ف، رسالة ماجستير، غير منشورة ، (سرت : جامعة التحدي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005ف)، ص53.

أهمها قاعدة الملك عبد العزيز بالقرب من الرياض، وقاعدة الأمير سلطان في المنطقة الشرقية "الظهران والخبر" ، كما يقع في المملكة الرياض المقر العام للقيادة، والتحكم، والاتصال، وإدارة العمليات الجوية، والالكترونية للقوات الأمريكية في المنطقة عموماً.[1]

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001ف شهدت العلاقات الأمريكية السعودية بعض التوتر خاصة وأن خمسة عشر شخصاً من بين التسعة عشر المتهمين بتفجير نيويورك وواشنطن حسب الرواية الأمريكية، يحملون الجنسية السعودية هذا إلى جانب أن زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن يحمل الجنسية السعودية أيضاً، كما يعتقد بعض أفراد الإدارة الأمريكية، وشخصيات سياسية، وإعلامية أمريكية بأن السعودية مسئولة بشكل، أو بآخر عن شيوع ظاهرة التطرف الإسلامي، وتزايد موجة العداء للغرب، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد شهدت تلك الفترة حملة إعلامية واسعة ضد المملكة، وصلت إلى حد الدعوة إلى احتلال المملكة، والسيطرة على منابع البترول فيها، كذلك صدرت بعض الدعوات التي تنادي بتقسيم المملكة رغم تنديد النظام السعودي بالتفجيرات.

كما قامت السعودية باتخاذ بعض الإجراءات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، حيث شددت الرقابة على عمل الجمعيات، والمؤسسات الخيرية، وصل إلى حد إغلاق معظمها، ومنع بعض المواطنين من السفر خاصة ممن كانوا في أفغانستان أبان فترة "الجهاد ضد السوفيت" ، وقامت المملكة بتنفيذ كافة المطالب الأمريكية خاصة تلك المتعلقة بتجفيف منابع الإرهاب.

---

[1] علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996ف)، ص55.

الخاتمة

من خلال ما طرح في هذه الدراسة ، يتضح أن المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج عموماً، تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً وتمتلك أضخم احتياطي للنفط في العالم ولهذا فإنها مثلت ولا تزال أهمية كبرى في حسابات القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أبدت اهتمامها بالمملكة قبل الحرب العالمية الأولى وتمثل ذلك في البعثات التبشيرية الأمريكية، أما بعد الحرب فمن خلال الشركات النفطية.

وتضيف الدراسة أن الحرب العالمية الثانية قد أفرزت معادلات جديدة، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهمت فيها بقسط وافر ونشرت قواتها على جميع الجهات وكان من ضمنها منطقة الخليج، وأبدت الولايات المتحدة اهتمامها للدفاع عن شركاتها النفطية واستثمار وجودها العسكري للحلول مكان البريطانيين في المملكة العربية السعودية، وبدا الحضور العسكري الأمريكي لحماية النظام السعودي والذي تمثل في إرسال أول بعثة عسكرية أمريكية في ديسمبر 1943 ، كما تمت إقامة أول مطار عسكري بالظهران بالقرب من أبار النفط وبدأ العمل بإنشاء قاعدة الظهران الأمريكية عام 1944 وأنجزت في 1946، لتصبح من أكبر القواعد العسكرية في المنطقة، كترجمة لتصريح الرئيس الأمريكي روزفلت في فبراير عام 1943 بأن المملكة أصبحت من الآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار الاهتمام الأمريكي بالمملكة العربية السعودية وبعد تشاور الإدارة الأمريكية مع شركات النفط "مجموعة ارامكو" تم تقديم المساعدة المالية والعسكرية، للملك عبدالعزيز عن طريق برنامج الإعارة والتأجير وقد وصلت هذه المساعدة إلى مائه مليون دولار مطلع 1947 .

وفي سنة 1948 رفعت درجة المفوضية الأمريكية في جدة إلى درجة سفارة وقدمت المساعدة للنظام السعودي بموجب برنامج النقطة الرابعة.

وفي 18 يونيو 1951 وقعت اتفاقية دفاع بين البلدين حددت بموجبها إيجار قاعدة الظهران الجوية لمدة خمس سنوات، وجددت الولايات المتحدة التزامها بحماية الأراضي السعودية، كما تمكنت السعودية من شراء بعض المعدات الحربية الأمريكية ، ونصت على قيام المدربين الأمريكيين بتدريب الجيش السعودي كما تشير الدراسة إلى أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية تميزت مع تزايد إنتاج البترول، فلقد بدأ الإنتاج التجاري "ارامكو" سنة 1945 ووصل سنة 1950 إلى خمسة وعشرين مليون طن في السنة وبذلك أصبحت السعودية تحتل المركز الثاني في استخراج البترول في المنطقة بعد إيران الأمر الذي زاد من الاهتمام الأمريكي بالمملكة، وفي أواخر الستينيات أصبح الخليج نقطة محورية للتنافس الأمريكي- السوفيتي، وقامت الولايات المتحدة بإستراتيجية الاحتواء للاتحاد السوفيتي، هذا إلى جانب ملئ الفراغ الذي سببه الانسحاب البريطاني من المنطقة، وتبنت الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة في الخليج عرفت بمبدأ نيكسون، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في يوليو 1969، وتبقى على دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتحمل على عاتقها دوراً رئيسياً في قمع المتمردين وتخفيف العبء عن واشنطن ، أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور الأمريكي المباشر وهذا يتطلب تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول الحليفة للولايات المتحدة، وأوجد هذا المبدأ إستراتيجية تدعى العمود المزدوج وتهدف إلى مساندة إيران والسعودية للقيام بدور في تمرير السياسات الأمريكية في المنطقة في مختلف القضايا، والعمل على تحقيق الأهداف الأمريكية بما يخدم مصالحها الحيوية في منطقة الخليج.

وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات كان لتطور الأحداث أثر بارز في تطور الإستراتيجية الأمريكية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج عموماً، فسقوط نظام الشاة في إيران والغزو السوفيتي لأفغانستان في25 ديسمبر 1979، برهنت تلك الأحداث على انتفاء ، فاعلية إستراتيجية القوة الإقليمية وفرضت على الولايات المتحدة تصوراً استراتيجياً جديداً وهو ما عرف بمبدأ كارتر في 1980، والذي اعتبر أن أي اعتداء على الخليج يعد اعتداء على المصالح الأمريكية وأن

الولايات المتحدة ستستخدم جميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية للتصدي لمثل هذا الاعتداء ، ولهذا السبب ارتفع الخليج بالمصطلحات الإستراتيجية إلى ثالث أعظم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية بعد الولايات المتحدة نفسها وأوروبا الغربية، ولإعطاء معنى التعهد الاستراتيجي للمنطقة تم إنشاء قوات التدخل السريع والتي تتلخص مهمتها في مواجهة أي عدوان سوفيتي أو بواسطة قوة إقليمية أخرى ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط، وأيضاً لقمع أي ثورة أو تمرد داخل الدول نفسها وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وعندما اندلعت الحرب العراقية الإيرانية، خشيت السعودية من امتداد الحرب إلى أراضيها فتقدمت بطلب رسمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الأجواء السعودية من التهديدات الخارجية التي قد تتعرض لها، جاء هذا الطلب لتكريس التبعية السعودية للهيمنة الأمريكية، ولإثبات مبدأ الحماية الأمريكية للعربية السعودية.

ومن خلال الفصل الثاني، أشارة الدراسة إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية عدة مصالح حيوية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج عموماً، حرصت على حماية تلك المصالح وتحقيق أهدافها ، فالمصالح الأمريكية تنقسم إلى مصالح اقتصادية وتتمثل في النفط وهو عصب الاقتصاد الأمريكي كذلك الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهي في أساسها استثمارات بترولية وإن كانت تشمل جوانب أخرى، أما المصالح الأمنية والعسكرية تنسحب إلى وجود قواعد دائمة للولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي السعودية، وضمان التواجد البحري والمتمثل في بقاء القطع البحرية في المياه الإقليمية للمملكة واستخدام الموانى، هذا إلى جانب عقد الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية، وتأتي المصالح السياسية التي من شأنها الحد من سيادة المملكة العربية السعودية، من خلال التأثير على سياساتها الداخلية والإقليمية، بما يخدم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

كما تشير الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت العديد من الوسائل والأساليب لتحقيق مصالحها في المنطقة، وبما أن النفط اعتبر من أهم

المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في المنطقة ، فإن حمايتـــه وضـــمان أمنـــه وتدفقه تطلب تواجد عسكري للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا التواجد أصبح أكثر وضوحاً خلال عقد التسعينيات، وبسبب هـــذا التواجـــد أصـــبحت الولايـــات المتحدة أهم قوة مؤثرة في المنطقة، تحدد الأولويات وتتحكم في الترتيبات الأمنيـــة والعسكرية ، من اجل حماية مصالحها المرتبطة بسلامة إمدادات الـــنفط ضـــد أي تهديد محتمل.

ومن هذا المنطلق ومن خلال ما أشارت إليه الدراسة، فإن القوة العسكرية ، شكلت خلال عقد التسعينيات أفضل الخيارات الأمريكية في التعامل مع الأحـــداث والتطورات الإقليمية والمحلية في المنطقة، ومن أجل استنزاف ثـــروات المملكـــة فرضت الولايات المتحدة سياسة تسلحيه عليها، من خـــلال تضـــخيم التهديـــدات الإقليمية والداخلية ، وعلى أثر ذلك أصبحت المملكة من بين أكبـــر دول المنطقـــة إنفاقاً على التسلح، وخصصت نسبة عالية من ميزانيتها العامة، لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة، مما أثر بشكل واضح على الميزانية العامة للمملكة، وأصـــبحت تعاني من العجز المالي الذي أثر على الإنفاق التنموي، وكـــذلك علـــى مســـتوى الخدمات الاجتماعية، وبالنظر إلى معدلات التبادل التجاري وحجـــم الصـــادرات والواردات الأمريكية مع المملكة ، يتضح لنا مدى تغلغل الاستثمار الأمريكي فـــي المملكة، وهذه مؤشرات واضحة توحي بتنامي التبعية السعودية للسوق الأمريكية، الأمر الذي يعني المزيد من الهيمنة والنفوذ الأمريكي على السياسات الاقتصـــادية للمملكة.

كما بينت الدراسة ومن واقع الوسائل السياسية للولايات المتحدة الأمريكيـــة إن المملكة العربية السعودية تمثل أداة لتمرير المطالب والسياسات الأمريكية تجاه القضايا الأساسية في المنطقة خاصة تلك التي تتعلق بالسياسات النفطيـــة للـــدول المنتجة للنفط إلى جانب التأثير على سياسات دول المنطقة خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بالنزاع العربي – الإسرائيلي ودعم "الحرب على الإرهاب" التي أعلنتها الولايـــات المتحدة الأمريكية.

ومن خلال الفصل الثالث بينت الدراسة، الدور الذي قامت بـــه الســـعودية أثناء الأحداث والتطورات الدولية في عقد التسعينيات والسنوات الأولى من القـرن الحالي، حيث شهدت السنوات الأولى من عقد التسعينيات حرب الخليج الثانية وما ترتب عنها من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية أثرت في العلاقات الأمريكيـة السعودية، والتي شهدت نوعاً من التنسيق والتعاون والاعتماد في تلك الفترة، حيث تقدمت السعودية بطلب الحماية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تتأخر في قبوله حيث كانت تنتظر مثل هذا الظرف لتؤكد على أنها القوة الوحيدة القادرة على حماية المصالح الغربية في المنطقة من أي تهديدات كما كانت تتطلع إلى التواجـد العسكري الدائم والمبرر في منطقة الخليج العربي.

ورغم أن تلك الفترة وما تلاها قد شهدت نوعاً من التنديد الشـعبي علـى الوجود الأمريكي على الأراضي السعودية ومنطقة الخليج عموماً، وقـد عبـرت عنها تفجيرات الخبر والرياض 1996 ومـا تبعهـا مـن اضـطرابات داخليـة واعتقالات، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، جاءت لتؤكـد بدايـة مرحلة جديدة للعلاقات الأمريكية السعودية، فقد شهدت العلاقـات بـين البلـدين توترات وصفها بعض المحللين بالأزمة، خاصة بعد إعلان الولايات المتحـدة أن هناك خمسة عشر شخص من بين التسعة عشر المتهمين بتنفيذ التفجيرات يحملون الجنسية السعودية، هذا وشهدت وسائل الإعلام الأمريكية حملـة إعلاميـة ضـد المملكة العربية السعودية ونظام الحكم فيها، وفي المقابل قامت السـعودية بحملـه علاقات عامة داخل الولايات المتحدة الأمريكيـة، كـان الهـدف منهـا احتـواء الانتقادات الأمريكية على كافة المستويات .

وقد عكست تلك الأحداث وغيرها طبيعة العلاقات الأمريكية السعودية، وفي كافة المجالات السياسة والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وهذا يعني صحة فرضية الدراسة القائلة "إن العلاقات الأمريكية – السعودية هي علاقات غير متكافئة وغير متوازنة وتحمل مضامين تعكس هيمنة الولايات المتحدة من جهة، وتبعية المملكـة العربية السعودية في المقابل".

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب:

1. آل ثاني، منى سحيم: السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، القاهرة، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000ف.
2. إبراهيم، محمد أحمد: الخليج ... والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003ف.
3. أبو طالب، حسن: المملكة السعودية وظلال القدس، القاهرة، سينا للنشر، ب.ط،1991ف.
4. أبو عوف، نبيل ، حرب الخليج الثانية- النتائج والآثار، الطبعة الأولى، بيروت : منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992ف.
5. أحمد، أحمد يوسف ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1985ف.
6. الأحيدب، عبد العزيز محمد ، من حياة الملك عبد العزيز ، الطبعة الثانية بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984ف.
7. الأصبهمي، محمد مظفر ، الطريق إلى حرب الخليج، الطبعة الأولى، عمان: منشورات الأهلية للنشر والتوزيع، 1997ف.
8. الجمالي، محمد فاضل: مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1998ف.
9. الجميل، سيار ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، الأردن: منشورات مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1996ف.
10. الجهماني، يوسف إبراهيم ، الإسلام والغرب "العلاقات السعودية – الأمريكية نموذجاً 11 سبتمبر"، الطبعة الأولى ، دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2003ف.

11. الجهني، عيد بن سعود: خطوط وضلال في العلاقات السعودية – الأمريكية، الرياض، منشورات مركز الخليج العربي للطباعة والدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2003 ف.

12. الحسن، عمر وآخرون، المملكة العربية السعودية وإداراتها للأزمات الأمنية، الطبعة الأولى القاهرة : مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2004ف.

13. الربيعي، هيفاء عبد العزيز ، غزاة في الخليج "الغزو الهولندي للخليج العربي والمقاومة العربية ، بغداد : منشورات دار الكتب للطباعة والنشر، 1998ف

14. الرشيد، مضاوي ، السياسة في واحة عربية إمارة آل الرشيد، الطبعة الأولى، لندن: دار الساقي، 1998ف.

15. ــــــــــــ، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، الطبعة الثانية بيروت : دار الساقي ، 2005.

16. الزياني، أمل إبراهيم ، علاقات المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي، دراسة للعلاقات السعودية الإيرانية، الطبعة الأولى،القاهرة : دار التأليف، 1989ف.

17. السلطان، جمال عبدالله: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000ف، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002ف.

18. السليمي، منصف، صناعة القرار السياسي الأمريكي، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الأولى، 1997ف.

19. العفيفي، فتحي: الخليج العربي- النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 2003ف.

20. العقبي، أحمد حسين ، أسرار لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت- دراسة موجزة لتاريخ العلاقات الأمريكية – السعودية، الطبعة الثانية ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1988ف

21. الغمري، عاطف: من يحكم أمريكا "جماعة الصقور ونظرتهم للعرب وإسرائيل، القاهرة، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، 2002ف.
22. ـــــــــــ : الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، القاهرة ، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001ف.
23. ـــــــــــ : انقلاب في السياسة الأمريكية – إعادة ترتيب الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، القاهرة، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، 2004ف.
24. القصيبي، غازي: أمريكا والسعودية: حملة إعلامية أم مواجهة سياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
25. ـــــــــــ ، أزمة الخليج – محاولة للفهم، الطبعة الأولى، لندن : دار الساقي، 1991ف.
26. الكواري، حمد عبدالعزيز ، جدل المعارك والتسويات : الحرب الخليجية الأولى ومجلس الأمن ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1989ف.
27. الكيلاني، هيثم ، حالة الأمن والدفاع ومصادر تهديده، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.
28. القحطاني، فهد ، صراع الأجنحة في العائلة السعودية، الطبعة الثانية ،لندن: دار الصفا، 1988ف.
29. المانع، محمد ، توحيد المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، بدون مكان النشر، بدون دار النشر،1982ف
30. المراكبي، السيد عبد المنعم: دول مجلس التعاون الخليجي – الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدرتها السياسية وأثر ذلك على الأمن القومي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1998ف.
31. المري، علي بن صميخ ، مجلس التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحولات المستقبل، القاهرة ، منشورات مدبولي الصغير، 2003ف.

32. المشاط، عبد المنعم "وآخرون" : أمن الخليج العربي – دراسة في الإدراك والسياسات، تحرير: عبد المنعم المشاط، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 1994ف.

33. المصري، شفيق ، النظام العالمي الجديد – ملامح ومخاطر، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين، 1992ف.

34. المهنا، سامي: تداعيات حرب الخليج الثالثة – العالم بعيون أمريكية، القاهرة، دار المريخ للنشر، ط1، 2003ف.

35. المياح، عبد اللطيف علي ، الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه الخليج العربي، الطبعة الأولى ،عمان : منشورات المجدلاوي، 2002ف.

36. النعيمي، عبد الرحمن محمد ، الصراع على الخليج العربي، الطبعة الثانية بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994ف.

37. النيرب، محمد: العلاقات الأمريكية السعودية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1994ف.

38. الياسيني، أيمن ، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، لندن : دار السامي، 1987ف.

39. أمبرور، ستيفن أي، ، الارتقاء إلى العالمية: السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، ترجمة: فادية محمد الحسيني،القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994ف.

40. إنديك، مارتن ، أولويات السياسة الأمريكية في الخليج "التحديات والخيارات، في : المصالح الدولية في منطقة الخليج ، الطبعة الأولى ،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2006.

41. باحثين، مجموعة ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، الطبعة الأولى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1991ف.

42. بادو، جون س : الموقف الأمريكي اتجاه العالم العربي، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

43. باسيفيتش، أندرو : الإمبراطورية الأمريكية – حقائق وعواقب الدبلوماسية الأمريكية، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004ف.

44. بالمر، مايكل أ: حراس الخليج – تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي، ترجمة: نبيل زكي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1995ف.

45. بحيري، مروان:"السياسة الأمريكية والشرق الأوسط :من ترومان إلى كينسجر"، في :السياسة الأمريكية والعرب، تأليف غسان سلامة وآخرون ، ط3،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991ف.

46. برجاس، حافظ ، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000ف.

47. بيليايف، أ. ، الإمبريالية الأمريكية في العربية السعودية، ترجمة : عبد الإله النعيمي، بيروت: دار الساقي، 1988ف.

48. تشومسكي، نعوم ، الصدمة "الحادي عشر من أيلول، الطبعة الأولى ، دمشق: دار الكتاب العربي، 2002.

49. ــــــــــــ ، الحادي عشر من سبتمبر، الطبعة الأولى ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2002.

50. تود، إيمانويل : ما بعد الإمبراطورية ، القاهرة ، دار السطور ، الطبعة الأولى ، 2004ف.

51. توماس، فلب . أ. ، ردود الفعل التشريعية على الإرهاب، في :ما وراء 11 سبتمبر مختارات معارضة ، تعريب : إبراهيم يحي الشهابي ، الطبعة الأولى، بيروت : دار الوراق للنشر ، 2004.

52. جرجس، فواز : السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998ف.

53. حافظ، صلاح الدين: كراهية تحت الجلد – إسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية، القاهرة، دار الشرق، الطبعة الأولى، 2003ف.

54. حايق، عمر ، حديث في السياسة السعودية، الطبعة الثانية، القاهرة : مكتبة مدبولي، ب.ت.

55. حبيب، جون : السعودية والمصلحة القومية الأمريكية : العلاقات الخاصة ، الناشر العالمي للولايات المتحدة ، الطبعة الأولى ، 2003ف.

56. حسن، إبراهيم محمد ، الصراع الدولي في الخليج العربي، الطبعة الأولى، القاهرة: منشورات مؤسسة الشراع العربي، 1996ف.

57. حوات، محمد على ، مضيق باب المندب أهميته الإستراتيجية وتأثيره على الأمن القومي العربي، القاهرة: منشورات مكتبة مدبولي، 1995ف.

58. خالد أسامة: المستقبل العربي في العصر الأمريكي، عمان، مركز القادة للكتاب والنشر، الطبعة الأولى، 1992ف.

59. خشيم، مصطفى : قضايا وأزمات دولية معاصرة النظرية والتطبيق، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة.

60. ربابعة، غازي ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط 1967-1987، عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع، 1990.

61. ربيع، محمد عبد العزيز ، صنع السياسة الأمريكية والعرب،عمان : دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1990 .

62. رجب ، يحي حلمي : أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، الجزء الأول ، مصر ، مكتبة العلم والإيمان، 1990ف.

63. زيجلد ، جان : سادة العالم الجدد ، ترجمة : محمد مستجير مصطفى ، القاهرة، دار السطور، الطبعة الأولى، 2003ف.

64. سالينجر، بيار واريك لوران، حرب الخليج- الملف السري، ترجمة : دار أزال للتوزيع والنشر، بيروت: دار أزال للتوزيع والنشر، 1991ف.

65. سويد، ياسين ، الوجود العسكري في الخليج واقع وخيارات، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004ف.

66. شرابي ، نظام : أمريكا والغرب السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر.

67. شكر، زهير ، السياسة الأمريكية اتجاه الخليج العربي، "مبدأ كارتر" ، بيروت: معهد الاتحاد العربي، 1982

68. شلبي ، إبراهيم أحمد : التنظيم الدولي "دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية"، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1984ف.

69. طالب ، محمد وهيم، التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي، الطبعة الأولى، بغداد: دار الرشيد للنشر، 1982ف

70. عبد الجواد، جمال ، "المصالح الإستراتيجية في الوطن العربي"، في الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، تحرير : هالة سعودي،القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996ف

71. عبد الرحمن، أسامة ، عرب الخليج في عصر الردة، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات دار رياض الريس، 1995ف.

72. عبد السميع ، عمر : الأحاديث الأمريكية – حوارات حول المستقبل ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ، 2003ف.

73. عبد الفتاح، جلال ، العمليات العسكرية لغزو الكويت، الطبعة الأولى، القاهرة: منشورات المكتب العربي للمعارف، 1990ف.

74. عبد الله، عبد الخالق ، النظام الإقليمي العربي، الطبعة الأولى ،بيروت : منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998ف.

75. عبيد، نواف ، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، الطبعة الأولى أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

76. عبيد، علي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996ف.

77. عمارة ، عبد المنعم : الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، مركز المحروسة ، الطبعة الأولى ، 1997ف.

78. غريب ، إدمون وآخرون : الوطن العربي في السياسة الأمريكية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2002ف.

79. فالكوفا، ل.ف. ، العربية السعودية وعلاقاتها الدولية، ترجمة : هيثم جلال الدين، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، 2005ف.
80. قرني، بهجت وآخرون: صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2003ف.
81. كامل، عبد الجليل محمد حسين ، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، القاهرة: مطابع الدار الهندسية، 2003ف.
82. كامل عثمان: المملكة العربية السعودية – الأهمية الجيوبولتيكية والمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية – مقارنة عددية ونوعية ، القاهرة ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1999ف.
83. كلير، مايكل ، دم ونفط " أخطار ونتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط، تعريب :هيثم جلال غانم، الطبعة الأولى،القاهرة : دار الشرق للطباعة والنشر، 2007ف.
84. كمال، محمد ، تأثير أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة حالة للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بحث مقدم إلى ندوة أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المجتمع والسياسات في الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002/5/14ف.
85. كوانت، وليم ، ماذا بعد عاصفة حرب الخليج رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط ،القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992ف.
86. لورانس، هنري : اللعبة الكبرى : المشرق العربي والأطماع الغربية، ترجمة عبد الحكيم الأربد، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية ، 1428 هـ.
87. ـــــــــــــ ، اللعبة الكبرى–الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة : محمد مخلوف، قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1992ف.

88. لونج، ديفيد وآخرون : أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى ، 1998ف.
89. متى، إنطوان: الخليج العربي بين الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية 1788-1978 ، بيروت ، دار الجيل ، 1993ف.
90. محمد، عبد العليم ، حرب الخليج- حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993ف.
91. مسعد، نيفين عبد المنعم ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001ف، في: صناعه الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية، تحرير : أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003ف.
92. مطر، جميل ، تأملات في السياسة الدولية، القاهرة: منشورات دار المستقبل، 1995ف.
93. منصور، ممدوح محمود مصطفى ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996ف.
94. مهنا، محمد نصر: الخليج العربي "التطور الحديث والمعاصر"، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1996ف.
95. ميسان، تيري ، 11 سبتمبر 2001 الخديعة المرعبة ، ترجمة : داليا محمد السيد وجهان حسن عبدالغني ، القاهرة : مطابع الأهرام ، 2002.
96. ناصيف، عايد طه: الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي، البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بجامعة البصرة، 1981ف.
97. نعمة، علي ، خطوط المواجهة في الإستراتيجية القومية ، بيروت: دار النوال، 1992ف.
98. نيكولز ، ديفيد كيه : أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة : صادق إبراهيم عودة، عمان ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1997ف.
99. هاليدي، فريد ، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة : حازم صاغيه وسعد محيو، الطبعة الأولى،بيروت : دار ابن خلدون، 1981ف.

100. ـــــــــــــ ، ساعتان هزتا العالم 11 سبتمبر 2001 : السباب والنتائج، الطبعة الأولى بيروت: دار الساقي، 2002،
101. هلال، علي الدين ، أمريكا والوحدة العربيـــة 1945-1982ف، بيـــروت مركز دراسات الوحدة العربية، 1989ف.
102. هيكل، محمد حسنين ، حرب الخليج- أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992ف.
103. ولد أباه، السيد ، عالم مـــا بعـــد 11 ســـبتمبر 2001 الإشـــكالية الفكريـــة والإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004.
104. ياكوفليف، ألكسندر ، العربية السعودية والغرب، ترجمـــة : أنـــور محمـــد إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة: دار العالم الجديد، 1988ف.
105. يوروفوف، ر. ، النفط وسياسة الولايات المتحدة الأمريكيـــة فـــي الشـــرق الأوسط، ترجمة: أنور محمد إبراهيم،القاهرة : دار العالم الجديد، 1987ف.

ثانياً – الدوريات :

1. أبو طالب، حسن : التوتر في العلاقات السعودية – الأمريكية ، ملف الأهـــرام الاستراتيجي ،العدد 84، ديسمبر، 2001ف.
2. ـــــــــــــ : الإصلاح والسياسة الخارجية السعودية ، مجلة السياســـة الدولية، العدد 156 ، أبريل 2004ف.
3. ـــــــــــــ، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003 ، القاهرة، مركـــز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام، 2003ف.
4. إدريس، محمد السعيد ، مجلس التعاون الخليجي 2002/2001ف في التقريـــر الإستراتيجي الخليجـــي 2000-2001ف ، الشـــارقة دار الخلـــيج للصـــحافة والطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، فبراير 2002ف.

5. الأطرش، محمد ، "أزمة الخليج ودور السياسة الأمريكية اتجاهها"، مجلة المستقبل العربي، بيروت : منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، 1992ف.
6. الأمير، نيللي كمال: عرض موجز لكتاب أثر التحولات الدولية والإقليمية على مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1990-1999ف، مجلة شئون خليجية، العدد 35 ، خريف 2003 ف.
7. الترمان، جون ب : دول الخليج والمظلة الأمريكية ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 102 ، ربيع 2001ف.
8. الحمد، تركي: أزمة الخليج : الجذور والأفاق، مجلة المستقبل العربي، العدد 152 ، 10 ، 1991ف.
9. الزبيري، لينا عبد الحسن: التهديدات الأمريكية للعراق والأمة العربية: الأهداف والذرائع، مجلة دراسات، العدد 11، شتاء 2002ف.
10. السعدون، جاسم خالد ، أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج، مجلة المستقبل العربي، العدد 285، نوفمبر 2002ف.
11. الصادق، هشام : ارتفاع أسعار النفط عالمياً الأسباب والنتائج، مجلة السياسة الدولية، العدد 157 ، يوليو ، 2004ف.
12. الطويل، كمال خلف: أمريكا والعرب من منظور عربي – أمريكي، مجلة المستقبل العربي ، العدد 281 ، 7-2002ف.
13. العزمي ، غسان : الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 102 ، ربيع 2001ف.
14. العطار ، حسين : الحوار العربي – الأمريكي – الفرص والتحديات ، مجلة شئون خليجية، العدد 35 ، خريف 2003 ف.
15. العناني، خليل ، "دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية " السياسة الدولية، العدد 151، يناير: 2003ف.

16. العيسوي، أشرف سعد ، أبعاد ودلالات الحملة الإعلامية الصهيونية-الأمريكية لربط السعودية بتمويل الإرهاب، مجلة شئون خليجية، العدد 32 ، شتاء 2003ف.

17. المجدوب، طه ، "الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن"، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، القاهرة: منشورات مركز الأهرام لنشر والتوزيع، 1995ف.

18. الغمري، عاطف ، تحول في النظرة الإستراتيجية الأمريكية لظاهرة الإرهاب الدولي، صحيفة الأهرام، 1996/5/5ف .

19. بسيوني ، درية شفيق : الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي : الثوابت والمعطيات ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 41 ، يوليو 1992ف.

20. بن لأمة، فرج ، "حرب النفط ونفط الحرب"، مجلة المشعل، العدد 13، طرابلس، منشورات المؤسسة الوطنية للنفط، 2000ف.

21. جاد، عماد : السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج بعد أحداث 11 سبتمبر، مجلة شؤون خليجية ، العدد 29 ، ربيع 2002ف.

22. جواد، سعد ناجي ، منعم صاحي العمار، الخليج العربي في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 125،القاهرة : منشورة مركز الأهرام للنشر والتوزيع، 1996ف.

23. حافظ، صلاح الدين ، ديمقراطية التأديب والتهذيب والإصلاح"، صحيفة الأهرام، 2002/1/23ف.

24. خالد، خالد محمد ، "المنظمات الدولية والنظام الجديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 116، ابريل: 1994ف.

25. خليل ، مسعود : إعادة توزيع القوات الأمريكية في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 157 ، يوليو 2004ف.

26. درايفوس، رابرت ،"المشروع الأمريكي للسيطرة على النفط " ، مختارات إيرانية ، العدد 36 ، يوليو : 2003ف.

27. سلامة، غسان: الوضع الدولي الراهن، مجلة شؤون خليجية، العدد 33، ربيع 2003ف.
28. شرابي، هشام وآخرون: النظرة الأمريكية إلى العرب مكونات واتجاهات، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 102 ، ربيع 2001ف.
29. شكارة ، أحمد عبد الرزاق: الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي،العدد 170 ، 4-1993ف.
30. شلبي ، السيد أمين : هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية ، العدد 109 ، ربيع 2002ف.
31. شيحة ، ريمون قلته : الواقع السياسي العربي الراهن في ظل المتغيرات العالمية ، مجلة شؤون خليجية ، العدد 33 ، ربيع 2003ف.
32. عبد الله، حسن ، عبد الله يوسف محمد، "الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط"، مجلة السياسة الدولية، العدد133 ، القاهرة : منشورات مركز الأهرام لنشر والتوزيع، 1998ف.
33. عبد الله، عبد الخالق: الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 299، 2001ف.
34. علوي، مصطفى: السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003ف.
35. غليون، برهان: حرب الخليج والمواجهة الإستراتيجية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 148 ، شهر 6 ، 1991ف.
36. كامل، ريمون ماهر ، مجلس التعاون الخليجي: تداعيات الإرهاب وآليات المواجهة، مجلة شئون خليجية، العدد 28 ، شتاء 2002ف .
37. مزاحم ، هيثم : السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 107 ، صيف 2002ف.
38. مطر، جميل ، أمريكا والكراهية: الرد الجدلي، صحيفة الخليج، 2001/11/29ف.

39. ناصر ، شحاته محمد : الرؤية الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للعالم ، مجلة شؤون خليجية ، العدد 29 ، ربيع 2002ف.
40. ــــــــــــ، الأبعاد السياسية والأمنية لأحداث 11 سبتمبر على العالم العربي، مجلة شئون خليجية، العدد 28 ، شتاء 2002ف.
41. نافعة ، حسن ، وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 153 ، يوليو 2003ف.
42. نعمة، كاظم هاشم ، التغيير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج العربي، دراسة منشورة ، مجلة المستقبل العربي، العدد 195
43. نهرا ، فؤاد : متغيرات السياسة الأمريكية إزاء العرب، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 105، شتاء 2002ف.
44. نوفل ، احمد سعيد : أرضية الصراع في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 150 ، شهر 8 ، 1991ف.

ثالثاً – الرسائل العلمية :

أ- رسائل الدكتوراه :

1. عمر عثمان سعيد الخلسي، العلاقات المصرية –السعودية 1956-1973 ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1979ف.

ب- رسائل الماجستير :

1. إبراهيم أحمد عمران، "السياسية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي" 1990-1999ف، رسالة ماجستير، غير منشورة ، سرت : جامعة التحدي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2005ف.
2. إبراهيم على إبراهيم، السياسة الأمريكية في الخليج (1980ف-1996ف)، رسالة ماجستير ، القاهرة : معهد الدراسات العربية، 1993ف.

3. أشرف سعد العيسوي، انعكاسات البيئة الإقليمية والدولية على أمن دول مجلس التعاون 1990-2004، رسالة ماجستير، غير منشورة، القاهرة: البحوث والدراسات العربية، 2005ف.
4. حسين على عبد المحسن، أصول الإستراتيجية الكونية وتطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (1970-1988)، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1988ف.
5. صدام مصطفى الغندور، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2004ف.
6. عطا الله محمد الروابدة، "التدخل الأمريكي في دول الخليج العربي،رسالة ماجستير، القاهرة، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، 2001ف
7. محمد أحمد على عدوي، "انعكاسات حرب الخليج الثانية على سياسات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي"، رسالة ماجستير، غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996ف.